الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة–

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

دور الجامعة الجزائرية كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية

–دراسة حالة جامعة عنابة 2004_2019–

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالبة:

راندة حمايزية

إشراف الدكتورة:

مفيدة بن لعبيدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
سلوى بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	رئيسا
مفيدة بن لعبيدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
فتيحة ليتيم ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
بومدين طاشمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
مبروك ساحلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
عزوز غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021– 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة–

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

دور الجامعة الجزائرية كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية

–دراسة حالة جامعة عنابة 2004_2019–

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالبة:

راندة حمايزية

إشراف الدكتورة:

مفيدة بن لعبيدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
سلوى بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	رئيسا
مفيدة بن لعبيدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
فتيحة ليتيم ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
بومدين طاشمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
مبروك ساحلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
عزوز غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021– 2022م

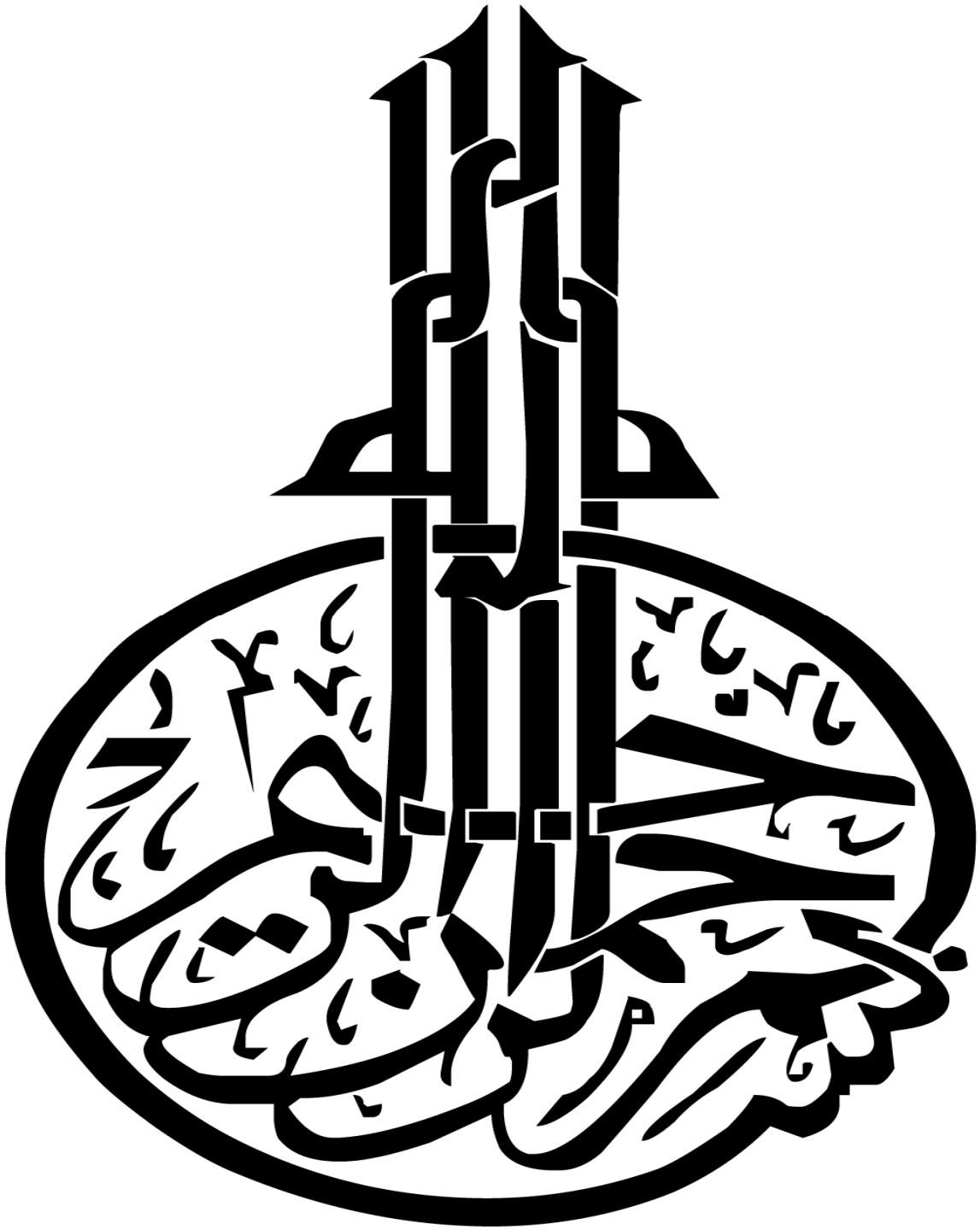

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

انطلاقا بالعرفان بالجميل، يسرني أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان لأستاذي **رحمة الله عليه**

البروفيسور "**ناجي عبد النور**" طيّب الله ثراه وأكرم نزله وأسكنه جنات النعيم.

كما وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة على هذه الأطروحة **الدكتورة** "**مفيدة بن لعبيدي**"، وحمدا لله

بأن يسرها في دربي ويسر بها أمري ونسأل الله أن يطيل في عمرها لتبقى نبراسا متلألئا في نور العلم

والعلماء.

كما وأتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم

بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولهم مني وافر الشكر والتقدير.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أحب وأغلى الناس على قلبي والداي الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما بحفظه

إلى روح أستاذي الفقيد "المرحوم **ناجي عبد النور** رحمه الله برحمته الواسعة"

إلى أخواتي

إلى شريكي في الحياة "زوجي"

إلى أساتذتي الكرام في كل الأطوار

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجامعة والتنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم الجامعة

المطلب الأول: تعريف الجامعة

المطلب الثاني: وظائف الجامعة

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

المطلب الثاني: أسس ومقومات التنمية المحلية

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية المحلية

المبحث الثالث: مفهوم الشراكة المجتمعية

المطلب الأول: تعريف الشراكة المجتمعية

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

المطلب الثالث: نماذج أجنبية في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع

المبحث الرابع: مسؤولية الجامعة اتجاه المجتمع المحلي

المطلب الأول: المسؤولية الاقتصادية للجامعة

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للجامعة

المطلب الثالث: المسؤولية السياسية للجامعة

المطلب الرابع: المسؤولية الثقافية للجامعة

الفصل الثاني: دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية

المبحث الأول: الجامعة الجزائرية: النشأة والمسار

المطلب الأول: الجامعة ومهامها في التشريع الجزائري

المطلب الثاني: تطور الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية للجامعة الجزائرية

المبحث الثاني: وظائف الجامعة الجزائرية

المطلب الأول: وظيفة التعليم (التدريس)

المطلب الثاني: وظيفة البحث العلمي

المطلب الثالث: وظيفة خدمة المجتمع

المبحث الثالث: شراكة الجامعة الجزائرية مع مؤسسات المجتمع

المطلب الأول: الشراكة المجتمعية في التشريع الجزائري

المطلب الثاني: شراكة الجامعة – مؤسسة في ظل نظام (LMD)

المطلب الثالث: نماذج وطنية عن الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بجامعة عنابة

المبحث الأول: تقديم جامعة عنابة والمؤسسات الشريكة لها

المطلب الأول: تعريف جامعة باجي مختار –عنابة–

المطلب الثاني: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات المحلية والأجنبية

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المطلب الأول: مجالات الدراسة

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج دراسة الحالة

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الخاتمة.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة أحد أهم المواضيع المطروحة للنقاش والإثراء على المستوى الأكاديمي، والمتمثلة في بحث دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها أحد الشركاء الاجتماعيين الفاعلين في هذا المجال، بالتركيز على دراسة حالة جامعة –باجي مختار– خلال الفترة المرتبطة بتبني نظام (LMD) سنة 2004 إلى غاية سنة 2019. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على العديد من الأدوات البحثية لا سيما الاستبيان المغلق، الذي وجّه لهيئة التدريس بجامعة عنابة بمختلف كليّاتها والتي تضمّ حوالي 2377 أستاذا وأستاذة، وقد تمّ استرجاع 191 استبيانا صالحا للمعالجة الإحصائية.

وقد تمحورت الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة القائمة بين الشريك الاجتماعي (الجامعة) كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع لا يمكن تحقيقه إلا بتوفّر الشروط والمقومات المناسبة التي تعزّز الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وفي هذا الإطار وردت إشكالية بحثنا في السؤال المركزي التالي: **ما مدى مساهمة جامعة باجي مختار –عنابة– في تحقيق التنمية المحلية في ظل توجه الجامعة الجزائرية نحو تعزيز شراكتها مع مؤسسات المجتمع؟**

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها في:

– هناك فجوة كبيرة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها السوسيو–اقتصادي.

– عدم الاهتمام بوظائف الجامعة بنفس القدر يؤثر سلبا على وظيفة خدمة المجتمع.

– تساهم جامعة عنابة كأحد الشركاء المجتمعيين بحسب آراء أفراد عينة الدراسة –والمتمثلة في الأساتذة الجامعيين بنفس الجامعة– إيجابا في التنمية الاجتماعية والسياسية، في حين يبقى دورها متوسّطا ومحدودا في مجال التنمية الاقتصادية. وبناء على النتائج السالف ذكرها، قمنا بتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور جامعة عنابة كأحد الشركاء الاجتماعيين للنهوض بتنمية المجتمع المحلي، لعلّ أهمها:

– وجوب إعادة النظر في المناهج والبرامج المقدمة وإصلاحها وتحيينها، بهدف الربط بين التعليم العالي والتنمية المحلية.

– استحداث حاضنة تكنولوجية ضمن الجامعة، لترجمة وتحويل أفكار الطلبة إلى منتج مادي يستفاد منه.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، التنمية المحلية.

Summary:

This study deals with one of the most important topics for discussion and enrichment at the academic level, which is to examine the role of the Algerian University in achieving local development as one of the active social partners in this field, focusing on the case study of the University of Badji Mokhtar during the period associated with the adoption of the LMD system for a year. 2004 to 2019. To achieve the objectives of the study, we relied on many research tools, especially the closed questionnaire, which was directed to the faculty of Annaba University in its various faculties, which includes about 2377 professors and professors, and 191 valid questionnaires were retrieved for statistical treatment.

The problem posed in this study revolved around the nature of the relationship between the social partner (the university) as an independent variable and local development as a dependent variable that can only be achieved by providing the appropriate conditions and ingredients that enhance the partnership between the university and community institutions. In this context, the problem of our research was presented in the following central question: **What is the contribution of the University of Badji Mokhtar -Annaba- to achieving local development in light of the Algerian University's orientation towards strengthening its partnership with community institutions?**

Through our study of this topic, a number of results were reached that can be summarized in:

- There is a large gap between the Algerian university and its socio-economic surroundings.
- Lack of interest in university jobs to the same extent negatively affects the community service function.
- Annaba University as one of the community partners according to the opinions of the study sample members -represented by university professors at the same university- contributes positively to social and political development, while its role remains moderate and limited in the field of economic development. Based on the aforementioned results, we have presented some suggestions and recommendations that would contribute to activating the role of Annaba University as one of the social partners to advance the development of the local community, the most important of which are:

-The need to reconsider, reform and update the curricula and programs offered, with the aim of linking higher education and local development.

- Creating a technology incubator within the university, to translate and transform students' ideas into a material product to benefit from.

Keywords: university, scientific research, community partnership, local development.

مقدمـــة

تعدّ التنمية المحلية مدخلا لتحقيق التنمية الوطنية، التي تعتبر بدورها عملية تشاركية ترتكز على جهود عدد من الفاعليين الاجتماعيين والاقتصاديين، لذا فإن أي مبادرة للنهوض بعملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي تقتضي الاعتماد على متغيّر العلم والمعرفة لتحقيق التطور والتقدم الاقتصادي، فإنتاج المعرفة وتوظيفها أصبح العامل المحدّد لقوة الدولة.

وبما أن الجامعة تعتبر إحدى مؤسسات التعليم العالي المعنية بصناعة المعرفة ونشرها والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة من خلال ما يسند لها من مهام ووظائف، وبالنّظر إلى التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على المستوى الدولي، فإنه أصبح لزاما على الجامعة مواكبة هذا التغيير من خلال القيام بأدوار جديدة فرضتها الثورة التقنية، لاسيما المزيد من الاندماج في المجتمع وحلّ مشكلاته المتعلّقة بمجالات الإنتاج والخدمات، عبر إعداد البحوث وصياغة المقترحات وتقديم الاستشارات إلى صنّاع القرار في مختلف القطاعات.

وكغيرها من الدول، أدركت الدولة الجزائرية تلازمية العلاقة بين تطوّر قطاع التعليم العالي وتحقيق التنمية المحلية، فعمدت منذ استقلالها إلى النهوض بالقطاع، من خلال تبني جملة من الإصلاحات التي رصدت لها ميزانيات معتبرة، حيث ركزت السياسات الإصلاحية على إقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، اقتداء بالنماذج الأجنبية الناجحة في ربط جامعاتها بالمحيط السوسيو–اقتصادي، حيث تتيح هذه الشراكة إمكانية إبراز القدرات العلمية والتقنية للجامعات، وكذا التعرّف على احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة، ومن ثمّ التنسيق بين الأطراف المتعاقدة لتحقيق أهداف وغايات مشتركة تعود بالمنفعة على المجتمع ككل.

وسعيا منها للنهوض بالبحث العلمي وتوظيفه في خدمة المجتمع، قامت جامعة عنابة بتعزيز شراكتها مع عدد من مؤسسات المجتمع، وهو الأمر الذي سنحاول مقاربته من خلال هذه الدراسة تحديدا

لمعرفة دور هذه الجامعة –باعتبارها أحد الشركاء الاجتماعيين– في التنمية المحلية، بالاعتماد على تصوّرات وتوجهّات أعضاء هيئة التدريس التي سوف تفصح عنها نتائج الدراسة الميدانية.

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة على النحو التالي:

✓ **من الناحية العلمية:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مكانة الجامعة في المجتمع، حيث تعدّ الأخيرة حلقة رئيسية في سلسلة العناصر المؤثرة في المجتمع، على اعتبارها بمثابة المصنع الذي يقوم بإعداد وتخريج الكادر البشري المؤهّل لدفع عجلة التنمية. وبما أنّ الجامعة تمثل أحد الشركاء الاجتماعيين في تحقيق التنمية المحلية، فإن التنسيق بينها وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى من شأنه تحقيق المصلحة العامة، حيث توفّر تلك المؤسسات فضاء لتدريب ورسكلة خريجي الجامعة، ومن ثم بناء قدراتهم في مجال تخصصهم.

✓ **من الناحية العملية:**

تتجلى الأهمية العملية للدراسة من خلال:

– تسليط الضوء على جامعة عنابة ومحاولة البحث في الدور الذي تقوم به، باعتبارها شريكا مجتمعيا في مجال تنمية المجتمع المحلي، من خلال تعزيز شراكتها مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

– معرفة أهم المتطلّبات التي من شأنها تفعيل شراكة مجتمعية حقّة بين جامعة عنابة ومؤسسات المجتمع قوامها البحث العلمي في خدمة المجتمع، حيث يُتوقّع من هذه الدراسة أن تفيد القائمين على جامعة عنابة في وضع السياسات والخطط والإجراءات اللازمة، والتي من شأنها تفعيل دورها في خدمة المجتمع والرقي به.

أهداف الدراسة

– إبراز أهمية الجامعة الجزائرية كمؤسسة عمومية منتجة للمعرفة، وكشريك في عملية التنمية المحلية.

– الوقوف على مدى إسهام جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية، من خلال رصد وتحليل دور الجامعة في التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية.

– تقديم بعض المقترحات للجامعة ومؤسسات المجتمع للقيام بدورهما المأمول في عملية التنمية المحلية بكفاءة وفعالية.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع

يمكن تلخيص أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ **المبررات الذاتية:** الرغبة الذاتية والميول الشخصي لموضوع علاقة الجامعة بالمجتمع ودورها في تنميته بصفة عامة، والبحث في الانعكاسات الإيجابية للشراكة البحثية على التنمية المحلية بصفة خاصة.

– الإحساس بالمسؤولية كباحثة، وتقديم هذا البحث الذي قد يطرح ما يعانيه خريجي جامعة باجي مختار من مشاكل في إطار الاحتكاك والتفاعل مع مؤسسات المجتمع.

– تحقيق فهم أعمق لواقع علاقة إحدى المؤسسات الجامعية الجزائرية بالمحيط السوسيو–اقتصادي.

- ✓ **المبررات الموضوعية:**

– يعد موضوع الجامعة من المواضيع الهامة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتباره يشير إلى أحد الفواعل الاجتماعيين الذين لهم دور في بناء المجتمعات وتقدّمها، وهذا يستلزم محاولة التطرّق إليه لتوضيح دوره في تنمية هذه المجتمعات.

– محاولة توضيح أهم الآليات التي تسعى من خلالها الجامعة إلى النهوض بالمجتمع على المستوى المحلي.

– نقص الدراسات والأبحاث التي تناولت أشكال التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في الجزائر.

الإشكالية:

يحظى موضوع الجامعة بأهمية كبيرة من قبل العلماء على اختلاف تخصّصاتهم، نظرا لقدرتها على تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات إذا ما تمّ الاهتمام بها على نحو فعّال، فامتلاك المعرفة التي تُصنع بالجامعة يعدّ أحد مفاتيح النجاح، وهو ما أثبته الواقع من خلال تجارب الدول المتقدمة التي حققت إنجازات تنموية معتبرة باعتمادها على تطوير قطاع التعليم العالي. وفي ذات السياق، قامت الجزائر بإدخال العديد من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي سعيا منها للنهوض بتنمية المجتمع المحلي، وتعدّ جامعة عنابة من بين الجامعات الجزائرية التي اتّجهت نحو خيار الشراكة المجتمعية لتعزيز علاقتها مع المحيط السوسيو–اقتصادي، بهدف النهوض بتنمية المجتمع المحلي. وانطلاقا ممّا سبق، نطرح التساؤل المركزي التالي:

ما مدى مساهمة جامعة باجي مختار –عنابة– في تحقيق التنمية المحلية في ظل توجه الجامعة الجزائرية نحو تعزيز شراكتها مع مؤسسات المجتمع؟

✓ **التساؤلات الفرعية:**

1– ما هو دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2– ما هو دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

3– ما هو دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية السياسية؟

الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

– **الفرضية الثانية:** كلما عملت جامعة عنابة على تأهيل الأفراد اجتماعيا، كلما تحققت التنمية الاجتماعية.

- **الفرضية الثالثة:** تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية السياسية.

مناهج ومقتربات الدراسة:

إن العمل على توضيح دور الجامعة الجزائرية بصفة عامة ودور جامعة باجي مختار-عنابة بصفة خاصة في التنمية المحلية، استوجب منا الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقتربات على النحو الآتي ذكره:

أولا: المناهج

✓ **المنهج الوصفي:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي، لتناسبه مع طبيعة موضوع الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من أساتذة جامعة باجي مختار ومع الأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف الظاهرة وصفا دقيقا كما هي عليه في الواقع والتعبير عنها كيفا وكمّا، ثم تحليل البيانات المحصّل عليها وتقديم تفسير كافي لها.

✓ **منهج دراسة الحالة:**

يعتمد منهج دراسة الحالة في دراسته للظواهر على التركيز على جمع البيانات عن وحدة معيّنة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو فريقا، فيمكّننا من تكوين نظرة شاملة عن الحالة التي ندرسها وعن الحالات المشابهة لها. ويساعدنا منهج دراسة الحالة في هذا البحث على معرفة دور جامعة عنابة ومساهمتها في التنمية المحلية باعتبارها أحد الشركاء الاجتماعيين في هذا المجال.

✓ **المنهج الإحصائي:**

تم توظيف المنهج الإحصائي بغرض المعالجة الكمية لموضوع دراستنا، وهو منهج يكسب الأبحاث الدقّة والمصداقية والموضوعية، وقد ساعدنا هذا المنهج في دراستنا من خلال التحوّل من الوصف الكيفي إلى العرض الرقمي الكمّي للبيانات المتحصل عليها من أفراد عينة دراستنا.

ثانيا: المقتربات

✓ **مقترب الشبكية:**

يقوم هذا المقترب على وجود عدد من الفاعلين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، والذين يتدخلون عبر بناء برامج عمل معينة بتوافق وانسجام وتعاون إلى أن تصل إلى درجة من الاعتماد المتبادل، الذي يؤثر بدوره على عملية التنمية وهو الهدف الأساسي للأطراف المتشاركة. تم توظيف هذا المقترب على اعتبار أنه يشكل محور الموضوع، وذلك لفهم العلاقة القائمة على شراكة جامعة عنابة لمختلف فواعل المجتمع لتحقيق التنمية المحلية.

✓ **المقترب النسقي:**

يقوم هذا المقترب على النظام –كوحدة أساسية للتحليل– في إطار تفاعلي بين مختلف مكوّناته والبيئة، إلى أن يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل. ويساعدنا المقترب النسقي في هذا البحث في فهم تفاعل الجامعة باعتبارها نسقا مفتوحا مع البيئة المحيطة تأثيرا وتأثرا.

<u>أدبيات الدراسة</u>:

✓ **الدراسة الأولى:** جود بن علي بن جود الله القباري، "**الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح**،" (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2018).

حاول الباحث من خلال دراسته أن يبرز واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة من وجهة نظر الأكاديميين ورجال الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة تعمل على توضيح إجراءات الملكية الفكرية للباحثين، كما وتتبنى سياسات واضحة للملكية الفكرية الناتجة عن أبحاث الشراكة، فهي جامعات تتقيد بميثاق النزاهة والشفافية البحثية، وأن القطاع الخاص يعمل على تأخير نشر نتائج أبحاث الشراكة لأهداف ربحية. كما وخلصت الدراسة إلى أن الجامعة تلجأ إلى الشراكة البحثية لتلبية متطلبات الإنفاق على البحث العلمي، وأن خصخصة الجامعات يزيد من فرص الشراكة مع القطاع الخاص.

- ✓ **الدراسة الثانية:** راضية بوزيان، "**واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر –رؤية استشرافية وإطار مقترح للإصلاح–**،" (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 4 (2010)).

حاولت الباحثة من خلال دراستها البحث في إشكالية العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتوصلت في الأخير إلى أن علاقة مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلي لا تزال تقف عند حدود الأمنيات، حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة إلى شكلية هذه العلاقة، والتي تقف عند حدود المشاركة في تنظيم وتنفيذ بعض برامج التدريب وتقديم بعض الاستشارات، أو تقديم تفسير وبحث لأسباب بعض المشكلات الوقتية.

- ✓ **الدراسة الثالثة:** رجب أحمد عطا محمد، "**الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة،**" (المجلة التربوية، العدد 70، (فيفري 2020)).

هدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على معوقات تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال المصري، وكذا التوصل إلى أهم الآليات التي من شأنها تفعيل الشراكة البحثية بينهما من خلال الدراسة خبرة سنغافورة وكندا كدول متقدمة في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات

ومجتمع الأعمال، ليتوصل إلى أن دور الجامعة في معظم المشاريع الإنتاجية استشاري، يعتمد على اقتراح الحلول وصياغة التوصيات دون البحث عن آلية فاعلة لتطبيق التوصيات ومتابعة التنفيذ، وأن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الأعمال ضعيفة ومعدومة.

- ✓ **الدراسة الرابعة:** سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمان الثنيان، "**الشراكة بن الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح،**" **(رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية،** 2007- 2008).

تمحورت دراسة الباحث حول معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، وكذا التعرف على أهم النماذج العالمية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي.

خلص الباحث في الأخير إلى وجوب إعادة النظر في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، نظرا لأن القطاعين لم يؤديا دورهما بالشكل المطلوب، والعمل على تقوية الشراكة بينهما بناء على المصالح المتبادلة بينهما والمسؤولية المجتمعية لكلا القطاعين، والتأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في إعداد اللوائح والخطط التنفيذية، التي تكون مرتبطة بمتطلبات التنمية وحاجات المجتمع بوجه عام والقطاع الخاص بشكل خاص.

بعد اطلاعنا على الدراسات السابقة التي تم ذكرها، يتبيّن لنا أن دراستنا الحالية تتقاطع مع أغلب الدراسات من حيث موضوع شراكة الجامعة كأحد متغيرات الدراسة، كذلك تتفق مع بعض تلك الدراسات في بعض الأهداف وفي بعض المحاور، فتتفق مع دراسة الباحثة **راضية بوزيان** كون علاقة الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية علاقة شكلية تقف عند حدود المشاركة في بعض الفعاليات وتنظيم وتنفيذ بعض برامج التدريب، كما وتتفق مع الدراسات المطروحة في كون علاقة الجامعة بمؤسسات المحيط السوسيو-

اقتصادي ضعيفة خاصة في المجال الاقتصادي، وأنه لابد من العمل على تقوية الشراكة بناء على المصالح المتبادلة بينهما.

غير أن خصوصية دراستنا تكمن في الاهتمام بجميع أبعاد التنمية –الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية– من خلال تفعيل شراكة الجامعة مع المؤسسات المجتمعية، كما أنه وفي حدود علمنا لا توجد دراسة محلية بحثت في واقع شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع من أجل تحقيق التنمية المحلية.

الإطار المكاني والزماني للدراسة:

فيما يتعلق بالمجال المكاني، فإن الدراسة تعالج موضوع دور الجامعة الجزائرية كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية، مركزة على دراسة جامعة باجي مختار –عنابة– كدراسة حالة، أما الإطار الزماني للدراسة فمحصور في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019، أي بعد تبني نظام الشهادات (LMD) الذي يشجّع على قيام الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع المحلي والرقي به.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

غالبا ما تواجه الباحثين صعوبات خلال إعدادهم للدراسات الأكاديمية والتي تختلف باختلاف الموضوع المدروس، وعن الصعوبات التي صادفتنا في إعداد هذا البحث، فتمثلت في:

– نقص الدراسات والمراجع ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

– تزامن إجراء الدراسة الميدانية مع انتشار وباء كورونا (**COVID-19**)، وهو ما دفعنا إلى إرسال استمارة الدراسة الميدانية إلى أفراد عينة الدراسة عبر الوسائط الإلكترونية بدلا من توزيعها ورقيا.

– صعوبة الحصول على الاتفاقيات المبرمة بين جامعة عنابة ومؤسسات المحيط السوسيو–اقتصادي.

بنية الخطة:

للإلمام بجوانب الموضوع والإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات التي قمنا بطرحها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول؛ اشتمل **الفصل الأول** والذي كان عبارة عن إطار مفاهيمي على أربعة مباحث، حيث حاولنا من خلال المبحث الأول عرض مفهوم الجامعة، بعدها التطرق للبحث في مفهوم التنمية المحلية، ليتم بعد ذلك البحث في مفهوم الشراكة المجتمعية في إطار الجامعات، لنختتم الفصل بمبحث يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات وتوضيح مسؤولية الجامعة تجاه تحقيق التنمية المحلية.

بالنسبة **للفصل الثاني** من الأطروحة والذي اشتمل على ثلاثة مباحث، فقد عملنا من خلاله على البحث في علاقة الجامعة الجزائرية بالتنمية المحلية وتوجهها نحو تعزيز شراكتها مع مؤسسات المجتمع، وهذا بالتركيز في المبحث الأول على إلقاء نظرة حول الجامعة الجزائرية، ثم مبحث ثان تطرقنا من خلاله إلى وظائف الجامعة الجزائرية محاولين البحث في واقع هذه الوظائف والمتمثلة في وظيفة التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع. أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد خصص للحديث عن الجامعة الجزائرية وتعزيز شراكتها مع مؤسسات المجتمع.

أما **الفصل الثالث** من هذه الأطروحة فقد تم تخصيصه للدراسة الميدانية، التي حاولنا فيها دراسة دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومن هذا المنطلق تضمن المبحث الأول تقديما لجامعة باجي مختار، أما المبحث الثاني فتضمن عرضا لمنهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية، فكان لزاما تحديد مجتمع البحث، عينته وأسلوب جمع البيانات، وكذا صدق أداة الدراسة والأساليب الإحصائية في معالجة البيانات. أما المبحث الثالث من هذا الفصل فحاولنا من خلاله تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة وتفسيرها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجامعة والتنمية المحلية.

تحتل الجامعة مكانة مهمة في كل المجتمعات، نظرا للدور المحوري الذي تقوم به في سبيل تطوير هذه الأخيرة وتلبية احتياجاتها، هذا التنظيم الأم الذي يضطلع بمهمة تعليم المجتمع يُنتظر منه أن يقوم بدور أساسي في عملية التنمية المحلية، على اعتبار أنه القطاع الحيوي الذي يعمل على تزويد مختلف القطاعات في الدولة بالقوى البشرية الكفأة والمتخصصة، وإمداد سوق العمل باليد العاملة التي يحتاجها، والتي تضطلع بمهمة تحقيق رفاهية المجتمع من خلال توظيف مكتسباتها في ما ينفعه ويلبي احتياجاته.

وتبرز أهمية الجامعة في التنمية المحلية من خلال تعدد وظائفها وعدم اقتصار دورها على القيام بالعملية التعليمية فقط، بل وامتداده لوظيفة البحث العلمي التي ينتج عنها الابتكارات والاختراعات التي يتم تسويقها للاستفادة منها، وكذلك وظيفة خدمة المجتمع التي تشجع على قيام الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع على اختلافها، هذه الشراكة التي تمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية في جميع المجالات، وكذا تطوير تعليمها الجامعي.

بناء على ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل ضبط وتحديد المفاهيم المفتاحية التي تدور حولها الدراسة، ففي المبحث الأول سندرس مفهوم الجامعة من خلال تقديم تعاريف لها، عرض وظائفها ثم التطرق إلى أهم النظريات التي حاولت دراسة هذا المفهوم. أما المبحث الثاني فخصص للبحث في تعريف التنمية المحلية، أسسها ومقوماتها وبعض النظريات التي حاولت تفسير هذا المفهوم. أما المبحث الثالث فخصص للبحث في مفهوم الشراكة المجتمعية في إطار الجامعات، وذلك بتقديم تعاريف لها ثم إبراز أهميتها وأهم أهدافها، كذلك عرض لأهم أشكال الشراكة بين الجامعات والمؤسسات في مجال البحث العلمي، كما تم التطرق للحديث عن أهم التجارب الناجحة في مجال شراكة الجامعة مع مؤسسات المجتمع.

ونختم هذا الفصل بمبحث أخير يدرس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ الجامعة، الشراكة المجتمعية والتنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم الجامعة

تحتل الجامعة مكانة مميزة في المجتمع المعاصر، هذه المكانة استمدتها من الأدوار والوظائف التي تقوم بها في تنمية المجتمعات والرقي بها، كونها من يرسم حاضرها ويحدد معالم مستقبلها، ولهذا نجد هذه المؤسسة قد لاقت اهتماما خاصا من قبل المجتمعات على مر العصور.

المطلب الأول: تعريف الجامعة

لم يتفق علماء التنظيم التربوي حول تعريف موحد وجامع لمفهوم الجامعة، ويرجع السبب في ذلك أن كل مجتمع ينشأ جامعته ويحدد لها أهدافها ومطامحها وفقا لما يخدم مصالح ذلك المجتمع سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. وفيما يلي سنستعرض التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح.

1- الجامعة لغة:

كلمة الجامعة **University** مأخوذة من كلمة **Universitas** وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت كلمة الجامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب،[1] وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها، لأننا إذا تأملنا الأصل اللغوي لرأينا أنها تفيد معنى "الجمع" من فعل "جَمَعَ" بالعربية، وبالإنجليزية "**Universalize**" الذي يفيد كذلك معنى جعل الأمر عاما.[2] وتعني في اللغة مجموعة معاهد علمية تسمى الكليات التي تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم.[3]

---

[1]- علي راشد، **الجامعة والتدريس الجامعي** (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2007)، ص. 13.

[2]- عبد العزيز الغريب صقر، **الجامعة والسلطة** (مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع)، 2005، ص. 49.

[3]- رمضان محمد محمد السعودي، **الإدارة الجامعية بين رصد الواقع والرؤى المستقبلية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2014)، ص. 15.

والجامعة في اللغة هي مؤنث الجامع، ويشتركان من حيث اجتماع الناس فيهما، بين اجتماع لقصد العبادة وهو الذي يتحقق في الجامع وبين اجتماع لقصد العلم وهو الذي يتحقق في الجامعة.[1]

2- الجامعة اصطلاحا:

يقول **رابح تركي** الباحث التربوي: الجامعة هي مؤسسة تربوية، تسير وفق نظم وخطط منتظمة، تظم مجموعة من الأفراد يبذلون جهودا مشتركة من أجل البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة. ويضيف قائلا أنها مؤسسة تضم وتجمع مجموعة من الناس، وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا.[2] وبهذا المعنى تكون الجامعة مؤسسة تربوية موجهة، تتكون من جماعة من الأفراد المهتمين بالعلم والبحث العلمي بغرض البحث عن الحقيقة وتغيير الوضع القائم في المجتمع للأحسن.

ويعرفها **رامون ماسيا مانسو** Ramon Macia Manso على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا.[3] يركز هذا التعريف على البعد التنظيمي والنسقي في الجامعة، التي تسعى لبلوغ أقصى درجات المعرفة.

أما الباحث السياسي **محمد العربي ولد خليفة** فيعتبر الجامعة المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، ومهما كانت أساليب أدوات التكوين فإن المهمة الرئيسية للجامعة هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في كل مجالاتها النظرية والتطبيقية، وخلق وتهيئة الظروف الموضوعية منها لتنمية الخبرة التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين

---

[1]- زكي الميلاد، **الجامع والجامعة والجماعة دراسة في المكونات المفاهيمية والتكامل المعرفي** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998)، ص. 25.

[2]- رابح تركي، **أصول التربية والتعليم** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989) ص. 73.

[3]- فضيل دليو، الهاشمي لوكيا، سفاري ميلود، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة** (قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2006)، ص. 79.

الأخرى.[1] يركز هذا التعريف على الدور المحوري للجامعة في إكساب الأفراد للمعرفة الإنسانية المطلوبة لتنمية الخبرة لديهم، والتي تعتبر أساس التنمية في جميع الميادين.

في حين يرى عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز** في الجامعة أنها ليست فقط مكانا للتدريس أو الذي يطلق عليه بالتعليم العالي، ولكن لها أيضا مجموعة متنوعة من الوظائف القيمية، وعلاوة على ذلك لها وظائف أخرى مثل وظيفة البحث أو ما يسمى بتطوير وتقدم المعرفة.[2] يركز هذا التعريف على الوظائف المتعددة التي تقوم بها الجامعة، مثل وظيفة التكوين ووظيفة البحث العلمي إضافة لمجموعة من الوظائف القيمية الأخرى.

وأما **محمد مصطفى الأسعد** فيرى في الجامعة مؤسسة اجتماعية من صنع المجتمع، وهي تمثل قمة الهرم التعليمي، ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب، بل لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة وتكوين الشباب الجامعي علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، إنها أداة المجتمع في صنع قيادته في مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية، والتي من خلالها إما أن يتابع المجتمع مسيرة تنميته بخطى حثيثة وباندفاع وحيوية، وإما أن يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة.[3]

ويعرف **هاشم فوزي العبادي** وآخرون الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي، وتطلق أسماء أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر، فعلى الرغم من أن

[1]– محمد العربي ولد خليفة، **المناهج الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص. 177.

[2]– أحمد عبد الرؤوف درويش، **مشكلات البحث العلمي في العالم العربي– دراسة في سوسيولوجيا التنظيم** (مصر: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2012)، ص. 96.

[3]– هاشمي بريقل، **الجامعة والتنمية الاجتماعية –دراسة نظرية–** (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 44.

كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الاسبانية تستخدم كلمة كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وبالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة.[1] في حين أن الجامعة عبارة عن نظام يتألف من مجموعة من العناصر المعقدة في تفاعل متبادل، ولكي يتم فهم ذلك النظام كان لابد من فهم أهم مكوناته، والتي تعد حلقات مستمرة ومتكاملة من المدخلات والعمليات والمخرجات.[2]

مما سبق عرضه، نخلص إلى أن الجامعة مؤسسة تربوية تأتي في قمة النظام التعليمي، لها وظائف وأدوار وأهداف تسعى لتحقيقها، لها بناء وميزانية خاصة بها، وعلى مستواها يتم إنتاج قيادات المجتمع والطبقة المفكرة والمخططة له.

المطلب الثاني: وظائف الجامعة

تأتي مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على رأس منظومة التعليم في المجتمع، نظرا للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع وفي ظل سوق متطورة ومتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية الشاملة ونشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية التي تحقق التقدم، وتتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشئت فيه لتلبية احتياجاته.[3]

---

[1]– محمد جبر الشمري، هاشم فوزي العبادي، "استقلالية الجامعة ودورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي –دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية" في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص. 466.

[2]– محمد صالح ربيع العجيلي، **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 197.

[3]– أحمد محمود الخطيب، عادل سالم معايعة، **الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة** (الأردن: جدار للكتاب العالمي، 2006)، ص. 47.

الفرع الأول: وظيفة التعليم (التدريس)

ويقصد بهذه الوظيفة تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين، بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم والمجتمع الإنساني ككل، وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي، إذ أن إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى.[1] وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى وحتى وقتنا الحاضر.[2]

وتشتمل مهمة التعليم أو التدريس على عدة مهمات فرعية، منها:[3]

- إعداد الدروس التي يقوم الأستاذ بتدريسها.
- صياغة نظرية أو أسلوب في التدريس مع إمكانية الدفاع عنه.
- تنفيذ الدروس وتقويمها باستخدام الوسائل المناسبة.
- تقويم تحصيل الطلبة.

الفرع الثاني: وظيفة البحث العلمي

البحث العلمي هو الوظيفة الثانية التي تقوم بها الجامعات في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر –عصر الثورة العلمية–، إذ

---

[1]– سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة –التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل–** (عمان: دار الشروق، 2007)، ص. 27.

[2]– حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، فكرى محمد السيد علي، **التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل** (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008)، ص. 07.

[3]– علي عبد ربه حسين اسماعيل، **البناء التنظيمي للأقسام العلمية الجامعية –الواقع والتصور–** (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص. 108.

عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشاكل تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[1] حيث يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع.

وتظهر أهمية البحث العلمي من خلال مساعدته على:[2]

- فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.
- تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان، مثل الأخطار التي قد تنجم عن الظواهر الطبيعية.
- الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان.
- تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده، مثل توفير وسائل النقل والسفر والراحة.
- ربح الوقت والجهد وزيادة الإنتاج، كاختراع الآلات التي تستخدم في الصناعة.
- تطوير الدول لقدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وردع أعدائها.
- يزيد من القوة الاقتصادية للدول، من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته وخلق ميزة تنافسية للمؤسسات.
- حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدمه.
- يعتبر عاملا محوريا لدفع عجلة التقدم بالنسبة للمجتمعات.
- يعد الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يشكل البحث العلمي استثمارا غير مادي يحقق مردوده على المدى الطويل، كما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

[1]- محمد صادق، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا..؟ ولماذا تراجعنا..؟** (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، ص ص. 37- 38.

[2]- عمار زيتوني، كمال عايشي، ليلى بوحديد، "آليات النهوض بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب)" **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** 29 (جانفي 2017): 34.

أ- مستويات الإنفاق على البحث العلمي:

تعد المبالغ التي تنفقها الدول على البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشرا أساسيا لقياس تقدم هذه الدول وتطورها، حيث أنه:[1]

1- إذا كان معدل الإنفاق أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، كان أداء البحث ضعيفا جدا ودون المستوى المطلوب، حيث يعتبر الإنفاق دون هذا المستوى إنفاقا غير منتج.

2- إذا كان معدل الإنفاق بين (1%- 1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، كان أداء البحث في المستوى المتوسط.

3- إذا كان معدل الإنفاق بين (1.6%- 2%) من الناتج المحلي الإجمالي، كان البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية.

4- إذا كان معدل الإنفاق أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي، كان أداء البحث في المستوى المثالي لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة.

ب- المؤشرات العالمية لتقييم البحث العلمي: يمكن تقييم البحث العلمي من خلال العديد من المؤشرات، من بينها:[2]

1- **النشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية:** تعتبر البحوث المنشورة أهم مخرجات البحث العلمي والتطوير، كما وأن محتويات النشر تخضع لضوابط الجودة من خلال شروط تحددها الدوريات العلمية، وحسب بعض الإحصاءات فإن حوالي 75% من البحوث المنشورة في العالم يقوم بها عدد محدود من الدول المتقدمة بريادة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول المجموعة الأوروبية.

[1]- صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص. 49.

[2]- زيتوني، عايشي، بوحديد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 34.

2- **أعداد المشتغلين بالبحث العلمي والتطوير:** يختلف عدد الباحثين في مجال البحث العلمي من بلد إلى آخر، حيث يتزايد العدد في البلدان المتقدمة على عكس البلدان النامية، التي يتناقص بها عدد المشتغلين في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

3- براءات الاختراع: هناك العديد من براءات الاختراع التي تسجل في مختلف أنحاء العالم، وتحتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مركز الصدارة في قائمة الدول المسجلة لها.

وعلّ البحث العلمي هو أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة، لسببين:[1]

* **أولهما:** لأنّ الجامعة تمتلك موارد فكرية وبشرية تمكنها من إجراء الأنشطة البحثية المتعلقة بالاحتياجات التنموية للدول.

* **ثانيهما:** لأنّ الجامعة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن من خلالها إجراء الأنشطة البحثية بطريقة منضبطة، والتي يمكنها تقديم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة الحكومية والخاصة.

مما سبق طرحه ونظرا لأهمية وظيفة البحث العلمي، كان لابد من تعزيز هذه الوظيفة في مؤسسات التعليم العالي، حيث لا يمكن لأي نظام للتعليم العالي أن يحقق رسالته وأن يكون شريكا عمليا في خدمة المجتمع، إلا إذا قام بعض العاملين في هيئاته التنظيمية بإجراء البحوث وفقا للغايات المؤسسية والإمكانات الأكاديمية والموارد المادية الخاصة بكل طرف، لذا لابد على المجتمع أن يعمل على إعادة الإيمان العلمي للباحثين، كي يتمكنوا من السعي إلى تحقيق أهداف جديدة في سياق القضايا الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه البشرية.[2]

---

[1]- الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 47.

[2]- عبد الله بوبطانة، "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي" **المجلة العربية للتعليم العالي** 01 (ديسمبر 1996): 161.

الفرع الثالث: وظيفة خدمة المجتمع

كان للتعليم الجامعي وظيفتان تقليديتان هما التدريس والبحث العلمي،[1] لتستحدث بعد ذلك وظيفة خدمة المجتمع نظرا لتعقد الحياة واتساع مسؤوليات ونشاطات الجامعة، وتعد الجامعات الإنجليزية أولى الجامعات التي استحدثت هذه الوظيفة، لتنقلها عنها الجامعات الأمريكية وتتبناها حتى أصبحت سمة مميزة للتعليم الأمريكي، لذا أنشأت الولايات المتحدة كليات المجتمع وأولتها اهتماما كبيرا.[2] ويزداد هذا الاتجاه قوة وانتشارا في الدول المتقدمة والنامية ولكنه محاط بكثير من المحاذير والأخطار، إذ يهدد بوقوع الجامعة تحت تأثير القوى السياسية والاقتصادية.[3]

ويعرف **عبد الحليم عزب** خدمة المجتمع بأنها "نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة."[4]

ويرى الباحث التربوي **حامد عمار** أن خدمة الجامعة للمجتمع تعني أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرا أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلي بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع.[5]

---

[1]– هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان عبد علي، **إدارة التعليم الجامعي –مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**– (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 7.

[2]– حسان، مجاهد، السيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 7.

[3]– هاني محمد بهاء الدين، **تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وأزمة التحول** (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2016)، ص. 47.

[4]– رمزي أحمد عبد الحي، **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحيات العالمية** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 302.

[5]– المرجع نفسه، ص. 303.

وتتجلى وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع في مساهماتها في المجتمع المدني ومساعدتها على تحسين نوعية الحياة وتحسين الأداء الاقتصادي، فللجامعات رؤية أوسع للخدمة والمشاركة في الحياة العامة التي تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية وحتى البيئية، فلا يقتصر ذلك على دور الحكومة والقطاع الخاص فحسب.[1]

وتغطي الوظيفة الثالثة ثلاثة أبعاد، الأول هو "التعليم المستمر" الذي يعالج حاجة الناس إلى التعلم مدى الحياة، والنوع الثاني هو "نقل التقنية والابتكار" من الجامعة إلى المجتمع ومؤسساته، بمعنى نقل المعرفة إلى مؤسسات المجتمع المختلفة لاستخدامها والاستفادة منها.[2] أما النوع الثالث فيتمثل في "المشاركة المجتمعية" من خلال توجه الجامعة نحو التواصل مع المجتمع، وسعيها للانخراط بين فئاته من خلال المشاركات الاجتماعية والبحوث التي لها الأثر المباشر على المجتمع.[3]

وأما عن مجالات خدمة المجتمع، فتشير العديد من المراجع إلى الخدمات التي يمكن للكليات والجامعات أن تقدمها للهيئات والأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتصنف هذه الخدمات في عدة مجالات هي: أبحاث الاتصال، الخدمات الاستشارية للمجتمع والأفراد والمؤسسات، إعداد مسودات القوانين، الأنشطة التدريبية وبرامج الإعداد والتأهيل، الندوات والمؤتمرات، وتبادل الأفراد والخبراء.[4]

وحتى تقوم الجامعة بوظيفة خدمة المجتمع فهي مطالبة بـ:[5]

---

[1]- Yan Wu, Qi Wang, Nian Cai Liu, '**World-Class Universities: Towards a Global Common Good and Seeking National and institutional contribution,'** (Boston: Brill sense, 2019), p.119.

[2]– سعد علي الحاج بكري، عبد الله بن سالم العقيلي، "تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو الشراكة في تحقيق الرؤية 2030،" في **سجل المنتدى: منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي –الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030**– (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، 2017)، ص. 68.

[3]– وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية، **الوظيفة الثالثة للجامعات**، 2014، ص. 28.

[4]– الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 50.

[5]– شبل بدران، جمال الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 73.

– تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على الجديد في مجال عملهم، وإتاحة فرص التدريب التحويلي لهم.

– مساعدة مؤسسات المجتمع المختلفة على حل المشكلات التي تواجهها، من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

– الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم في تشجيع التعاون الدولي وتدعيم فرص السلام بينهم.

– المساهمة في حل المشكلات العالمية للمجتمعات، وتشجيع التعاون الفكري على المستوى الدولي.

– إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم.

– تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التي تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراثه الوطني.

ولكي يتحقق هذا الدور، يجب على الجامعة أن تكرس نفسها بقدراتها البشرية والمادية في خدمة المجتمع، بما في ذلك البيئة المحيطة بها التي تتلقى منها الدعم والمساندة، من أجل تحقيق أقصى النتائج في حدود قدراتها وإمكانياتها.[1]

وبالرجوع إلى وظائف الجامعة، وجدنا أنها تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية المجتمع المحلي، سواء من خلال تأهيل العنصر البشري الذي تحتاجه خطط التنمية أو من خلال القيام بالأبحاث التي تعالج مشكلات المجتمع، أو من خلال وظيفة خدمة المجتمع، فهي بمثابة مصنع لتفريخ القوى البشرية المؤهلة التي يناط إليها تحمل مسؤولية تنمية المجتمع والنهوض به، من خلال توظيف ما اكتسبته من معارف في خدمة الاحتياجات الاجتماعية لإحراز التقدم المنشود في جميع المجالات.

وإن التقسيم الكلاسيكي لوظائف الجامعة الثلاث: "التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع،" لا يعطي لإحداها أفضلية على الأخريين، بل ينبغي أن يتساوى الاهتمام بها، وما نشهده من تغليب لوظيفة

[1]– العبادي، الطائي، عبد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 95– 96.

التدريس على كلتا الوظيفتين هو نوع من الخلل في الوظائف، وفي هذا يرى **فيديريكو مايور** المدير العام لليونيسكو (1987- 1999) أن الجامعة "لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، أي أن تكون مركز التأهيل المهني فحسب أي مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسي، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال."[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في دراسة الجامعة

حظيت الجامعة باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع التربوي، نظرا للدور المهم الذي تقوم به من خلال وظائفها، التي من شأنها النهوض بالمجتمع ومساعدته على مواكبة كل تغيير يحدث في بيئته الداخلية والخارجية، فنجد العديد من الرواد قد اهتموا بالبحث في قضايا التعليم العالي وكيف أنه يساهم في تنمية المجتمعات كما اهتموا بالبحث في التحديات التي قد تحد من دوره في هذا المجال. وفي ما يلي عرض لأهم النظريات والاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في المجتمع.

الفرع الأول: الاتجاهات التقليدية (الاتجاه البنائي الوظيفي)

ينطلق الاتجاه البنائي الوظيفي في تحليله من فكرة أساسية مفادها أن المجتمع عبارة نسق من الوظائف والأدوار التي تربطها مجموعة معقدة من التفاعلات، التي تسعى إلى استمرار النسق الكلي والحفاظ عليه، هذا النسق العام يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية -كالنسق التعليمي- والتي يتم تحليلها من خلال وظيفتها في تحقيق التضامن الداخلي بين مكونات المجتمع.[2]

والفرضية الأساسية لهذا الاتجاه مفادها أن المجتمع بمثابة مجموعة من النظم ومنها النظام التربوي، وكل منها له وظيفته في استمرار المجتمع وتكامله، وأن استمرار المجتمع يستند إلى حالة من الانسجام بين

[1]- أحمد رشدي طعيمة، "الجامعة وتعليم الكبار،" **مجلة تعليم الجماهير** 48 (2001): ص 77.

[2]- سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، أحمد هلالي، **المنهاج التعليمي والتوجه الإيديولوجي** (عمان: دار الشروق، 2005)، ص. 184.

النظم التي تشكل العناصر البنائية للمجتمع.[1] لذا كان فهم أي نظام من نظم المجتمع يستوجب فهم النظم الفرعية وعلاقتها ببعضها في إطار النظام العام. ومن بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة الجامعة كنسق اجتماعي:

1- روبرت ماكيفر: في ضوء تفسيراته للجامعات والمؤسسات الأكاديمية ووظيفتها المركبة في المجتمع، حاول **ماكيفر** أن يركز على مشاكل الجامعات في العصر الحديث، مشيرا بوضوح إلى مكونات قضية الحرية الأكاديمية بالجامعات، فميز بين ثلاثة أبعاد رئيسية لها وهي:[2]

* **البعد الوظيفي:** يرتكز هذا البعد على معرفة مدى حرية الجامعات وأعضاء الهيئة الأكاديمية بها في أداء أدوارهم المهنية والأكاديمية، وكذلك في تحديد العمليات التدريسية والبحثية واختيار أفضل الأساليب والوسائل لسير العملية الأكاديمية، حتى تتمكن من أداء دورها بكفاءة وفعالية.

* **البعد الأكاديمي المهني:** يركز هذا البعد على توضيح مدى اهتمام الجامعة وأعضائها على استمرارية واتصال المعرفة، تلك الوظيفة التي تخدم المجتمع المحلي، ومن الصعب تقدير أبعادها الإيجابية على نحو قاطع لأنها تمتد لتشمل المجتمع الأكبر والحضارة والجنس البشري.

* **البعد النظامي:** وهو البعد الذي يشرح طبيعة حق الجامعة وهيئتها الأكاديمية في متابعة الهدف الأساسي المتمثل في ضمان الحق في المساواة الليبرالية لقضية الحرية، وهو حق لا يقل أهمية عن وظائف الجامعة في البحث عن المعرفة وتجديدها المستمر.

يأتي السبب الرئيس وراء اهتمام **ماكيفر** بمشكلة الحرية الأكاديمية في الجامعات في تأكيده على أهمية حقوق الجامعة وأعضائها الأكاديميين، وإلى ضرورة تهيئة الجو الأكاديمي المناسب الذي يؤدي لزيادة

---

[1]- نفس المرجع والصفحة.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمان، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي -دراسة في علم الاجتماع التربوي-** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991)، ص ص. 93- 94.

فاعلية الجامعة وأداءها لوظائفها في المجتمع، كما وأكد على حق الأستاذ الجامعي في الحصول على الحرية الأكاديمية بكل معانيها، حتى يتمكن من تحمل مسؤولياته نحو المجتمع والحضارة.[1]

وبذلك كانت الحرية الأكاديمية أحد أهم الشروط الواجب توفرها في الجامعات حتى تقوم هذه الأخيرة بالدور المسند إليها في خدمة المجتمع على أكمل وجه، فمتى تمتعت الجامعة بقدر كاف من الاستقلالية الفكرية والعلمية وكانت ملتزمة بنوع من الحياد العلمي وتمتعت هيئة التدريس بحريتها الأكاديمية، تفاعلت الجامعة أكثر مع بيئتها المحيطة التي تأثر فيها وتتأثر بها.

2- إميل دوركايم: حاول **دوركايم** أن يوضح العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، مركزا على دور المؤسسة في المجتمع باعتبارها تنظيما هاما يشكل السلوك الفردي ومدى امتثاله للنظام الاجتماعي والأخلاقي.[2] كما تناول بالتحليل أيضا الأسباب والدوافع الحقيقية وراء تدريس بعض العلوم وما تأثير مناهجها على التعليم الأخلاقي والإبداع والثقافة والمهارات الفردية وتكوين الشخصية واكتساب القيم الاجتماعية والدينية وغير ذلك من المتغيرات الأخرى التي لا تتم إلا عن طريق المناهج التعليمية،[3] وهو بذلك يؤكد على أهمية المناهج وضرورة صياغتها تبعا لحاجات المجتمع التي تتغير باستمرار.

3- ماكس فيبر: اهتم **ماكس فيبر** بدراسة مشكلات التعليم الجامعي في ألمانيا، ويأتي في مقدمة هذه المشاكل: مشكلة الحرية الأكاديمية، مشكلة العلاقة بين الجامعة والدولة، دور الأستاذ الجامعي، الجامعة واهتماماتها بالقضايا السياسية أو ما يعرف بتسييس الجامعة، المسؤولية المهنية لأساتذة الجامعات، إضافة إلى قضايا ومشكلات أخرى لازالت محور اهتمام علماء الاجتماع.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 94.

[2]- المرجع نفسه، ص. 95.

[3]- الفتلاوي، هلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 185.

[4]- عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

وعرض **فيبر** بعض الأفكار العامة لمستقبل المهنة الأكاديمية والتقدم التكنولوجي وعملية التحديث البنائي والوظيفي لأدوار الجامعة في المجتمع، قضية الديمقراطية الأكاديمية سواء للأساتذة أو الطلاب، مشكلة الحيادية الأخلاقية والموضوعية العلمية والأكاديمية، وغير ذلك من المشكلات التي ما زالت مركز اهتمام العديد من المهتمين بدراسة قضايا التعليم العالي ومشكلات الجامعة الحديثة.[1]

4- تالكوت بارسونز: يرى **بارسونز** في الجامعة التنظيم الأم الذي يشكل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث، وحاول أن يتعرض لفكرة تطوير الجامعة وما أسماه بعمليات التحول التنظيمي للجامعة، حتى أن أصبحت الجامعات التنظيمات الرئيسية التي تكوّن ما يعرف بالتراث الثقافي في المجتمعات الحديثة.[2]

ولقد حاول **بارسونز** أن يشرح طبيعة الجامعات ونظام التعليم العالي في ضوء السياقات الاجتماعية والثقافية التي توجد فيها، باعتبارها ذات طابع فريد ومتميز عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، ولا يمكن وصفها على أنها بناءات أو أنماط بيروقراطية كما يصفها بعض علماء الاجتماع، كما لا يمكن وصفها أيضا بـ "نظام السوق" كما وصفها علماء الاقتصاد، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نصفها بأنها "بناءات ديمقراطية مشاركة" ولكنها تتميز عامة بأنها اتحادات الكلية، حيث تعكس طبيعة هذه الاتحادات نمط العلاقات المهنية الأكاديمية ونوعية الوظائف المتعددة التي تقوم بها الجامعات في المجتمع، مما يعطي لها طابعا متميزا عن غيرها من التنظيمات والمؤسسات المجتمعية الأخرى.[3]

ويؤكد **بارسونز** على أهمية دراسة الجامعة ومعرفة طبيعة هيكلها ووظائفها واعتبارها تنظيمات أو مركبات وأنساق فرعية تعمل داخل النسق الاجتماعي الأكبر، كما يتصور أيضا أن البناءات الداخلية

[1]- المرجع نفسه، ص. 107.

[2]- المرجع نفسه، ص. 112.

[3]- المرجع نفسه، ص. 124.

للجامعات تتكون من أنساق تنظيمية وأكاديمية فرعية، نتيجة لزيادة التخصصات العلمية والأكاديمية وظهور طابع التعقيد الهيكلي والوظيفي الذي يصعب من فهم العمليات الداخلية الديناميكية لبناءات الجامعة.[1]

الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية الحديثة

من بين أهم النظريات الحديثة التي تناولت موضوع الجامعة وعلاقته بالتنمية: نظرية التحديث، نظرية رأس المال البشري ونظرية الأنساق الاجتماعية.

أولا: نظرية التحديث

"ظهرت نظرية التحديث كإحدى النظريات السوسيولوجية التي اهتم بها علماء الاجتماع المحدثين لتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث، ولقد ركزت هذه النظرية على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم."[2]

حيث ركزت هذه النظرية تركيزا شديدا على دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، وعلى ضرورة اتباع هذه الدول للأساليب والطرق التي استخدمتها جامعات الدول المتقدمة للوصول إلى الرقي الاجتماعي والثقافي، دون مراعاة للخصوصيات التاريخية والحضارية والثقافية لمختلف الدول.[3]

يربط منظروا هذا الاتجاه بين التعليم والتنمية وأن الأول سبب في تحقق الثاني وهي حقيقة لا شك فيها، إلا أن عدم مراعاة خصوصية الدولة عند القيام بأي إصلاح على مستوى أي قطاع سيفشل لا محالة، لذلك كان لابد من مراعاة الخصوصية التاريخية والحضارية والثقافية للبلد عند نقل أي تجربة أثبتت نجاحها في دولة ما.

---

[1]– درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 96.

[2]– عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 181.

[3]– سليم صيفور، "إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين محدودية الموارد ورهانات التنمية المستدامة،" **مجلة العلوم الإنسانية** 03 (جوان 2015): 156.

ثانيا: نظرية رأس المال البشري

لا ينكر أحد أن للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص دورا هاما وبارزا في العملية التنموية للمجتمعات، باعتباره المكان الذي يتم على مستواه إعداد رأس المال البشري الذي تقوم عليه العملية التنموية.[1]

وتعتبر إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكي **تيودور شولتز T.Schultz** من أهم الإسهامات الاقتصادية التي تبنت نظرية رأس المال البشري وتحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته، باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوعا من الاستثمار الإنتاجي وكأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة.[2]

استطاعت هذه النظرية أن تفسر الفجوة بين المساهمة المحسوبة للعمالة ورأس المال المادي في النمو الاقتصادي وإجمالي النمو الاقتصادي، وأن رأس المال البشري المتمثل في التعليم النظامي والتدريب المهني ومختلف صور التعليم غير النظامي ودرجة التقدم التكنولوجي والمعرفي والبحث العلمي والمستوى الثقافي هو سبب سد هذه الفجوة، وقد كان لظهور هذه النظرية آثارا كبيرة على مفاهيم التنمية الاقتصادية وأولوياتها، كما كانت لها أثارها المباشرة على نمو وتطور التعليم.[3] ويمكن حصر هذه الآثار في ما يلي:[4]

1- الاعتراف بأهمية دور العنصر البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يعد العنصر الأساسي لعملية التنمية هو توافر رأس المال المادي، وإنما توافر قوى عاملة مدربة في مختلف مستوياتها من المديرين ورجال الأعمال والمختصين، نزولا إلى العمالة الماهرة وغير الماهرة.

---

[1]- درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102.

[2]- المرجع نفسه، ص. 188.

[3]- محمد سيف الدين فهمي، **التخطيط التعليمي –أسسه وأساليبه ومشكلاته–** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004)، ص. 282.

[4]- المرجع نفسه، ص. 283.

2- إدراج إعداد الكفاءات من القوى العاملة والعناية بالتعليم والتدريب كهدف أساسي من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيلاء اهتمام كبير لنظام التعليم وبرامج التدريب في القطاعات والمؤسسات المختلفة الحكومية وغير الحكومية وإعطاءه ميزانيات كبيرة تتناسب وأهمية التعليم والتدريب، اعترافا بدورهما في تنمية رأس المال البشري.

ويرى **شولتز** أن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس، إنه نشاط اقتصادي له تكاليفه، وأن تقدير الإنفاق على التعليم أسهل بكثير من تقدير قيمة عوائده التي تظهر في شكل خدمات.[1]

بحسب هذه النظرية فإن العنصر البشري المتعلم، المدرب، الماهر والمؤهل هو الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع وأساس تقدمه في جميع المجالات، لأنه محور كل نشاط اقتصادي، فهو المنتج وهو المستهلك، فيعتبر منتجا عندما يقوم باستغلال وتوظيف طاقاته الذهنية والجسدية في سبيل تنمية المجتمع، ويعتبر مستهلكا عندما يستهلك مختلف السلع والخدمات التي تلبي احتياجاته وتشبع رغباته بما يحقق مطالب التنمية الاجتماعية.

ثالثا: نظرية الأنساق الاجتماعية

حظيت نظرية الأنساق الاجتماعية باهتمام العديد من علماء النفس الاجتماعي، وقد حاولوا استخدامها في دراستهم للعديد من التنظيمات الاجتماعية وبخاصة في المجال الصناعي، للتعرف على المشكلات التي توجد في الأنظمة الداخلية للمصانع والشركات ولعلاقتها بالتنظيمات الخارجية، لتستخدم بعد ذلك على العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل المستشفيات والمدارس والجامعات...الخ، وحسب أنصار هذه النظرية، فإن الأنساق المفتوحة (الجامعات ذات خصائص النسق المفتوح) تساهم في تنمية

[1]- صيفور، **مرجع سبق ذكره**، ص. 157.

المجتمعات وحل مشكلاتها وذلك لتفاعلها المباشر مع بيئتها، على عكس الأنساق المغلقة التي لا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها.[1]

تركز هذه النظرية على علاقة المدخلات–المخرجات لمؤسسات التعليم الجامعي، وتتمثل هذه العلاقة في:[2]

1- المدخلات: وتتمثل في ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من المجتمع، مثل المعرفة والقيم والأهداف والموارد المالية...الخ.

2- العملية التعليمية والأكاديمية: تمثل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية، إضافة إلى القائمين على الخدمات والوسائل والأدوات الفنية...الخ.

3- المخرجات: تمثل نوعية الخريجين وتأهيلهم لخدمة المجتمع وكذا الإطارات الفنية والبشرية مع إكسابهم القيم والاتجاهات...الخ، بالإضافة إلى البحوث العلمية المختلفة.

الفرع الثالث: الاتجاهات النظرية المعاصرة

جاءت إسهامات رواد هذا الاتجاه بعد أعمال كل من **ماكيفر، دوركايم، فيبر وبارسونز**، ومن بين أهم رواده:

1- إيرك اشبي: يعتبر **إيريك أشبي Eashby** أحد المحللين الاجتماعيين الذين حاولوا تقصي طبيعة التطور الاجتماعي والتاريخي للجامعات في المجتمعات الحديثة، وذلك من خلال تبنيه للأفكار التصورية العامة لأصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي عامة وإلى نظرية المماثلة البيولوجية عند **هربرت سبنسر** بصفة خاصة،

[1]- عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 197.

[2]- صيفور، **مرجع سبق ذكره**، ص. 157.

فقد حاول من خلال توظيف المماثلة البيولوجية دراسة وتفسير طبيعة التطورات البنائية التي طرأت على المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات.[1]

تظهر طبيعة تحليلات **اشبي** مدى اهتمامه بفكرة المماثلة البيولوجية والنزعة التطورية الاجتماعية عند وصفه للجامعة على أنها ميكانيزم لنقل تراث وأسلوب الحضارة الغربية والاحتفاظ بها وتطور التعليم، كما أنها تنمو وتتطور كما يحدث للحيوانات والنباتات. ويتصور **اشبي** أن الجامعات ما هي إلا بناءات عضوية تقوم بعمليات التمثيل والتطور والنمو طبقا لقوانينها ولوائحها الداخلية الخاصة بها، حتى أن أصبحت الجامعات اليوم أهم المؤسسات التي يعتمد عليها الاقتصاد الحديث وبقاء الأمم واستمرار وجودها.[2]

فالجامعات تعد بمثابة ميكانيزمات لنقل التراث الثقافي وهي تشبه الأنساق الوراثية في نشأتها وتطورها، ولذلك يجب على الجامعات أن تتكيف مع المجتمع الذي تعيش فيه ذلك التكيف الذي يعزز من بقائها واستمراريتها في الوجود، كما يجب أن تفعل ذلك دون المساس بهويتها وطابعها المتكامل، وإذا لم يحدث ذلك فإنها سوف تفشل في تأدية مهامها الوظيفية في المجتمع. كما أشار إلى أن هناك الكثير من التحديات والقوى التي تكون غالبا من خارج أسوار الجامعات، والتي تهدف إلى تهديدها بصفة مستمرة، ومن ثم يجب أن تكون الجامعة مستعدة لمقاومة هذه القوى حرصا على تقدمها ونموها وتطورها بصفة مستمرة.[3]

2- ريمود جوبلانج R.Jobling: تمثل تحليلات **جوبلانج** أحد التحليلات الحديثة التي حاولت أن تتناول فكرة المماثلة البيولوجية عند **إيرك اشبي،** في محاولة منها عقد بعض المقارنات على تطوير الجامعات والتغيرات البنائية الأكاديمية الحديثة، حيث سعى إلى إضافة بعض الأفكار حول التغيرات التي حدثت على نظام الجامعات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، فيرى أن هناك جوانب حدثت في البيئة

[1]- درويش، **مرجع سبق ذكره،** ص. 98.

[2]- عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره،** ص ص. 140- 142.

[3]- المرجع نفسه، ص. 143.

الخارجية لنظام التعليم الجامعي نتيجة لما أسماه بالضغط البيئي، مؤكدا على ظهور الأنماط الأكاديمية الجامعية الجديدة التي تعرف بالمعاهد التقنية، والتي تعتبر أحد أنماط المؤسسات العلمية الحديثة التي ظهرت حديثا ببريطانيا والتي بدأت تدخل في صراع مع الجامعات. لكن ومن وجهة نظر **جوبلانج** فإن هذه المعاهد لا تستطيع منافسة الجامعات نظرا للمكانة العلمية والتراث الأكاديمي الذي يميز الجامعات، مبرزا الفروقات بينهما في أن الجامعات لديها القدرة على المحافظة على استقلالها بصورة أكثر من الثانية التي تتميز بالاستقلالية النسبية، نظرا لاعتمادها على كثير من الدعم المادي والمالي من الحكومات وغيرها من المؤسسات المجتمعية.[1]

وحسب تحليلات **جوبلانج** فإن التغيرات التي حدثت في البيئة الخارجية ونوعية السياسات الحكومية الحديثة تجاه نظام التعليم العالي، كان لها الفضل في ظهور الكثير من الأنماط والتنظيمات الجامعية الحديثة.[2]

بعرضنا لمختلف النظريات التي تناولت بالتحليل موضوع الجامعة، نجد علماء الاجتماع الذين تناولنا أهم أفكارهم وتصوراتهم عن الجامعات قد ركزوا على دور الجامعات ووظيفتها الأساسية في المجتمع وأنها العامل الأول وراء تنميته، فحاولوا من خلال أفكارهم أن يبرزوا مدى أهمية الجامعات في المجتمع الحديث ومدى تأثير مشاكل الجامعات –كمشكل الحرية الأكاديمية...– على أداءها التنموي.

[1]– درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 100– 101.

[2]– عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 145.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تحتل التنمية المحلية التي هي أساس التنمية الشاملة موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، على اعتبار أنها ضرورة لابد منها للنهوض بالمجتمع والانتقال به من حالة التخلف إلى حالة إشباع حاجات الأفراد والقوة والسير نحو التقدم، وهي عملية بالغة التعقيد، شاملة ومتكاملة في أبعادها، تحولت لها الأنظار وزاد الاهتمام بها خاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

التنمية في اللغة من الفعل نمي: النماء، وتعني الزيادة، كأن نقول نمى الشيء أي زاد وارتفع، وتعني الإسناد والرفع، كأن نقول نميت الحديث إلى غيري، إذا أسندته ورفعته إليه.[1]

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Development حسب قاموس أكسفورد تعني النمو والازدياد والتطوير ومرحلة من التقدم والتطوير.[2]

تعرف **الأمم المتحدة** التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[3]

ويرى **فاروق زكي** في التنمية المحلية أنها: تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي. وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا

[1]– أبي الفضل، جمال الدين بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 2000)، ص ص. 363– 364.

[2]– صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي** (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص. 148.

[3]– فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** (عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص. 31.

توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[1]

يعرفها **تايلور** بأنها: مجموع أو مجمل الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية المحلية.[2]

وبذلك تكون التنمية المحلية عملية مقصودة، تحدث نتيجة تضافر جهود السكان المحليين مع جهود الحكومة لتحسين أوضاعهم في جميع المجالات.

المطلب الثاني: أسس ومقومات التنمية المحلية

الفرع الأول: أسس التنمية المحلية

التنمية المحلية هي استراتيجيه تعتمد على مجموعة من الأسس، من بين هذه الأسس:

- **التنمية عملية شاملة:** والمقصود بها أنه لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط أو في برامج مناصب الشغل.

- **مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة:** وذلك لأن تقدم ورفاهية المجتمع لم تحدث بسبب المؤسسات الكبرى والمشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي فقط.

- **الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية المحلية:** إن عملية تكوين الأفراد وتهيئتهم وتحفيزهم تعتبر

[1]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11/10** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 17.

[2]- سميرة لغويل، نوال زمالي، "التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي،" **مجلة العلوم الاجتماعية** 20 (سبتمبر 2016): 155.

من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البنى التحتية، التقنيات، والتجهيزات...الخ.[1]

– **التوازن:** والمقصود به أن يتم الاهتمام بجوانب التنمية المحلية وفقا لحاجة المجتمع، فالمجتمعات الفقيرة تحتل فيها القضايا الاقتصادية أهمية ووزنا أكبر مقارنة بالقضايا الأخرى، مما يجعل من تنمية الموارد الإنتاجية الأساس المستهدف من التنمية.

– **التنسيق:** ويكون من خلال إشراك والتنسيق بين الفاعلين في التنمية المحلية.

– **الاستعانة بالخبراء:** عملية التنمية عملية تتطلب إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة من خلال تكاثف كافة جهود المسؤولين في مختلف القطاعات، وهو ما يستلزم عودة أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك، فيما يتم الاستعانة بالتربويين في المشروعات التربوية، وبالأطباء في المشروعات الصحية وهكذا...

– **التقويم:** يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة، والتي تشتمل على ناحيتين:

* مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة مشاركتهم في عملية التنمية.

* مدى التغير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق وخدمات ومشروعات.[2]

[1]– عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية،" **مجلة العلوم الإدارية والمالية** 02 (2018): 43.

[2]– وليد بولغب، "التنمية المحلية في الجزائر،" **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات** 03 (2018): 151– 152.

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

حتى تتحقق التنمية على المستوى المحلي، فهي بحاجة إلى مقومات مالية، بشرية وتنظيمية.

1- المقومات المالية: ويقصد بها كل الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تعود ملكيتها للبلدية والولاية أو إلى مؤسسات اقتصادية عمومية بلدية وولائية بحكم النصوص القانونية، وتنقسم هذه الموارد إلى موارد مالية محلية وأخرى خارجية.[1]

أ- **الموارد المالية المحلية:** يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في التنمية المحلية، نظرا أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية.[2]

وتشتمل الموارد المالية المحلية على: الجباية المحلية، التمويل الذاتي ومداخيل الأملاك، وتشكل الجباية المحلية المصدر الأساسي لتمويل نشاطات الجماعات المحلية، نظرا لأنها تحتل مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بها، وتمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية. يمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المنتفع إلى ضرائب محصلة لفائدة الدولة وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية.[3]

ب- الموارد المالية الخارجية: وتنحصر هذه الموارد في القروض والإعانات والأموال التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2- المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل

[1]- زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 44.

[2]- خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 25.

[3]- بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 46.

اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه المعني بتنفيذ ومتابعة هذه المشروعات وهو المكلف بإعادة النظر في ما يقابله من مشكلات مع وضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب،[1] حيث يعد هذا العنصر ضروريا لإعطاء ديناميكية لأي عمل تنظيمي وتنموي.[2]

فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية المحلية يمكن معالجتها من زاويتين:[3]

- **الأولى:** أنه محور الاهتمام الذي توجه إليه عمليات التنمية، إذ أنه غايتها.

- **الثانية:** أنه وسيلة وأداة التنمية، فعن طريقه تتم وتتحقق أهداف التغيرات الاجتماعية الشاملة في بناء المجتمع.

وتؤكد التجربة في الكثير من الحالات كم من مشاريع تنموية كان مآلها الإخفاق، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توافقها مع رغبات الأفراد القائمين عليها، الأمر الذي يقود إلى عرقلتها أثناء مستويات التطبيق. هذا ما يدل على مدى تأثير طبقة التكنوقراطيين والبيروقراطيين في مجال تنفيذ أو عدم تنفيذ القرار التنموي.[4]

3- المقومات التنظيمية: تتمثل هذه المقومات في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جانب إدارة مركزية، يقوم بمهمة إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.[5]

نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:[6]

---

[1]- لغويل، زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 156.

[2]- بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 48.

[3]- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتمع)** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 94.

[4]- زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 76.

[5]- لغويل، زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 156.

[6]- خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 27.

أ- **مبدأ الديمقراطية:** حيث أن الإدارة المحلية تفتح المجال أمام المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الحكم على المستوى المحلي، وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا للديمقراطية.

ب- مبدأ اللامركزية: والذي يقصد به إسناد مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

ويعود السبب وراء قيام نظام الإدارة المحلية إلى جملة من الأسباب، من بينها:[1]

- التخفيف من الأعباء الملقاة على موظفي الإدارات المركزية وتفرغها للقيام بالأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وتنفيذها في تلك المناطق.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية وتبسيط الإجراءات.

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن التي تستخدمها الإدارة المركزية، تأخذ في عين الاعتبار الظروف والعوامل المحلية، مما يرفع من كفاءة العمل.

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

- إكساب الكوادر على المستوى المحلي خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار.

- عملها على ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

مما سبق عرضه، يتضح أن عملية التنمية المحلية هي عملية ارتقاء بالمجتمع من حالة غير مرضية إلى حالة أفضل منها، وهي عملية مجتمعية يستوجب تحقيقها مشاركة جميع الأطراف المتواجدة في المجتمع، وأن إنجاحها يعتمد على مجموعة من العوامل، فبالإضافة إلى مجموعة المقومات التي سبق وتم ذكرها أثبتت الكثير من الدراسات الدور المهم الذي تقوم به الهيئات الشعبية المحلية في هذه العملية من منطلق قرابتها من

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 27- 28.

الإدارة المحلية، وذلك من خلال مشاركتها في وضع البرامج واتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهم وبيئتهم المحلية.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية المحلية

مع مطلع القرن العشرين وبسبب الإشكالية التي عرفتها التنمية، برزت العديد من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت البحث في أسباب التخلف في الدول النامية في محاولة منها تقديم الحلول التي تساعد على انطلاق التنمية في هذه الدول، ومن أبرز هذه النظريات:

الفرع الأول: نظرية أقطاب النمو

يمثل هذا الاتجاه كل من **فرانسوا بيرو François Perroux**، **وبودفيل Boudeville** وغيرهم،[1] ويعد **فرانسوا بيرو** أول من وضع دعائم هذه النظرية سنة 1955.[2]

الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو الفضاء المتعدد الأقطاب، الذي يعرفه **بيرو** بأنه "فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادلات أكبر من المناطق القريبة،"[3] حيث تتمتع بعض المناطق في الدولة بخصائص اقتصادية واجتماعية وجغرافية معينة، تجعل منها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، فتؤثر فيها وتجعلها دائمة الاتجاه إليها.[4]

---

[1]-André Joyal, '**Le développement local; Comment stimuler l'économie des régions en difficulté,'** (Québec: l'IQRC,2002), p. 16.

[2]– عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، "**نظريات النمو الحضري والتحضر في المجتمع**،" تم تصفح الموقع يوم: 26 جويلية 2019.

https://bit.ly/2VnOi8H

[3]- joseph Lajugie**,** Pierre Delfaud et Claude Lacour**,'Espace Régional et Aménagement du Territoire**,' (Paris: Eddition Dalloz, 1985), p. 29.

[4]– الحيدري، **مرجع سبق ذكره.**

فكرة قطب النمو growth pole nation التي وضع أساسها الاقتصادي الفرنسي **فرانسوا بيرو (F.Perreux)** اعتمادا على "نظرية التجديدات Theory of innovation" التي صاغها الاقتصادي الأمريكي **جوزيف شومبيتر (J.Schumpter)** في النصف الأول من القرن العشرين، يتلخص مفهومها في رأى **بيرو** بأنها "مجموعة دينامية شديدة التفاعل من الصناعات تنشأ حول قطاع صناعي رئيس أو قائد ذي قوة محفزة، ويتميز هذا القطب بقدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على توليد وإنتاج النمو ثم بثه ونشره في بقية أجزاء الاقتصاد كتأثيرات مضاعفة Multiplier Effects."[1]

والتنمية حسب هذه النظرية لا تظهر في كل مكان في الوقت نفسه، بل أنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون لها تأثيرات متفاوتة على الاقتصاد ككل. وقد اعتمد **فرونسوا بيرو** على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى "المنطقة– القطب" من خلال علاقات المدخلات– المخرجات، ومع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن أو الموقع المحلي المحدد من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين "قطب النمو،" ولذلك قيل أن المجال الجغرافي والاقتصادي حسبه لا يلتقيان.[2]

المبادئ الأساسية لمفهوم **بيرو** عن قطب النمو يمكن إيجازها في المراحل الآتية:[3]

– حدوث النمو في حيز اقتصادي يتمثل في مجال من القوى تؤدي إليه التفاعلات بين الشركات الصناعية.

– تركز النمو في الشركات الصناعية الكبيرة ذات المقدرة على استيعاب التجديدات وتوليدها، وهذه الشركات هي أقطاب النمو.

---

[1]– أحمد محمد عبد العال، **جغرافية التنمية –مفاهيم وأبعاد مكانية–** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، ص. 43.

[2]– عبد الله حجاب، "التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها،" **مجلة الدراسات القانونية والسياسية** 06 (جوان 2017): 361.

[3]– عبد العال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 44– 45.

– هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي وتأثيرها في الشركات الصناعية الأخرى، عن طريق نشر التجديدات عبر قنوات مختلفة.

لويس دافين Louis Davin يميز بين نوعين من أقطاب النمو:[1]

أ– **قطب النمو الفعال أو النشط (Pole of active growth):** ويعرف بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في المناطق المجاورة، من خلال ردود الفعل الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنولوجي.

ب– **قطب النمو الكامن (The potential growth pole):** يمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع، وأصبح هناك إمكانية أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته.

يظهر أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم المجال الجغرافي إلى أقطاب تختلف في الخصائص عن بعضها البعض، وما يحدث من تطور على مستوى القطب الأول يرتد بالضرورة إلى الثاني، مثلا إذا حدث تطور في المجال الصناعي سيؤثر بالتأكيد على العلاقات الاجتماعية القائمة في ذلك المجال، وحسب هذه النظرية فإن مهمة السلطات المحلية في هذا النوع من النظام (النظام المستقطب) تتمثل في خلق أقطاب نمو جديدة وتعزيز العلاقات بين العاصمة والمنطقة المستقطبة لتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نظرية القاعدة الاقتصادية

تقوم هذه النظرية على فكرة أن الصادرات تمثل أساس تنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فإن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول **كلود لكلور**:"إن النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق

[1]– الحيدري، **مرجع سبق ذكره**.

مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير "إشباع" مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو."[1]

فبالنسبة لهذه النظرية فإن أنشطة التصدير تشكل الأساس الاقتصادي للمنطقة، حيث تحفز هذه الأنشطة الطلب على السلع وخدمات التنمية الاقتصادية في المنطقة.[2]

تقوم هذه النظرية بتقسيم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:[3]

- **النشاطات القاعدية:** وتتمثل في النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة، والتي تساهم في خلق مناصب الشغل وجلب مداخيل من الخارج كقطاع السياحة على سبيل المثال.

- **النشاطات الداخلية:** وهي النشاطات الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه النشاطات يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد ككل.

الفرع الثالث: نظرية الوسط المتجدد

ظهرت هذه النظرية نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المتجدد والذي يرأسه "**فيليب إيدلو**،" هذه النظرية تعتبر الإقليم الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة،[4] هذا الوسط طرح العديد من العلماء تساؤلات حوله، والذي يظهر كأحد العوامل للديناميات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.[5]

---

[1]- خيضر خنفري، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012)، ص. 14.

[2]- ALICJA SZAJNOWSKA-WYSOCKA. "THEORIES OF REGIONAL AND LOCAL DEVELOPMENT – ABRIDGED REVIEW,"**Socio–economic Series** 12 (2009) 76.

[3]- لغويل، زمالي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 158.

[4]- خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 16.

[5]- Marc-Urbain Proulx, Milieux innovateurs et développement régional, "**Revue canadienne des science régionales, "** 15 (1992) 143.

يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، بمعنى أن التنمية لا تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي يحوي عناصر وعوامل لها القدرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي تتواجد داخل الوسط، وفي هذا الصدد يقول **دينيس مايلات:** إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج والثقافة التقنية والعناصر التي تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك فالوسط سيقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة.[1]

المبحث الثالث: مفهوم الشراكة المجتمعية

في ظل العولمة الاقتصادية أصبحت الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مطلبا أساسيا، وهذا التكامل والتشارك أصبح واقعا في الدول الصناعية، حيث أوضح ذلك **بيتر ديكر Peter Drucker** بقوله أن العوامل القديمة المستخدمة في الإنتاج مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والجهد البشري طغت عليها المعرفة كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين، فمؤسسات الإنتاج تعتمد في هذا القرن على شراكات مع مؤسسات التعليم العالي مما يؤدي إلى فوائد جمة لكلا الطرفين، هذا التكامل ينتج عنه توليد معرفة فعالة تستخدم في الإنتاج، وهذا النوع من الشراكة تم تعريفه على أنه الطريق الرئيسي للانتعاش الاقتصادي.[2]

[1]– خنفري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 16.

[2]– هالة محمد صالح عمار، **آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج في ضوء النماذج العالمية المكتبة العصرية للنشر والتوزيع** (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 83.

المطلب الأول: تعريف الشراكة المجتمعية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على المدلول اللغوي لمصطلح الشراكة، وعلى معنى الشراكة المجتمعية في إطار الجامعات.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للشراكة

الشراكة في قاموس اللغة العربية من الفعل الثلاثي (شِرْك) وتعني النصيب، فكلمة شراكة وشركا وشركة بمعنى واحد وهي تعني كان لكل منهما نصيب منه.[1]

كما وتعرف الشراكة بمفهومها الواسع لغة بأنها الاختلاط، أي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يتمايزان عن بعضهما، ويقال اشترك الأمر أي اختلط والتبس، تشاركا اشتراكا وشاركه صار شريكا، والشركة عقد بين اثنين وأكثر بعمل مشترك.[2]

فكرة الشراكة برزت في التسعينات من القرن العشرين ونصت عليها المواثيق العالمية، ويشير هذا المفهوم إلى "علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانبا منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 72.

[2]– جود بن علي عبد الله القباري، **الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح**، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2018)، ص. 13.

[3]– أسامة محمد عبيدات، خيرية العبادي، "الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية" في **الشراكة والتنمية –دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة–** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص.77.

أما التعريف الاصطلاحي للشراكة طبقا للموسوعة البريطانية، فإن الصياغة اللغوية للكلمة باللغة الانجليزية هي (Partner) وتعني باللغة العربية شركة أو شراكة وهذا المصطلح يعني اتفاق بين شخصيين أو أكثر بأن يساهم كل منهما في إدارة مشروع وأن يشتركوا في كل من المكسب والخسارة.

وطبقا للموسوعة الأمريكية فإن مصطلح الشراكة Partnership يعني: اتحاد شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي، وهي أيضا نتاج اتفاقية تعاقدية بين الشركاء وليس شرطا أن تكون هذه الاتفاقية في صورة مكتوبة لتصبح فعالة.[1]

الفرع الثاني: تعريف الشراكة المجتمعية في إطار الجامعات

يعتبر مفهوم الشراكة المجتمعية أكثر اتساعا من مفهوم الشراكة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما تعمل الشراكة المجتمعية على تقوية الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، ويمكن أن تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة.[2]

وتعرف الشراكة المجتمعية على أنها مشاركة مؤسسات المجتمع بقطاعاتها المختلفة لتحقيق أغراض وأهداف محددة، وهي تسلسل تواصلي يمكن الأطراف المعنية داخل المجتمع من تحديد وتحقيق أهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات وتوصيات تأخذ في الحسبان آراء ومتطلبات كل الأطراف المعنية، أو أنها إطار للتواصل يسهم فيه كل طرف بإمكاناته ومؤهلاته واختصاصاته، وذلك بغرض تحقيق الأهداف المحددة

[1]– عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 73.

[2]– ليلى بوحديد، إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص –التجربة اليابانية والماليزية نموذجا–،" **مجلة الباحث الاقتصادي** 04 (جوان 2017): 15.

بين الأطراف المشاركة، وتعد الشراكة من أهم المفاهيم وأكثرها تداولا في شتى المجالات، باعتبارها من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة.[1]

وتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تسمح لجميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشاريع المتفق عليها.[2]

كما ويقصد بالشراكة المجتمعية "الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقدمها الجامعات للأفراد والقطاعات المختلفة في المجتمع المحلي من غير طلابها من خلال تنظيم معين".[3]

وتعرف الشراكة المجتمعية في مجال الجامعات والبحث العلمي بأنها: كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين (بحثي، استشاري، تدريبي، كرسي للبحث...الخ)، وفق إطار تعاقدي يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك، ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات، وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها.[4]

هناك من عرف الشراكة المجتمعية للجامعة على أنها ربط موارد ومعارف الجامعة مع قطاعات المجتمع العامة والخاصة لإثراء البحث العلمي والأنشطة الإبداعية، وتعزيز المناهج الدراسية والتعليم والتعلم

---

[1]– محمد بومعزة، "نظام الـ (ل م د) من منظور الشراكة المجتمعية من أجل التنمية" في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية** (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص. 451.

[2]– نفس المرجع والصفحة.

[3]– تامر محمد عبد الغني ابراهيم، آليات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة 2030، في **سجل المنتدى: منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي –الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030**– (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، 2017)، ص. 141.

[4]– بومعزة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 452.

وإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية المواطنين، من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية ومعالجة القضايا المجتمعية الملحة، وذلك لتحقيق الصالح العام في المجتمع.[1]

إذا فإن شراكة الجامعة مع مؤسسات المجتمع تشير إلى الاتفاقيات التي تعقدها هذه الأطراف بهدف تحقيق أهداف محددة، ما كان للأطراف المتعاقدة أن تحققها بشكل منفرد، الغاية الأساسية من هذه الشراكة تحقيق التغيير الاجتماعي الذي يضمن منفعة الأطراف المتعاقدة والمجتمع ككل.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

الفرع الأول: أهمية الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

تتيح الشراكة بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات المجتمع تحقيق قفزة نوعية في التنمية والنهوض بالمجتمع، حيث أنها تسمح بتحقيق العديد من الأهداف التي يصعب على كل مؤسسة أن تحققها بشكل منفرد، وتتجلى أهمية الشراكة البحثية بين الجامعات ممثلة في أساتذتها والقطاع الحكومي أو القطاع الخاص في:

– إتاحتها فرص عظيمة لأعضاء هيئة التدريس من ناحية التطبيق الميداني للبحوث، حيث يوظف المشاركون مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محور اهتمام الشركاء خارج نطاق أبواب الجامعة.

– إتاحتها الفرصة للمؤسسات المجتمعية لتغيير وتطوير برامجها ومشاريعها ومنتجاتها، بما يتناسب وحاجة المستفيد وأهداف هذه المؤسسات والشركات.[2]

---

[1]– مهنا عبد الله الدلامي، صلاح سامي جاد، "**الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية (المعايير العالمية، الآليات، استراتيجيات التعلم والتجارب)**،" تم تصفح الموقع يوم: 30 جانفي 2020.

https://bit.ly/3gETUkV

[2]– السيد، علي السيد جمعة، "الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي،" **مجلة كلية التربية بالسويس** 06 (أكتوبر 2012): 07.

– عملها على توفير فرص تبادل الخبرات بين الأطراف المتشاركة، وكذلك من لهم علاقة بهما من طلاب في الجامعة والمتدربين والمساعدين للباحثين في الطرف الأول، ومن الموظفين والعمال المهنيين في الطرف الثاني.

– مساهمتها في تنمية دخل الجامعة وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات النظيرة، وانفتاحها على قضايا المجتمع وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعية، وفقا لسوق العمل وحاجات المجتمع.

– تمثل الشراكة فرصة لربط أستاذ الجامعة بمؤسسات المجتمع وقضاياه وهمومه ومشكلاته، وهي فرصة لإجلاء الصورة المشوهة اللصيقة بالأستاذ بأنه بعيد عما يعانيه المجتمع، فعلى المستوى الفردي يحسن من وضعه الشخصي والعلمي، وعلى المستوى الوطني يسهم في تنمية المجتمع باعتباره فردا من أفراد المجتمع، وهنا تسعى الجامعة إلى مسؤوليتها الاجتماعية.[1]

– تساعد الشراكة المؤسسات من خلال تعاونها مع مخابر البحث بالجامعة من اكتشاف تقنيات وأساليب جديدة تغنيها عن الحاجة للاستثمار في إعادة الهيكلة أو في توظيف عمال جدد.

– استفادة المؤسسات من البحوث التي تجرى في الجامعة في مختلف الميادين، والتي تسمح لها بتسريع وتيرة البحوث لتطوير منتجاتها.

– السماح بتعاقد المؤسسة مع الطلبة الجامعيين في مشاريع العمل التي تقوم بها، والذي يمكنها من بناء علاقات مع موظفين محتملين في المستقبل لهم القدرة على التحكم في التكنولوجيا، ما يجعل عملية التوظيف تتم في فترة قصيرة.[2]

---

[1]– نفس المرجع والصفحة.

[2]– زكية مقري، آسيا شنة، إيمان فورار، "تفعيل الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار المفتوح (دراسة ميدانية)،" **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** 25 (2016): 203.

– تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة أو ما يسمى "الجامعة الاستثمارية" Entrepreneurial Univercity: ويرتبط هذا النوع من الجامعات باستقطاب أساليب جديدة من التمويل تحصل عليها الجامعة، وذلك نتيجة ما تقوم به من أنشطة ومشروعات وما تقدمه من خدمات لمؤسسات المجتمع وأفراده، حيث تعتبر هذه الأنشطة مصدر هام من مصادر تمويل الجامعات في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى التخفيف إلى حد كبير من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي، كما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة استقلال الجامعة المالي.

– تساهم عملية الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في تسريع عملية التطوير التكنولوجي الذي ينتج عنه تطور اقتصادي سريع، فوحدات نقل التكنولوجيا تساهم في التحويل السريع للمعرفة العلمية الفعالة الناتجة عن الاكتشافات والأبحاث العلمية إلى منتجات صناعية، فوحدات نقل التكنولوجيا تقضي على الفجوة الزمنية بين مكتشفات الجامعة المعرفية وبين تحويلها إلى منتجات صناعية، هذه الفجوة تعتبر من أخطر التحديات التي تواجه علماء الجامعة ومؤسسات الأعمال والإنتاج، حيث تؤدي إلى تأخير التطبيق الصناعي للأبحاث والمعارف العلمية، مما يؤدي إلى تأخير تكوين الأفكار الجديدة المبتكرة، بل وقد تتلاشى حتى تموت مهزومة أمام معارف أحدث منها تأتي إلى سوق العمل، وبالتالي فوحدات نقل التكنولوجيا تعمل على عبور تلك الفجوة الزمنية بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وبالتالي تساعد على إنتاج المعرفة العلمية الفعالة، والتي لا تقف عند حدود المعرفة بل تتحول إلى منتجات وتطبيقات صناعية تؤدي إلى قوة اقتصادية.[1]

[1]– عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 83– 85.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة المجتمعية في مجال الجامعات

تهدف الشراكة المجتمعية في مجال الجامعات والبحث العلمي إلى:

– تحقيق التميز في البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة بمشاركة المؤسسات التي لها تأثير مباشر على إجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ، وكذلك بمشاركة تلك الأطراف التي من المأمول أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفيا وفنيا واقتصاديا، ويتم ذلك بتضافر الجهود المجتمعية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية.[1]

– العمل على توحيد جهود وقدرات القطاع الحكومي ومنظمات القطاع الخاص لدعم التعليم والبحث العلمي.

– وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية ودعم التعليم والبحث العلمي والباحثين فنيا ومهنيا، بالتنسيق مع مجالس الإدارات في الجامعات ومراكز البحوث.

– التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة والانحراف، من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة والعمل على تأمين فرص العمل ووسائل الإنتاج للمستهدفين الذي لهم القدرة على العمل.

– المساهمة في التعرف على المشكلات المجتمعية وحلها باعتماد المنهج العلمي.

– الاستفادة من المختصين وذوي الخبرة والكفاءة وضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات.

– نشر قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون وتثبيت مبادئ وقيم الديمقراطية.

– المشاركة في إنشاء المشاريع المشتركة بين الأطراف المتعاونة.

– إنعاش الاقتصاد المحلي والأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية وسائر الفعاليات المجتمعية.

– الاستغلال الأمثل للموارد والاختصاصات والمؤهلات والخبرات المتوفرة.[2]

[1]– بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص. 453.

[2]– بوحديد، يحياوي، عبد الصمد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 16.

المطلب الثالث: نماذج أجنبية في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع

قبل التطرق إلى بعض النماذج الأجنبية الناجحة في مجال شراكة الجامعات مع مؤسسات المجتمع، سنحاول في الأول التعرف على أشكال هذه الشراكة.

الفرع الأول: أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع

تعددت أشكال الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى أشكال هذه الشراكة الأكثر شيوعا:

- **الاستشارات والتدريب:** وتعتبر من بين أهم أشكال العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتتم بإعارة أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين بالمنشآت بما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية التي تتوفر عليها الجامعة من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات المنشآت وفق أطر وصيغ محددة للتعاون، وتأخذ في ذلك طابعين: الأول رسمي، وفيه تقوم الشركات بتوقيع عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية معينة مقابل أجور متفق عليها، والثاني طابع غير رسمي ويتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات.[1]

وما يميزها أنها تعاقدات محدودة التمويل قصيرة الأمد، ولا تعتمد بالضرورة على فريق بحثي، كما قد تشمل الطلاب وليس فقط أعضاء هيئة التدريس، ويمكن استغلال فترة العطلة الصيفية لتدريب الطلبة في شركات معينة وفق اتفاق مسبق مع الجامعة، فتقدم الجامعة الخبرات والكفاءات العلمية لهذه الشركات مع التزام هذه الأخيرة بالدعم المادي، بأن تقدم مكافآت نقدية للطلبة المتدربين.[2]

[1]- أسماء أبو بكر صديق، "مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية محافظة الوادي الجديد نموذجا،" **دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)** 85 (أكتوبر 2014): 188.

[2]- أحمد سامي المعموري، محمد غالي الموسوي، "الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات،" **حولية المنتدى** 07 (2011): 131.

- **حاضنات التكنولوجيا ومبادرات التعاون بين الجامعة وعالم المؤسسات الصناعية:** يمكن لحاضنات التكنولوجيا* التي تمثل وسيلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وتعزيز التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة، أن تقوم بدور مزدوج خاصة تلك الموجودة في الجامعات، بأن تعمل كمنشآت تجريبية لتحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية من ناحية، وتهيئة البيئة المناسبة لتدريب أصحاب الأعمال الناشئين من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعزيز دعم الخبرات الفنية في سوق العمل المحلية، ويترتب عن مبادرة هذه الحاضنات تقويم أواصر التعاون بين قطاع التعليم العالي والقطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

هذا النوع من الحاضنات صمم خصيصا للقيام بأنشطة نقل التكنولوجيا، فهي منظومة عمل متكاملة ترتبط بإحدى أو بمجموعة من الجامعات توفر السبل لاستضافة مشروع وافد لفترة محددة وتنميته وتطويره، من خلال توفير بيئة عمل صالحة متاحة وداعمة، تتضمن مكانا لاحتضان المشروع من عام إلى ثلاثة أعوام، وتوفير كافة الخدمات من أبحاث ووسائل اتصال وسكرتارية وقاعة اجتماعات وإدارة داعمة فنيا وإداريا وتسويقيا لقاء إيجار رمزي، مما يخفض المتطلبات الاستثمارية اللازمة لبدء المشروع إلى أدنى الحدود وبما يكون في مقدرة صغار المستثمرين والمبدعين، ويؤدي إلى تسريع نقل المبادرة من مرحلة الفكر إلى واقع التطبيق التجاري.[2] هذا النوع من الحاضنات أثبت نجاحه في الدول المتقدمة وعزز من دور الجامعات في خدمة مجتمعاتها.

حيث ساهمت الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ولمراكز الأبحاث العلمية بدور رئيسي في تحقيق اقتصاد المعرفة، من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة يتم من خلالها تحقيق اقتصاد المعرفة،

---

* فئة خاصة من حاضنات المشروعات التكنولوجية، والتي تركز على المشروعات الجديدة.

[1]- سهى حمزاوي، "مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة – الدول النامية نموذجا-،" **دراسات اقتصادية** 10 (مارس 2008): 97- 98.

[2]- عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 92.

من خلال تحويل الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة قادرة على المنافسة، فالشراكة بين الجامعات وبين القطاع الصناعي تعتبر إحدى أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الدول الصناعية كاليابان وألمانيا وبريطانيا؛ من خلال قيام الجامعات بالمساهمة في حل المشاكل الفنية والتقنية التي تواجهها الشركات الصناعية من خلال تبني أفكار إبداعية لحل مثل هذه المشاكل ولتطوير أساليب العمل والإنتاج والأداء. وكثير من الشركات الرائدة في عالم الاتصالات وتقنية المعلومات ساهمت فيها الجامعات والمراكز البحثية من خلال تبني أفكار إبداعية حولتها لمشاريع ريادية، طورت مستوى الخدمات وضاعفت من جودة الصناعات وساهمت في تحقيق مجتمع المعرفة.[1]

- **البحوث المدعومة:** وهي إحدى أكثر الأشكال شيوعا في شراكة الجامعات بالقطاع الخاص، وتتم من خلال قيام منشآت القطاع الخاص بتمويل بحوث علمية لحل مشاكل محددة لصالحها أو لصالح المجتمع.[2]

- **البحوث التعاقدية:** وهي بحوث تخدم أهداف ومنافع خاصة لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدماتية، حيث تسعى في شراكتها مع الجامعة لتنفيذ بحوث في أنشطة ومجالات معينة، وفق أطر وصيغ محددة للتعاون.[3]

- **التضامن:** في هذا الشكل تتضامن مجموعة من المنشآت لدعم بحث علمي يتناول قضية فنية للصالح المشترك لهذه المنشآت، التي تقوم بتغطية التمويل الخاص بالبحث الذي يعهد بتنفيذه لإحدى الجامعات.

- **الترخيص:** تحصل المنشأة في هذا النوع من الشراكة على حق تجاري في الملكية الفكرية التي تعود للجامعة مقابل رسوم ترخيص أو نسبة من المبيعات، بعد قيام المنشأة بتحويل الفكرة أو الاختراع إلى مشروع جديد.[4]

---

[1]- القباري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 41.

[2]- أبو بكر صديق، **مرجع سبق ذكره**، ص. 189.

[3]- نفس المرجع والصفحة.

[4]- المرجع نفسه، ص. 191.

– **الكراسي البحثية:** لم تصل الدراسات إلى تعريف موحد لمصطلح كراسي البحث العلمي، غير أنه وبالبحث في تاريخ المراكز البحثية يتبين أن تلك المراكز كانت تعرف باسم المراكز العلمية التي ظهرت في بولونيا وإيطاليا وفرنسا، والتي تقوم على نوع من الشراكة بين مؤسسة أكاديمية وطرف آخر (سواء شخص أو جهة) من خارج الجامعة، بهدف دعم عملية تطوير نشاط أو مجال أو تخصص علمي معين، ويتولى هذا الطرف تقديم التمويل اللازم، في حين تتولى المؤسسة تهيئة البيئة البحثية المناسبة لتحقيق هدف الكرسي المعني.[1]

وتعد الكراسي البحثية أحد الركائز المؤدية إلى تطوير وتنمية شراكات البحث العلمي، ولقد أثبتت تجربة الكراسي البحثية فائدتها في العديد من الاكتشافات العلمية والتطور التقني في الدول المتقدمة، حيث تعتبر إحدى أهم الوسائل المعتمدة في العالم لتمويل البحث العلمي، مما يسهم في استقطاب الأساتذة المتميزين في تخصص ما، وهذا ما يزيد من قيمة البحوث المنتجة منه. إضافة إلى أنه يحفز أصحاب القرار بالقطاعات الخاصة ورجال الأعمال في الدولة على تمويل البحوث التي وضعها كرسي البحث تحت الدراسة، ذلك لأنها تبحث عن حلول لأغلب المشاكل التي يواجهها المجتمع المحلي.[2]

– **التعليم التعاوني:** وهو تعليم عالي يتم توفير مرافقه وتمويله وعملياته التعليمية من قبل مؤسستين، أحدهما مؤسسة تعليمية والأخرى مؤسسة إنتاجية أو منشأة صناعية، وذلك عن طريق المشاركة والتكامل بين المؤسستين.[3] حيث يقوم على أساس الربط والمزج المتبادل بين الدراسة والعمل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج، ليحقق أهدافا متعددة، من أبرزها: القضاء على الطابع النظري المجرد للدراسات العليا، الربط بين التعليم وسوق العمل، إتاحة فرص التعلم للعاملين غير القادرين على التفرغ للدراسة المنتظمة

[1]– القباري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 40.

[2]– كمال زموري، كمال مرداوي، "منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير،" **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات** 05 (جوان 2017): 129.

[3]– بن حمد الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 33.

المستمرة واستخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية في التعليم،[1] لجعل المقررات الدراسية أكثر وفاء لاحتياجات المجتمع، وذلك عن طريق إدخال الخبرة العملية ضمن الإعداد النظري.[2] هذا الاتجاه يلقى رواجا في كثير من البلدان، ومن أبرزها روسيا.[3]

– **نموذج الجامعات المنتجة:** يعد نموذج الجامعة المنتجة أحد النماذج التي تساهم في تفعيل دور الجامعة في مواجهة التحديات وحل مشكلات المجتمع والرقي به، وتقوم استراتيجية الجامعة الاستثمارية على التشارك بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل الإنتاجي، ومن خلال تلك الشراكة تتحقق فوائد تعود بالنفع عليهما وعلى المؤسسات التي تتشارك معهما، وعلى المجتمع ككل.[4]

فهي جامعة تتكامل على مستواها وظائف التعليم، البحث العلمي والخدمة العامة بهدف تحقيق بعض الموارد الإضافية، من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر، الاستشارات والبحوث التعاقدية. ويعتمد هذا النوع من الجامعات على مجموعة من الأسس تتمثل في: الإعداد المتكامل للطالب عقليا وخلقيا واجتماعيا، الجمع بين الإعداد الشامل والتخصصي، ربط التعليم بالعمل بحيث يجمع الطالب بين اكتسابه للمعلومات المرتبطة بتخصصه وممارساته للعمل التطبيقي، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الارتباط الوثيق مع المجتمع وتلبية احتياجاته من الخريجين كما وكيفا، هذا وبالإضافة إلى أنها تنوع في مصادر تمويلها؛ التي تشمل أجور الأنشطة والمشروعات والخدمات التي تقدمها الجامعة، والمصاريف التي يدفعها الطلاب والإعانات والمنح التي يتحصل عليها الطلاب من الأفراد والمؤسسات.[5]

---

[1]– محمود عباس عابدين، **آفاق تربوية متجددة –قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية–** (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص. 331.

[2]– عبد الله بوبطانة، "تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل،" **مجلة التربية الجديدة** 49 (أفريل 1990): 52.

[3]– عابدين، مر**جع سبق ذكره**، ص. 331.

[4]– عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 65.

[5]– جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 22.

الفرع الثاني: الخبرات الأجنبية في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع

هناك العديد من الإيجابيات التي تشجع مؤسسات المجتمع للتوجه نحو بناء شراكة مع الجامعة، ومن بين التجارب الناجحة في هذا المجال:

أولا: التجربة الأمريكية: (حاضنات الأعمال الإبداعية)

تؤدي الجامعات الأمريكية دورا واضحا من خلال مساهمتها في التنمية، تجسد هذا الدور في تجربة شراكة الجامعات الأمريكية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع من خلال تجربة حاضنات الأعمال الإبداعية.[1]

بدأت فكرة حاضنات الأعمال الإبداعية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1959، لتنتقل بعدها إلى الاتحاد الأوروبي ثم إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث اعتبرت هذه الحاضنات من أهم آليات النمو الاقتصادي هناك، ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن الأمريكية من أشهر الجامعات الاستشارية في العالم، والتي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وهو عبارة عن مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن بمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية، التي تحدد نجاح المشروعات الفتية في مجال الصناعة، كما ويهيئ الوسيلة التي يمكن من خلالها تعجيل نقل ونشر التكنولوجيا وتوظيفها في تطوير الإنتاج الصناعي.[2]

وتقوم كلية التربية بجامعة إلينوا بشيكاغو بعمل علاقات تعاونية مع المدارس المحيطة بها في المنطقة بهدف تحسين جودة التعليم، كما وتعتبر جامعة ماساشوتيس من بين الجامعات المساهمة في النمو

[1]- عذراء عيواج، "تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية"، **التواصل في العلوم الإنسانية** 50 (جوان 2017): 103.

[2]- الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 171- 172.

الاقتصادي والاجتماعي في دائرة الشمال الشرقي للولاية، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تم إنشاء معهدين تعليميين في ولاية لويل، استجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت.[1]

كما ويعتبر نموذج الشراكة بين جامعة ستانفورد من جهة ووادي السيلكون المعروف بالسيلكون فالي (Silicon vally) من جهة أخرى أبرز تجربة للشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص على مستوى الولايات المتحدة، بل على مستوى العالم ككل، حيث نتج عن هذه الشراكة ولادة أعظم كيانات اقتصادية في عالم التكنولوجيا والتقنية في العصر الحديث، وتعد شراكة جامعة ستانفورد ووادي السيلكون أفضل نموذج عملي عالمي للشراكة البحثية، بل إن نجاحه واستدامته قرابة الستين عاما حتى الآن كان سببا لأن تنتهج معظم الدول الطامحة للدخول في عالم الشراكة البحثية نفس نهج وادي السيلكون أو الاقتداء به.[2]

ثانيا: التجربة اليابانية (الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج)

إن أبرز ما يميز التجربة اليابانية في مجال التنمية، هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة، حيث ركزت اليابان منذ بداية نهضتها الأولى في القرن التاسع عشر على الجامعات، منطلقة من نظرية عملية ترى في رأس المال البشري المزود بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة أنه الوحيد القادر على إحداث التنمية المستدامة، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من بين المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينات القرن الماضي.[3]

يوجد في اليابان ثلاثة أنواع من التعاون في المجالات البحثية بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية، تتمثل هذه الأنواع في:[4]

---

[1]- عيواج، (تجارب...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 103.

[2]- القباري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 89.

[3]- عيواج، (تجارب...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 105.

[4]- الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 192.

1- البحوث المشتركة: وتتم بين الجامعة والقطاع الخاص الذي يقوم بتقديم التمويل المالي المطلوب، نتج عن الأبحاث المشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص تقديم 326 طلب براءة اختراع في سنة واحدة، هي سنة 1994.

2- البحوث مدفوعة الأجر: هنا وبتمويل من القطاع الإنتاجي تقوم الجامعة بإجراء البحوث اعتمادا على باحثيها وخبراتهم لصالحه، ففي سنة 1994 تم توقيع 2586 عقدا لمشاريع بحثية من قبل المؤسسات الإنتاجية.

3- المنح والهبات: في هذا النوع تقوم الجامعات الوطنية بإجراء البحوث التي تمولها المؤسسات الصناعية عن طريق المنح والهبات، وتقوم الحكومة نتيجة لذلك بإعفاء المؤسسات الإنتاجية من الضريبة بشكل كلي أو جزئي، وصلت هذه المنح والتبرعات إلى حوالي 425.2 مليون دولار عام 1994.

إن اهتمام اليابان الكبير بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية يرتكز بشكل كبير على الرغبة والتفوق وابتكار التكنولوجيا الجديدة، وقد سمحت قوانين وسياسات اليابان للمؤسسات الصناعية بزيادة مساهماتها في المؤسسات الأكاديمية، حيث بلغت نسبة مساهمتها عام 1986 (15.3 مليون دولار) لترتفع سنة 1996 وتصل إلى حوالي 3918 مليون دولار، كما وسمح لهذه المؤسسات بالحصول على مقاعد للموهوبين من الجامعات.[1]

وفي إطار التعاون بين الجامعات والمصانع اليابانية، تم إنشاء مراكز تدريبية بين الشريكين، ففي عام 1997 تم إنشاء لجنة يطلق عليها اسم Working Groups برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا، مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات، مثل: شركة سوني SONY، شركة NTT، مؤسسة هيتاشي HITASHI، جامعة هيتاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الجامعات، كان من بين أهم أهداف اللجنة وضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لتحسين ورفع درجة الابتكار لديهم، وأطلق

[1]- المرجع نفسه، ص. 193.

على هذا البرنامج اسم Intershipes، وضمن هذا البرنامج تمتد الدراسة في الجامعة إلى خمس سنوات، السنوات الثلاث الأولى يتلقى فيها الطالب الجوانب النظرية لينتقل إلى المصنع مدة سنتين.[1]

كما ونجد تعاونا مشتركا بين المؤسسات الصناعية اليابانية والجامعات الخارجية في مقدمتها الجامعات الأمريكية، فنجد المؤسسات الصناعية اليابانية قد أنفقت في الفترة مابين 1986-1991 مبلغ 93 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد الأمريكية، مقابل خبرات وبحوث لصالح الشركات اليابانية.[2]

وفي إطار العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية في اليابان، تبرم اتفاقية طويلة المدى بين الطرفين، على أساسها تلتزم مؤسسات سوق العمل بـ:[3]

- توفير التجهيزات والمعدات اللازمة للجامعة حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه.

- اللجوء إلى استخدام مهارات وخبرات إطارات مؤسسات سوق العمل، لتطوير مناهج وبرامج التكوين في الجامعة والمساهمة في تنفيذها.

- توفير فرص التكوين الميداني لطلبة الجامعة في المؤسسات الصناعية.

- منح تحفيزات للطلبة المتكونين، من خلال اختيار الطلبة المتميزين والمتفوقين لتوظيفهم في المؤسسات الصناعية التي تربصوا فيها خلال تكوينهم.

وفي ضوء شراكة الجامعات اليابانية مع الشركات، فإن نجاح الشركات الناشئة من الجامعات اليابانية اعتمدت في نجاحها على 14 عاملا، من بينها: القدرة على تشكيل شبكة من العلاقات الخارجية التي تضمن توفير الدعم اللوجيستي، القدرة على استقطاب رؤوس الأموال، مراعاة الفروق الشخصية الفردية بين طالبي الخدمة، القدرة على ضمان التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية الداعمة للتنمية الصناعية، القدرة

[1]- عيواج، (تجارب...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 105.

[2]- الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 192- 193.

[3]- الباتول علوط، سلمة مجبري، "الجامعة وسوق العمل أي علاقة؟ وأيا استفادة؟،" **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية** 01 (مارس 2015): 138.

على التقييم المناسب لأداء الشركة، القدرة على المرونة في البنية المعلوماتية والقدرة على اكتساب الدعم الاجتماعي للشركة الناشئة.[1]

ثالثا: التجربة البريطانية (الجامعة الصناعية)

يعتبر نظام التعليم العالي في بريطانيا من أقدم النظم التعليمية في العالم المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته (جامعة أكسفورد وجامعة كمبريدج) إلى القرن الثالث عشر، ونتيجة لذلك نجد هذا النظام قد أرسى الكثير من المبادئ في مجال التعليم العالي، كما شهد تطورا في المناهج والبرامج والتأهيل والتخصص والعلاقة مع المجتمع وخدمة البحث العلمي وطرق التقويم وأدواته، ومن بين تجارب الجامعة البريطانية في التنمية تجربة جامعة أندرسون عام 1795، التي كانت تقدم العديد من المحاضرات للحرفيين والميكانيكيين في مدينة جلاسكو، ونتيجة نجاح التجربة تطورت الفكرة ليظهر أول معهد للعمال الميكانيكيين، لتنشأ بعدها معاهد مماثلة بلغ عددها 300 معهد عام 1857، وبعد مرور عشر سنوات قامت جامعة كامبريدج بتطبيق نفس التجربة.[2]

لتظهر بعدها فكرة جامعة الصناعة سنة 1998، هذه الجامعات تمثل رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من انجلترا وويلز وايرلندا الشمالية، والتي تعمل على تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في جميع المجالات، ولأنها المؤسسة التعليمية الوحيدة التي تقدم هذا النوع من الخدمات، فقد اشتدت الحاجة لمثل هكذا مؤسسات علمية كجامعة الصناعة، تأخذ المبادرة والقيادة وتنسيق النشاطات ولا تتردد في التغيير للأفضل. تهدف هذه الجامعة إلى:[3]

– توفير الفرص للأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة وإقامة سوق تنافسي.

---

[1]– القباري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102.

[2]– عيواج، (تجارب...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 104.

[3]– الخطيب، معايعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 205– 206.

- تمثل عامل مهم في مسألة التعلم في سوق العمل مدى الحياة.
- الرفع من كفاية القوى العاملة، وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.
- زيادة قدرة بريطانيا على التنافس الدولي.
- توفر الاتصال السريع بالشبكة العالمية.

فيما يخص تمويل جامعات الصناعة فيخضع لشراكة بين القطاعين العام والخاص، في العادة تقوم الحكومة البريطانية بتمويل البدء والإنشاء للجامعة لتصبح ذاتية التمويل بعد فترة من التأسيس، فتكون المصادر المالية من الجهات المستفيدة إضافة لتحصلها على جزء من الدارس. ولجامعة الصناعة نظام يحدد الشراكة وبها أفراد متفرغين لإدارتها أو العمل بها، ولكن غالبية مدرسيها من مصادر خارجية.[1]

من خلال ما سبق التطرق إليه، فقد أصبح تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية ضرورة حتمية تفرضها الظروف التي نعيشها في العصر الحاضر، فمن خلالها أصبح بمقدور الجامعة الخروج من أبراجها العاجية والمزاوجة بين ما يتم تدريسه على مستواها من جانب نظري وما هو تطبيقي على مستوى هذه المؤسسات، هذه الشراكة سمحت للجامعات باضطلاعها بدور مهم في مجال بناء المعرفة وتطويرها ونشرها وتبنيها من قبل شركاءها، وتحويلها إلى منتج يخدم المجتمع ويقضي على مشكلاته، كما وأسهمت في تسهيل الاندماج في مجتمع المعرفة.

بعد عرض أهم أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، نتوصل إلى أن الشراكة البحثية هي وسيلة لإحداث تنمية مجتمعية قائمة على إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها بما يخدم طموحات المجتمع، ويعود تنوع مجالات الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الخدمية والإنتاجية إلى الإمكانيات المادية والبشرية والمعرفية لهذه الجامعات والمؤسسات الشريكة لها، فالمجتمع المتقدم علميا متقدم اقتصاديا

[1]- المرجع نفسه، ص. 209.

واجتماعيا، وبذلك فإن ضرورة ربط الجامعة بمحيطها السوسيو–اقتصادي وتعزيز الشراكة مع مؤسساته أمر لابد منه، وذلك للرقي بالمجتمع وتطويره للحاق بركب الدول المتقدمة.

المبحث الرابع: مسؤولية الجامعة اتجاه المجتمع المحلي

كثير من المفكرين والعلماء والمخططين يرون في التعليم العالي الاستثمار الحقيقي، بل أهم وسيلة لبناء الفرد وتطوير المجتمع، وأن التعليم هو منطلق التقدم وأساس بدايته، إذ يحتل موقعا حيويا في منظومة التنمية الشاملة وفي تسييرها، وأنه يقوم بدور فاعل في توجيهها وتحسينها وفي رفع مستوى المجتمع من جميع النواحي؛ الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفكرية، الإدارية، العلمية والعملية.[1] ففي هذا الصدد قال الفيلسوف الصيني **كيواه تسو** في القرن الثالث قبل الميلاد: إذا وضعتم مشاريع سنوية فازرعوا القمح، وإذا كانت مشاريعكم لعقد من الزمان فاغرسوا الأشجار، أما إذا كانت مشاريعكم للحياة بكاملها فما عليكم إلا أن تثقفوا وتعلموا وتنشئوا الإنسان.[2]

المطلب الأول: المسؤولية الاقتصادية للجامعة

تعتبر دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبيا، والتي اهتم بها علماء الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ويمكن تعريف هذا النوع من التنمية بأنها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[3]

[1]– عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 56.

[2]– شروخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 163.

[3]– بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 65.

والتعليم العالي الذي يمثل قمة الهرم التعليمي يعد أحد أهم القوى الموجهة للتنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة،[1] وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى تعاظم دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية كعملية استثمارية ضخمة تستهدف تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة تسلح القوى العاملة بالمعارف والمهارات والخبرات، كما وأشار عدد من الباحثين إلى أنه كلما كانت الجامعة ديناميكية قادرة على التعرف على الاحتياجات المجتمعية ومقابلتها والتصدي لها، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع دور الجامعة الفعال في المجتمع.[2]

وبذلك يمكن النظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة منتجة للقوى البشرية المدربة، كونها تتحمل مسؤولية إعداد وإنتاج الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، كما يمكن النظر إليها على أنها استثمار في الموارد البشرية باعتبار أن المورد البشري يمثل أهمية حيوية.[3]

وإن فكرة المردود الاقتصادي للتعليم العالي (الجامعي) أي الاستثمار البشري قد شاعت في الستينات حول العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي، إذ بدأت تظهر فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم، وقد ذكر الباحث التربوي **حامد عمار** أن المقصود بالقيمة الاقتصادية للتعليم أن للتعليم عائدا اقتصاديا يفوق ما يتفق عليه، بل يفوق عائده الاستثمار في كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى.[4]

وذكر الباحث **محمد منير مرسي** أن الجامعة تسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج، ومن

---

[1]– عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 56.

[2]– محمود محمد عبد الله كسناوي، "استراتيجية قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية (الواقع– رؤى مستقبلية)" (ورقة بحث قدمت في ندوة حول "**التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**" **جامعة الملك سعود**، 22– 25 فيفري 1998)، ص. 328.

[3]– عصام الدين برير آدم، **التخطيط التربوي والتنمية البشرية** (بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2015)، ص. 192.

[4]– المرجع نفسه، ص. 193.

هنا يتضح أن الجامعة تعتبر من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه عن طريق البحوث العلمية التي تقوم بها، إذ توظف نتائج البحوث التطبيقية في عمليات الزراعة والصناعة وغيرها من مجالات الإنتاج، وبالتالي يكون للتعليم العالي مردود هائل في إحداث التنمية والتعجيل بها.[1]

وإذا ما أراد بلد ما أن ينمو اقتصاديا وأن يكون فاعلا على المستوى الدولي، كان على مؤسساته التعليمية أن تتشارك مع مؤسساته الإنتاجية، حيث أن هناك تأكيدا على أن المستوى العلمي والتكنولوجي المستخدم في الصناعة، يتطلب مستوى مطرد الارتفاع من المتعلمين ذوي المهارة العالية والقيام بالمشروعات الصناعية وزيادة أبحاث الجامعة. "لذا فإن للجامعة دورا رئيسيا في تنمية المجتمع ومواجهة المطالب الجديدة بأسلوب يفوق الطريقة التقليدية وهذه الأدوار الجديدة تبنى على أساس وجود شراكة بين الجامعة والمجتمع".[2]

وعند حديثنا عن دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإننا نشير بوجه التحديد إلى مجموعة من التجديدات كانت سببا في ازدياد قدرة الجامعات على تحقيق هذه التنمية، وما زاد من قدرة الجامعات على تحقيق التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، انتهاجها لمبدأ الشراكة مع مؤسسات الأعمال والإنتاج، حيث يوضح تقرير مركز السياسة العامة بأمريكا أن التعليم العالي قادر على أن يوفي بالمتطلبات التي تفرضها كل من الحكومة والصناعة، وذلك عن طريق تحسين مهمتها التقليدية لتطوير أدوارها للمساهمة في التنمية الاقتصادية، هذا التحسين يمكن هذه المؤسسات أن تنشأ تحالفات وشراكات جديدة مع الصناعة والحكومة، وكذلك يمكن هذه المؤسسات من توسيع قاعدة مواردها وتحسين قدرتها وتعليم

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 192- 196.

[2]- عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 37.

طلابها وإجراء البحوث النافعة والفعالة، فعلى سبيل المثال تعد جامعة كاليفورنيا وجامعة بنسلافيا من المصادر التي أدت إلى تطوير اقتصاديات الولايات المتحدة، وذلك من خلال شراكتها مع قطاع الصناعة.[1]

إذا إن أهم العناصر التي تدعم دور الجامعة في التنمية الاقتصادية هو تقوية العلاقة بينها وبين القطاعات الاقتصادية، بمعنى تحويل البحوث التي تتم على مستوى الجامعة إلى منتج يمكن بيعه في الأسواق بالقطاعات المختلفة (صناعة، زراعة، طب...)، وتقوية العلاقة بين الجامعة ومختلف القطاعات لا يتأتى إلا من خلال إدارة الدولة لتلك العلاقة، وإن من أهم نتائج التعاون بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية هو: الاستغلال الأمثل لموارد الجامعة لخدمة التنمية، الحد من هجرة العقول وبقائها بالخارج، توفير الدعم المالي لتطوير الإمكانات البشرية والمادية بالجامعات، حيث أن عملية البحث تتطلب إمكانات لشراء معدات وأجهزة.[2]

[1]- عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 37- 38.

[2]- شريف محمد علي أحمد، **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (في ضوء تجارب دولية رائدة)** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2017)، ص ص. 24- 26.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للجامعة

بدأ ظهور مفهوم التنمية الاجتماعية على المسرح الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع في مؤتمر Achridge للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في شهر أوت 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الانجليزية.[1]

وهنا يجب التمييز وعدم الخلط بين مصطلحي تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية، فتنمية المجتمع تكون في تنمية الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية في المجتمع، باستثمار موارده الذاتية وبتوفير القوى البشرية اللازمة لتأمين حاجات المجتمع، بمعنى أنها عملية تنظيمية بن أعضاء المجتمع وبين الهيئات الرسمية في ذلك المجتمع، لحل مشكلاته ورفع مستوى الأفراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.[2]

في حين تعرف التنمية الاجتماعية على أنها عملية تغيير اجتماعي مقصود ومخطط له، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن فيه إشباع الحاجات الفردية، أي أنها مجموعة الجهود المبذولة والمخططة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاه لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[3]

وتقوم المؤسسات التربوية على مختلف مراحلها بتحقيق وظيفتين تلخصان دور هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية، تتمثل هاتين الوظيفتين في:[4]

1- إنتاج اليد العاملة الماهرة القادرة على القيام بالتنمية الاجتماعية.

---

[1]- خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 211.

[2]- شروخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 149- 150.

[3]- شروخ، المرجع نفسه، ص. 150.

[4]- المرجع نفسه، ص. 164.

2- تنمية السعة الفكرية والجسدية لكل فرد، لإشباع متطلباته الذهنية وتهيئته لتنفيذ حقوقه وواجباته كمواطن في مجتمعه.

ولا يقتصر دور الجامعات المتفاعلة مع المجتمع على تخريج أفراد مؤهلين تأهيلا تخصصيا فحسب، فلها دور حيوي في إكساب قيم الموطنة وفي نقل القيم والدفاع عن الثقافة القومية، وقد أكد **كلارك Clark** على أهمية الدور الاجتماعي للجامعات التي تعتبر المحور الأساسي لعمليات التغيير الاجتماعي البناء، الذي يعتبر في حد ذاته جوهر التنمية والتقدم. ومن أبرز الأدوار الاجتماعية للجامعة:[1]

أ- **التنشئة الاجتماعية:** ويقصد بها تلك العملية التي يتم من خلالها نقل القيم الاجتماعية من جيل إلى جيل.

ب- **الوظيفة الاجتماعية المهنية:** ويقصد بها إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة، وتنمية المهارات والقدرات العلمية والفنية والفكرية من مختلف التخصصات، واستخدام أساليب التعليم المستمر بمفهومه الشامل وبأشكاله المختلفة.

وتقوم الجامعة التي تمثل أحد مؤسسات التعليم العالي إضافة لدورها في نقل المعرفة وإثراء الاهتمام بالبحوث العلمية بتوعية المواطنين بأدوارهم في تنمية مجتمعهم، من خلال انفتاحها على المجتمع وتفاعلها معه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة الفاعلة في برامج تنمية المجتمع في مختلف النواحي، من خلال تضافر جهود الأقسام المتواجدة على مستوى كليات الجامعة المختلفة، فانفتاح الجامعة على محيطها والتنسيق بينها وبين المؤسسات المنتجة يعتبر السبيل لتحقيق تنمية متوازنة والنهوض بتنمية المجتمع المحلي.[2]

---

[1]- عمار، **مرجع سق ذكره**، ص. 98.

[2]- آدم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 200- 201.

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للجامعة في:[1]

- عملها على تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب مع طبيعة تغير المهن.
- عملها على تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي...الخ.
- عملها على تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

إن نجاح الجامعة في خدمة التنمية من خلال تأدية وظيفتها الاجتماعية، يرتبط بمدى نجاحها في إعداد المواطن الصالح وتوظيف البحوث التي تتم على مستواها في سبيل النهوض بالمجتمع الذي هي في خدمته، لذلك فهي مطالبة بتحيين مناهجها وبرامجها التعليمية، حتى تبقى في صلة دائمة بمجتمعها وبالتطورات التي تحدث في البيئة الخارجية.

[1]- عبد الواحد الكبيسي، صبري الحياني، **استراتيجيات التعليم الجامعي** (العراق: مركز ديبونو لتعليم التفكير، 2015)، ص ص. 119- 120.

المطلب الثالث: المسؤولية السياسية للجامعة

تعتبر الجامعات معقلا لتنوير عقول مرتاديها وتحريرهم من قيود الجهل والتبعية وتنمية وعيهم الثقافي والسياسي، ورغم اختلاف الطروحات حول طبيعة دور الجامعة بخصوص العمل السياسي، تبقى المكان الأمثل لمناقشة القضايا السياسية وتبادل الآراء بشكل عقلاني، نظرا لوجود مختصين وباحثين في هذا المجال.

وتلعب الجامعات دورا مهما في بناء الشعوب وتقريب الترابط الاجتماعي ورفع الثقافة في مؤسسات المجتمع، كما قد تبعث بالوعي في شؤون الديمقراطية وفتح المجال للحوار، خاصة في المجتمعات العربية التي سيطرت عليها احتجاجات وآراء وتوجهات الشارع.[1]

وللجامعة دور مهم في تحقيق التنمية السياسية من خلال مساهمتها في إرساء الديمقراطية وتنمية الوعي السياسي والحفاظ على هذا التوجه وتربية الشباب للمواطنة والديمقراطية،[2] ومع تطور الجامعة وتطور وظائفها أصبحت تمثل أهم مراكز الفكر السياسي وبخاصة في الدول المتقدمة، ويتلخص دور الجامعة في تطوير الفكر السياسي من خلال:[3]

- **نقل الفكر السياسي:** تقوم الجامعة بمهمة نقل الفكر السياسي بجميع مذاهبه ومدارسه إلى الطلبة، من خلال وظيفة التعليم ومن خلال النشاطات التعليمية المرافقة كالمحاضرات والندوات والمؤتمرات السياسية، وبحكم المبادئ التي تقوم عليها الجامعة والرسالة التي تحملها فإنها تقوم بمهمة نقل الفكر السياسي بجميع مذاهبه ومدارسه بموضوعية وأخلاقية وأمانة ومسؤولية وبدون أي استثناء، خاصة وأنها تتميز وتختلف عن باقي المؤسسات السياسية في موضوع نقل الفكر السياسي بأنها حيادية.

---

[1]- فاروق نقيب، **حول سوسيولوجية التعليم العالي وبطالة الجامعيين في الجزائر** (الجزائر: دار المثقف للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 28.

[2]- العبادي، الطائي، عبد علي، **مرجع بق ذكره**، ص. 51.

[3]- سعيد التل وآخرون، **قواعد التدريس في الجامعة** (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 715.

- **تطوير الفكر السياسي:** من خلال البحث العلمي تقوم الجامعة بتطوير الفكر السياسي، وتأخذ مهمة التطوير هذه ثلاث اتجاهات رئيسية:

* **الاتجاه الأول:** تطوير الفكر السياسي السائد من أجل تحديثه وإغنائه.

* **الاتجاه الثاني:** تطوير فكر سياسي جديد لمواجهة ما يستجد من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

* **الاتجاه الثالث:** يتعلق بفحص وتقييم ما يتطور من فكر سياسي جديد على المستوى الوطني والقومي والعالمي.

وبذلك تتحمل الجامعة مسؤولية مباشرة في تطوير الفكر السياسي الذي يشكل القاعدة النظرية لمعالجة جميع قضايا المجتمع القائمة والطارئة والمستجدة، ومن جهة أخرى فإن التقدم والتطور في أي مجتمع يعتمد بصورة رئيسية على فكر سياسي متقدم ومتطور، والجامعة هي المؤسسة المسؤولة عن ذلك، حيث أنها تقوم بمهمة متميزة تنفرد بها عن غيرها من مؤسسات الدولة في تشكيل المرجعية الفكرية السياسية فيها، فنجدها وبقياداتها الأكاديمية المؤهلة تأهيلا عاليا متخصصا في مختلف المجالات مطلوب منها باستمرار أن تقدم الرأي والمشورة في كل ما يتطور في الدولة من قضايا وما تواجهه من مشاكل وما يطرأ من أمور.[1]

كما وتقوم الجامعة من خلال عملية التربية السياسية بتهيئة الأفراد لممارسة العمل السياسي، فتفهمهم وتكوّن لديهم وعيا حول المجتمع الذي يعيشون فيه، فيتعرفوا على مقومات المواطن الصالح وينموا لديهم الإحساس بالمواطنة، وبذلك يتكون لديهم الوعي السياسي وفي الوقت نفسه تقوم الجامعة بإعداد القادة القادرين على تحمل المسؤولية وقيادة المجتمع في جميع مجالاته.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 715- 716.

[2]- صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 65.

وحتى تقوم الجامعة بدورها المهم في عملية التنمية السياسية، لابد لها من اتخاذ ما تراه ضروريا من الإجراءات للقيام بهذا الدور، ويتوقف دور هذه الأخيرة في العمل السياسي على:[1]

- طبيعة التغيرات والتصورات والإصلاحات التي تطرحها الجامعة.

- موقف السلطة إزاء هذه التغيرات والتصورات والإصلاحات.

ومن هذا المنطلق كان استقلال الجامعة ضرورة لا غنى عنها كي تمارس دورها في العمل السياسي بنجاح.

المطلب الرابع: المسؤولية الثقافية للجامعة

يعتبر مفهوم الثقافة الذي قدمه الأنثروبولوجي الإنجليزي **إدوارد تايلور E.Taylor** عام 1871 الأكثر شيوعا، حيث ذهب فيه إلى تعريف الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والتقاليد والقوانين وجميع المقومات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع".[2]

وإن ما يحكم فعالية التعليم (بكل مراحله) والبحث العلمي في أي مجتمع هي الثقافة الاجتماعية السائدة بمفهومها المتسع، بمعنى البعد الثقافي الاجتماعي الذي يرتكز على المفاهيم السليمة ذات الرؤى المتسعة في تعظيم القيمة الفكرية والمنهج العلمي في التفكير، ولأن التعليم (في جميع مراحله) والبحث العلمي يعتبران منظومة متكاملة في حركة ديناميكية ذات حلقات مترابطة ومتشابكة ممثلة في المؤسسات التعليمية في أولى مراحلها وحتى الجامعة، فإنه لا يمكن للقاعدة أن تؤتي ثمارها إلا في ظل مناخ ثقافي اجتماعي

[1]- نفس المرجع والصفحة.

[2]- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 55- 56.

محلي،[1] فالثقافة تؤثر وتتأثر بالتعليم، حيث أن من وظائف التعليم الهامة نقل التراث الثقافي وأيضا تجديد وإحياء الثقافة، لذلك فالعلاقة بين الثقافة والتعليم علاقة دائمة ومتلازمة.[2]

وإذا كانت الثقافة هي نظام الأفكار الأساسية التي يملكها عصر ما أو نظام الأفكار التي يحيا بها عصر ما، فإن من أبرز المسؤوليات الثقافية للجامعة:[3]

أ- تحصيل ونقل الثقافة: ويتحقق ذلك من خلال وظيفة التدريس، وتحصيل الثقافة هو في المقام الأول الاهتمام بالعلم والمعرفة والخبرة، والجامعة حين تقدم العلم والمعرفة والخبرة كحلقات مترابطة إنما يعرف هذا بالثقافة الشمولية.

ب- الإسهام في الثقافة: إن ما يميز الجامعة عن باقي المؤسسات التعليمية الأخرى أنها لا تعلم طلابها فحسب وإنما تصقلهم علما وعملا محققة ذاتها، الأمر الذي يوضح أن الإسهام في الثقافة هو غاية العمل الجامعي وكماله.

وإن واجب الجامعة لا يقتصر على تدريب خريجيها على حرفة معينة وإعطاءهم تدريبا حرفيا أو حشوهم بالمعرفة التخصصية، وإنما تثقيفهم من خلال إبراز قواهم الفكرية وتحفيز خيالهم في دراسة مواضيع تهمهم، وتشجيعهم على الغوص تحت سطح الحكمة التقليدية والمجاهدة، ومن ثم تتعزز ثقتهم بأنفسهم، والتي تظل صامدة عندما يواجهون الحياة خارج الجامعة،[4] كما وتعمل الجامعة على تثقيف المجتمع من خلال بث المعرفة العامة العالية بين المواطنين وتوعيتهم بأحدث ما توصلت إليه المعرفة العلمية الإنسانية في شتى

---

[1]- سامية خضر صالح، "الجامعة والخصوصة الثقافية" في **مستقبل التعليم الجامعي العربي -رؤى تنموية- أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية**، تحرير. ضياء الدين زاهر (القاهرة: دار الضيافة، 2007)، ص. 923.

[2]- عبد المنعم محمد حسين حسانين، **إشكالية التعليم في العالم العربي والإسلامي -دراسة تحليلية-** (د.ب.ن: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2015)، ص. 23.

[3]- عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 39.

[4]- بهاء الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص. 112.

الميادين،[1] حيث تقوم بمهمة قومية كبيرة من خلال ما يتوفر لديها من أساتذة متخصصين في كل مجال، فبجانب إسهام هؤلاء العلماء في البحث داخل المكتبات والمعامل وبجانب وقوفهم في حجرات الدراسة بين طلابهم، نجد أنهم يعملون على تثقيف أفراد المجتمع المحيط بهم سواء على المستوى المحلي أو القومي، من خلال كتبهم التي ينشرونها وبحوثهم التي توزع على الهيئات العلمية، وأيضا من خلال أحاديثهم الإذاعية أو التلفزيونية، ومن خلال الندوات التي يعقدونها إما داخل جامعاتهم أو خارجها.[2]

فالجامعة تعتبر مركز إشعاع ثقافي للمجتمع، فيها يتم التعرف على مشكلات المجتمع وعلى مستواها يُبحث في إيجاد حلول لها، ولا يقتصر دور الجامعة على التنشيط الثقافي والفكري للمجتمع الخارجي فقط، بل لابد أن يشمل ذلك المجتمع الجامعي من أجل التوجيه الاجتماعي والفكري للطلاب، ففي الجامعة يجب أن يتشرب الطلاب المفاهيم السليمة والسلوك المثالي، على أن يكون أساتذتهم قدوة لهم في السلوك الخلقي والاجتماعي وهكذا يتربى الطلاب على التقاليد الجامعية الصحيحة.[3]

كما وتحرص كل الدول على الاحتفاظ بهويتها الثقافية التي تعبر عن حريتها وقيمتها وعقائدها ولغتها من خلال الاعتماد على النظام التعليمي النظامي وغير النظامي،[4] فالجامعة تعتبر من أكثر المؤسسات قدرة بإمكانياتها على حماية الهوية، في مقابل تعاظم دور المؤسسات الغربية في تذويب الخصوصية الثقافية للمجتمعات النامية،[5] كما وتقوم بدراسة التراث الإنساني بعلومه وفنونه وآدابه وغير ذلك من المكونات الثقافية دراسة ناقدة بناءة، بما يضمن استمرار العناصر الصالحة للمجتمع ويحقق استمرار الثقافة الإنسانية، ويمكن

---

[1]– عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 157.

[2]– راشد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 26.

[3]– صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

[4]– محمد جاد أحمد، **التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي** (الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 164.

[5]– صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص. 924.

الدولة من القيام على أسس من القيم الروحية والتقاليد الاجتماعية التي تدعم التقدم وتسهم في تطور المجتمع.[1]

وبما أن استمرارية الثقافة تعد الأساس الأول لبقاء المجتمع واستمراره وتقدمه، فإن النظام التعليمي يلعب وظيفة أساسية في استمرارية الثقافة والمحافظة على التراث الثقافي المتراكم ونقله من جيل لآخر، والواقع أن النظام التعليمي في المجتمع لا يقوم بنقل التراث الثقافي كما هو، بل يعمل على تنقيته من العناصر الثقافية التي لم تعد تحقق حاجات الأفراد والتي لم تعد تتناسب مع متطلبات المجتمع وطبيعة العصر، فالمؤسسات التعليمية قد تعدل من فلسفتها وأهدافها وأساليبها ومناهجها الدراسية لكي تلائم التقدم المعرفي والتكنولوجي والانتشار الثقافي.[2]

كما ويظهر دور الجامعة في تنمية المجتمع ثقافيا من خلال الدور الذي تقوم به في الحفاظ على المعايير الثقافية داخل المجتمع وتصديها لمخاطر عولمة الثقافة بالنسبة لها ولشعوبها، فالرسالة في مؤسسة الجامعة أصبحت تقع في سياق تحدي ما يعرف بتيارات العولمة وعواصفها الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي صاحبها بروز قيم ثقافية طاغية وغريبة على دول العالم النامي، لعل أبرزها قيمة التنافسية الشرسة التي يحكمها استهداف الربح المادي بكل وسيلة، والذي ينمو في طياته الفساد والعنف والجريمة والأنانية الفردية وتغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، هذه العولمة تفرض على المؤسسة الجامعية أن تكون هي الآلية الأساسية لتجذير القيم والسلوكيات التي تحملها الثقافة الغربية، والتي تسعى لتجذيرها في المجتمعات غير الغربية.[3]

---

[1]– صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 62.

[2]– أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 60.

[3]– محمد أحمد عوض مصطفى، "تجربة تنمية الهوية الثقافية بالجامعات الصينية وإمكانية الاستفادة منها بالجامعات المصرية،" في **مستقبل التعليم الجامعي العربي –رؤى تنموية– أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية**، تحرير. ضياء الدين زاهر (القاهرة: دار الضيافة، 2007)، ص ص. 1006– 1007.

وحتى تتصدى الجامعة لمخاطر عولمة الثقافة تضاعف العبء عليها، فكان لابد عليها من:[1]

– أن تتفاعل مع المجتمع بمشاكله، حتى يكون ذلك دافعا نحو إقامة مجتمع أفضل.

– إنشاء مركز الدراسات والاستشارات والتجريب بالجامعة، ليكون هذا المركز مصدر إشعاع لإثراء الجانب الثقافي والاجتماعي والعلمي والنفسي، ولإيجاد الحلول المناسبة بأعلى مستوى من الخبرة المتمثلة في أساتذة الجامعة في كل الفروع العلمية والإنسانية المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون سياسات الدولة واضحة أمام الجامعة، ليصبح الإنجاز سليما.

– أن تنطلق من رؤية أن المجتمع والجامعة في بيئة واحدة، تلك البيئة التي إن لم يساندها العلم بفروعه تضافرت عليها المشاكل ودمرتها، حيث أن صناعة المستقبل هي عملية علمية.

– أن تستفيد من الخبرات الفكرية التي تخلق تواصلا بين الأجيال وطريقا جادا لصد الأخطار، فالزاد الثقافي يحقق حصانة للشباب، ويحفزه للمشاركة بفعالية، وطريق المعرفة يمنع الانزلاق في براثن الانحراف والإرهاب.

– تدريس خطط التنمية والوقوف بجانب الشرعية، لتخريج طلاب يؤمنون بالمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة.

– أن تكون آليتها في التعامل مع خطط البرامج والمعلومات الخاصة بخصوصية الثقافة أكثر تطورا، وأن لا يكون الاعتماد متوقفا على شخصية ومعلومات الأستاذ فقط، لذا كان لابد من أن يتوفر بالجامعة تقنيات وأجهزة وشرائط وأفلام وشاشات تبث المعلومة وتناقش الصورة التي يتلقاها الطلاب عبر الفضائيات، وذلك لإقامة التوازن وتصحيح أي صور خاطئة، وبث مزيد من الوضوح لمعلومات قد تؤدي موجة وسباق العولمة إلى طمسها، خاصة ما تعلق بالمعلومات المجتمعية والتاريخية القومية.

[1]– صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 930– 932.

انطلاقا من الدور المفصلي للجامعة في تحقيق التنمية المحلية في جميع المجالات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجب الاهتمام بهذا الصرح العلمي وتشجيع قيام الروابط بينه وبين مؤسسات المجتمع في إطار الشراكة وتبادل المنافع، خاصة وأننا نعيش في عصر المعرفة والتطور التكنولوجي، تلعب فيه العلاقات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع دورا كبيرا في دعم وتعزيز وتطوير الابتكار، فمن خلال علاقة الجامعة مع المؤسسات يتم ترجمة الأفكار إلى منتجات وتطبيقات حديثة، تمكن مؤسسات المجتمع من التقدم وتعزيز مقدرتها التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة (الاقتصاد الرقمي).[1]

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 930- 931.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التعريف بمؤسسة الجامعة، هذه المؤسسة التي تعددت تعاريفها بتعدد دارسيها، فهناك من استند في تعريفه لها إلى الوظائف الموكلة إليها، وهناك من عرفها من منطلق أهميتها في المجتمع الذي تؤثر فيه وتتأثر به...الخ، لتبقى في نهاية المطاف مؤسسة اجتماعية تستمد أهدافها من المجتمع الذي أوجدها لخدمته. هذه المؤسسة تطورت بعدها وطورت في وظائفها لتصبح ثلاث وظائف بعد أن كانت وظيفتان، وظيفة التدريس التي تقوم من خلالها بتدريس مرتاديها وتنمية معارفهم وفق تخصصات مختلفة، وظيفة البحث العلمي التي تشجع على إنتاج المعرفة وتطويرها، وكذا البحث في المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي، وظيفة خدمة المجتمع والعمل على تنميته من خلال التكوين والتدريب والتعليم المستمر وكذا تفعيل الشراكة مع فواعل المجتمع لتحقيق المنافع المتبادلة وخدمة قضاياه.

وبالعودة إلى النظريات التي تناولت موضوع الجامعة، وجدنا أن هناك العديد من النظريات التي تناولت بالدراسة والتحليل الجامعة كأحد مؤسسات التعليم العالي، موضحة الدور البارز الذي تقوم به في العملية التنموية للمجتمعات.

في المبحث الثاني تم التعرض إلى الدراسة المفهومية للتنمية المحلية، والتي تعتبر عملية مجتمعية متعددة السياسات متكاملة الأبعاد، هدفها الأساسي إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تقوية الروابط وتحقيق التجانس بينهم، بهدف النهوض بالمجتمع المحلي وتطويره والخروج من دائرة التخلف.

وبالبحث في مفهوم شراكة الجامعة مع المجتمع، وجدنا أنها تتخذ مجموعة أشكال، فإما أن تكون تعاونية تقوم على تعاون الشركاء في أداء المهام وتحقيق المنافع، أو شراكات تعاقدية بين الأطراف الشريكة التي تتقاسم أداء المهام والواجبات. هذه الشراكة هدفها تحقيق التميز في البحث والتطوير والنهوض بالمجتمع وتطويره والولوج في اقتصاد المعرفة، ليتم بعدها في المبحث الرابع البحث في كيفية مساهمة الجامعة كأحد الشركاء المجتمعيين في التنمية المحلية للمجتمع.

الفصل الثاني: دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية.

تعتبر الجامعة التي تعتلي رأس أي نظام تعليمي مركز إشعاع حضاري، يهدف إلى تنمية المجتمع في جميع المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، والحكم على مدى نجاح الجامعة ومساهمتها في التنمية المحلية يكون من خلال تقييم أدائها لوظائفها.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية، حيث سنحاول من خلال المبحث الأول أن نعرض مهام الجامعة في التشريع الجزائري، وكذا التطرق لمراحل تطور الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال ومحاولة عرض أهم ما ميز علاقتها بمحيطها السوسيو–اقتصادي خلال كل مرحلة، كما وسنلقي نظرة على طبيعة النظام الهيكلي الذي يميز الجامعة الجزائرية.

وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى وظائف الجامعة الجزائرية والمتمثلة في وظيفة التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمعة، من خلال عرض بعض الإحصائيات التي يمكن من خلالها تقييم أداء الجامعة لهذه الوظائف.

ونختم الفصل بالتطرق إلى الشراكة المجتمعية في التشريعات القانونية الجزائرية، وكذا الوقوف على بعض النماذج الوطنية في شراكة الجامعة ببعض المؤسسات المجتمعية.

المبحث الأول: الجامعة الجزائرية: النشأة والمسار

على اعتبار أن الجامعة الجزائرية هي المتغير الرئيسي والكلمة المفتاحية الأساسية للدراسة، سوف نخصص هذا المبحث لاستعراض مهام الجامعة في التشريع الجزائري، تطورها بعد الاستقلال ومختلف الإصلاحات التي تبنتها، مع محاولة إلقاء نظرة حول علاقتها بمحيطها السوسيو–اقتصادي خلال كل مرحلة، وأخيرا عرض بناءها الهيكلي الذي يخلق الانسجام بين مختلف مكوناتها.

المطلب الأول: الجامعة ومهامها في التشريع الجزائري

الفرع الأول: الجامعة الجزائرية "التعريف والنشأة"

تعرف الجامعة في التشريع الجزائري وفقا للمرسوم رقم 83–544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي. وتحدث بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي وتتكون من معاهد، ويحدد رسوم إحداثها وعدد المعاهد التي تتكون منها واختصاصاتها.[1] ما يلاحظ على هذا التعريف هو اكتفاء المشرع في تعريفه للجامعة على تحديد طبيعتها دون أن يخوض في طبيعة الوظائف المسندة إليها.

أما في المرسوم التنفيذي رقم 03–279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ23 غشت سنة 2003، فجاء تعريف الجامعة كالآتي: الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 83– 544 تضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، 24 سبتمبر 1983، ص. 2421.

التكنولوجي. وتنشأ بموجب مرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.[1]

ركز المشرع هنا في تعريفه للجامعة على الوظائف المسندة لها والمتمثلة في التكوين، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلا أنه لم يتطرق لوظيفة خدمة الجامعة للمجتمع التي تعتبر من أهم وظائفها في العصر الحالي.

ونشير في البداية إلى أنه خلال فترة احتلال فرنسا للجزائر كان هناك تحفظ على لفظ الجامعة نظرا لخصائص التعليم الذي كان يقدم والأهداف المتوخاة منه، وبذلك فإننا نستعير لفظ "الجامعة الجزائرية" من مجاله الواسع لنوظفه في مجاله الضيق فيصبح "الجامعة المتواجدة ضمن التراب الجزائري".[2]

وبالبحث في تأسيس الجامعة الجزائرية، يرجع الباحثون جذور تواجد منظومة التعليم العالي بالجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، وبذلك تكون الجامعة الجزائرية عبارة عن نتاج عملية طويلة من البناء والإصلاحات، فاللبنة الأولى للجامعة الجزائرية بدأت مع قرار إلحاق الجزائر بفرنسا وإنشاء أول مستشفى عسكري بالجزائر عام 1832، والذي كان يتم على مستواه تقديم دورات تدريبية في علوم الجراحة والتشريح لفائدة الأطباء والممرضين الذين كانوا يقومون بمرافقة الجيش الفرنسي.[3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 51، 24 غشت 2003، ص. 05.

[2]- عذراء عيواج، **العلاقات العامة في المؤسسة الجامعية –بين النظرية والتطبيق**- (الجزائر: ألفا للوثائق، 2018)، ص ص. 205- 206.

[3]- مبروك كاهي، "**السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية منشورة، جامعة باتنة 1، 2017/2016)، ص. 122.

وبعد غلق المستشفى سنة 1836 تم التفكير في إقامة مدرسة للطب، وهو ما تم فعلا بعد إصدار مرسوم عن الإدارة الفرنسية بتاريخ 04 أوت 1857، والذي يقضي بإنشاء المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة بمدينة الجزائر، تكون تابعة لكلية الطب في مدينة مونبلييه Montpellier.[1]

ليتم بعدها تأسيس جامعة الجزائر (Université D'Alger) سنة 1877 من قبل الاستعمار الفرنسي، لتكون هذه الجامعة نسخة طبق الأصل (نظام التسيير، البرامج، والنشاطات العلمية) للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون استجابة لمشاكل المجتمع خلال تلك الفترة، هذه الجامعة ظلت وحيدة إلى غاية نيل الجزائر استقلالها سنة 1962،[2] وكانت تحتوي على أربع كليات هي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، كلية العلوم الفيزيائية، كلية الطب والصيدلة، هذه الجامعة أنشأت كجامعة فرنسية من أجل خدمة أبناء المستوطنين.[3]

إن إنشاء جامعة الجزائر آنذاك هو استكمال للعمل الحربي بالعمل التعليمي لزرع الأفكار الاستعمارية، حيث أن إنشاء هذه الجامعة ما هو إلا آلية من الآليات التي حاولت فرنسا من خلالها رسم طريق واحدة لأهداف المعمرين والجزائريين الذين يتلقون التعليم في هذه الجامعة على حد سواء، إذا هي آلية من آليات التشكيل الإيديولوجي الذي يحافظ على بقاء المستعمر في الجزائر.[4]

احتضنت هذه الجامعة في أروقتها خلال فترة استعمار فرنسا للجزائر أبناء وبنات المعمرين والعملاء الجزائريين المقربين من الإدارة الفرنسية، في حين حرم التلميذ الجزائري البسيط من إمكانية الوصول للبكالوريا والجامعة إلا في أضيق الحدود، وهذا ما نلتمسه من قول رئيس الوفد الفرنسي الذي زار

---

[1]– نفس المرجع والصفحة.

[2]– لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة –دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري–** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998)، ص. 02.

[3]– دليو، لوكيا، سفاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 154– 155.

[4]– عيواج، (العلاقات...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 206.

الجزائر سنة 1954 والمتكون من عدة شخصيات سياسية وصحفية ورجال علم ودين: "رأينا الجزائريين لا يشاركون في التعليم الابتدائي إلا بنسبة 10% فقط وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو 300 طالب، ورأينا الأبواب موصدة في وجه الجزائريين، وخرجنا من كل ذلك بنتيجة عظيمة هي إذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية، فإن العنصرية في الجزائر هي القانون المعمول به".[1]

وبذلك تكون الجامعة الجزائرية خلال تلك الفترة جامعة النخبة الاستعمارية المعزولة عن المجتمع، المقطوعة عن الجماهير الشعبية، الغريبة عن أهلها وذويها والغريبة عن الواقع المعاش، لا تهتم بمشاكل مجتمعها ومعالجة آلامه، بل على العكس من ذلك، أصبحت تعيش أوضاع المحتل ومسخرة لخدمة مصالحه، حيث لم يكن لها أي دور في خدمة القضية التحررية الجزائرية.[2]

الفرع الثاني: مهام الجامعة الجزائرية

تتمثل المهام الأساسية المنوطة بالجامعة في:[3]

- المساهمة في تعميم المعارف وإعدادها وتطويرها.
- العمل على تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
- الاضطلاع بترقية الثقافة الوطنية.
- تطوير البحث وتنمية الروح العلمية.
- تولي مهمة تلقين الطلاب مناهج البحث.
- تحسين المستوى وتجديد المعلومات والتكوين الدائم.
- نشر الدراسات ونتائج البحث.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 206- 207.

[2]- المرجع نفسه. ص. 207.

[3]- مرسوم رقم 83-544 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 2421.

وجاءت المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما يلي:[1]

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.

- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.

- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.

- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

وعلى العموم وبالرغم من تعدد المهام التي أسندت للجامعة للقيام بها، والتي تتغير حسب المرحلة وحسب المتطلبات السياسية والاجتماعية للبلاد، فإن الخطوط العريضة لهذه المهام لا تحيد عن المهام المتمثلة في:[2]

- تحقيق الترابط بين التعليم الجامعي والحقائق الوطنية، وربطه بالمجتمع لمعالجة مختلف مشكلاته، وتوجهه نحو الفروع المتنوعة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

- مد القطاع الاقتصادي بما يحتاج إليه من إطارات قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية في البلاد.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03- 278 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 24 غشت 2003، ص. 06.

[2]- عبد الكريم قريشي، "التكوين في الجزائر بين استراتيجية الضرورة وضرورة الاستراتيجية،" في **التكوين والتشغيل في الجزائر** (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2011)، ص ص. 80- 81.

المطلب الثاني: تطور الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

بعد نيل الجزائر لاستقلالها وتحررها من المستعمر شرعت في بناء نفسها من جديد، وكان من أولى أولوياتها إصلاح المنظومة التربوية عامة ومنظومة التعليم العالي بصفة خاصة، ذلك حتى يكون بمقدور مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات الاستجابة لتطلعات الشعب وتدعيم استقلاله، وتكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات التي ستسند إليها مهمة تشييد الدولة الجزائرية المستقلة، وقيادة عملية التنمية وتخليص المجتمع من مخلفات المستعمر.

ولقد مر قطاع التعليم العالي (الجامعي) في الجزائر بعدة مراحل خلال مسيرة التطور التاريخي، وفيما يأتي سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور هذا القطاع:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1962- 1970)

تميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد الطلبة المسجلين من 500 طالب سنة 1962 إلى 14315 طالب سنة 1970، وكانت الجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة استمرارية للجامعة الفرنسية. ظهر خلال هذه الفترة اتجاهين متصارعين إيديولوجيا،[1] تمثلا في:[2]

- **الاتجاه المعصرن:** والذي يدعو إلى ضرورة الاستمرار في التعليم العالي الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية، كشرط للحفاظ على مستوى علمي وفكري أرقى وأعلى، وقد تلقى هذا النموذج دعما تاما في مؤتمر إيفيان.

[1]- Gilbert Grandguillaume**, 'Arabisation et politique linguistique au Maghreb**,' (Paris: Maisonneuve et Larose, 1983), p. 155.

[2]- محمد السعيد بن غنيمة، **سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962- 2014** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 105.

- **الاتجاه العربي الإسلامي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه وجوب قطع العلاقة نهائيا مع المستعمر وبدء مرحلة ثقافية جديدة، عن طريق توطيد علاقات التعاون مع الدول العربية مثل مصر للاستفادة من خبرة الأساتذة العرب، ولقد اتجه هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بعث القيم العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري.

لتتحول الجامعة بعد سنة 1965 إلى مؤسسة اشتراكية ذات مشروع وطني خاص بعملية الجزأرة والتعريب،[1] كما تم خلال هذه المرحلة فتح العديد من الجامعات في المدن الكبرى، فبعد أن كان بالجزائر جامعة واحدة هي جامعة الجزائر، تم فتح جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم تلتها بعد ذلك كل من جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهران وكذا جامعة عنابة.[2]

ومما ساعد على توسيع التعليم العالي في هذه المرحلة السببين التاليين:[3]

أولا- الحاجة الملحة للإطارات: حيث وبانسحاب المعمرين الفرنسيين من الجزائر بقيت الإدارات والمؤسسات التي كانوا يشتغلون بها دون مسيرين، مما ولد الحاجة لإطارات تسير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة المستقلة.

ثانيا- توفر الرغبة السياسية: حيث كانت هناك رغبة سياسية خاصة في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** (1965-1978)، ساهمت في انتشار الجامعات وتضاعف أعداد الطلبة.

[1] - Grandguillaume, **op.cit**, P. 155.

[2]- غياث بوفلجة، **التربية والتعليم بالجزائر** (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 76.

[3]- أسماء باشيخ، **الجامعة الجزائرية "واقع وإصلاح" دراسة ميدانية** (الجزائر: دار الأوطان للثقافة والإبداع، 2017)، ص ص. 20- 21.

في ما يخص النظام البيداغوجي فقد كان مطابقا للنظام الفرنسي، وكانت مراحله كالآتي:[1]

1- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة التي تكوّن في مجموعها شهادة الليسانس.

2- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

3- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتين على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

4- شهادة دكتوراه الدولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وكانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة.[2]

في هذه المرحلة لم تُطرح مسألة العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي في بساطة البحث من طرف السلطات الجزائرية، ذلك أن هذه الأخيرة كان جل اهتمامها منصبا حول إعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في المؤسسات المختلفة للمجتمع الجزائري، فالمؤسسات خرجت من الثورة التحريرية منهارة ومليئة بالمشاكل، والاقتصاد مخرب والحياة الاجتماعية تعيسة، والصحة العمومية متدهورة والمؤسسات العمومية كالمدارس والجامعات الجزائرية ومكتباتها خربت هي الأخرى من طرف المنظمة الإرهابية.[3]

---

[1]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 77.

[2]- نفس المرجع والصفحة.

[3]- عبد الله، مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 04.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1970- 1998)

تبتدئ هذه المرحلة من سنة 1970 تاريخ استحداث الوزارة المتخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي التي تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971،[1] فأصبحت مراحل الدراسة الجامعية ثلاث مراحل (مرحلة الليسانس، مرحلة الماجستير، مرحلة دكتوراه العلوم):[2]

1- **مرحلة الليسانس:** تدوم هذه المرحلة في الغالب أربع سنوات، وقد تزيد في بعض التخصصات كالطب، والهندسة...، ويعتمد في ذلك نمط التقييم السداسي.

2- **مرحلة الماجستير:** تدوم هذه المرحلة سنتين وتحتوي على جزأين، جزء نظري يهتم أساسا بالتعمق في منهجية البحث وبعض المعارف المرتبطة بصلب التخصص الذي ينتمي إليه الطالب، وجزء ثاني يتمثل في بحث يقدم في صورة أطروحة وتعتبر سنة تطبيقية.

3- **مرحلة ما بعد التدرج الثانية (الدكتوراه):** تعد آخر مرحلة وتدوم حوالي أربع سنوات من البحث العلمي مع إمكانية تمديد تصل إلى سنتين؛ وتتوج كل مرحلة من المراحل الثلاث المذكورة آنفا بشهادة ممنوحة من الجامعة.

وإن أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي في هذه الفترة تمثلت في:

أ- إصلاحات مرحلة السبعينات (1971- 1979):

يطلق على هذه المرحلة مرحلة الشروع في الإصلاحات وهي بمثابة ميلاد للجامعة الجزائرية،[3] تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) الذي كان يرمي إلى تعريب التعليم وتجسيد مبدأ ديمقراطيته، والمخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) الذي كان يرمي إلى بعث

[1]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 77.

[2]- باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 26.

[3]- بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 123.

الروح العلمية والتقنية بهدف تكييف التعليم مع المحيط بشكل عام،[1] والشروع في إصلاح قطاع التعليم العالي. حيث شهدت هذه المرحلة إنشاء وزارة التعليم العالي وهذا ما نص عليه المرسوم رقم 35/71، والذي تضمن لأول مرة الإعلان عن تأسيس إدارة مركزية وزارية لقطاع التعليم العالي، فبموجب هذا المرسوم تمت ترقية مديرية التعليم العالي إلى هياكل مركزية موضوعة تحت سلطة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وقد حاول هذا المرسوم التأسيس لكل مهمة أساسية في مرفق التعليم العالي، فنجد مهمة البحث العلمي قد تولت مهمة ترقية البحث العلمي، ومديرية التخطيط والتوجيه الجامعي تولت مهمة تنسيق الجانب البيداغوجي.[2]

وفيما يخص الإصلاحات التي طرأت على مستوى المناهج والمقررات الدراسية، فتمثلت في: إلغاء السنة الإعدادية في جميع قطاعات التكوين الجامعي، تمديد السنوات الدراسية في بعض التخصصات العليا، إلغاء المنهج (النظام) السنوي وتعويضه بالمنهج نصف السنوي، تحويل المناهج الدراسية إلى نظام الوحدات من أجل تقييم المعارف ونيل الشهادات.[3]

ونتيجة لهذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور اختصاصات عدة في مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجية، وانتقل عدد الجامعات بالجزائر سنة 1976 إلى 6 جامعات، حيث احتلت الجامعة الجزائرية مكانة إستراتيجية هامة على مستوى السياسة العامة للدولة، جسدها فيما بعد المخطط الرباعي الثاني الذي دعم عمليات إصلاح الجامعة وتكييف التعليم العالي مع احتياجات التنمية، عن طريق وضع نظام توجيه يسمح بتطوير الفروع العلمية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا.[4]

---

[1]– خديجة عامري، "واقع إنتاج البحث العلمي في الجامعة الجزائرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** 08 (2014): 152.

[2]– بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 123.

[3]- Mohamed Chalamalah, "L'université Algérienne: Genèse Des Contraintes Structurelles," Conditions Pour Une Mise à Niveau,"**Les cahiers du GREAD,**" 77 (2006) 77.

[4]– بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 125.

شهدت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي فترة السبعينات تطورا ملموسا فتوطدت أواصر التعاون بينهما بصورة واضحة، وبدأت تتحقق الأهداف التي حددتها السلطات الجزائرية آنذاك للجامعة، لأن المحيط كان قد نمى نموا واسعا وبالتالي فقد توفرت مناصب العمل بكثرة، وقد ساهمت الجامعة مساهمة واضحة في تزويده بالأطر الجامعية التي سد بها كثيرا من المناصب الشاغرة لديه.[1]

ب- إصلاح التعليم العالي في مرحلة الثمانينات (1980- 1989)

تعرف هذه المرحلة بأنها مرحلة إعادة النظر في السياسة التي كانت منتهجة في مرحلة السبعينيات، مع مواصلة إصلاح قطاع التعليم العالي نظرا للمشاكل العديدة التي أصبح يعاني منها، والمتمثلة في ارتفاع عدد الطلبة في مقابل عدم استيعاب المرافق الموجودة لهذا العدد الكبير، وهو ما أدى إلى التفكير في إنشاء العديد من الجامعات الجديدة لاستقبال العدد المتزايد من الطلبة.[2]

وقد حدد المخطط الخماسي للتنمية 1980- 1985 سياسة التعليم العالي في:[3]

- أن يتراوح عدد الطلبة في الجامعات بين 6000 و8000 طالبا، وأن لا يتعدى 10000 طالبا، وأن يتم إعادة النظر في بعض الهياكل الموجودة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء جامعات للتكنولوجيا والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.
- جعل الجامعة تمتاز بتخصص نسبي، وذلك بالنظر إلى البيئة التي تتواجد فيها لتحقيق التنمية الشاملة.
- تكوين إطارات تقنية لمواجهة مشاكل التخلف.

في هذه المرحلة وبتاريخ 24 سبتمبر 1984 صدر المرسوم رقم 83-544 الذي جاء بأول قانون أساسي نموذجي للجامعة، والذي أقر بأن الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت

[1]- عبد الله، مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 04.

[2]- بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 128.

[3]- نفس المرجع والصفحة.

وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وتنشأ بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير الوصي مثلها مثل المعاهد الجديدة، وهذا خلافا لما كان من قبل، حيث كان تنظيم الجامعة وسيرها يخضع لقانون إنشائها.[1]

بالرغم من الجهود المبذولة والميزانية التي تم رصدها لقطاع التعليم العالي إلا أن الجامعة ظلت بعيدة عن التطلعات التي كان ينتظر منها تحقيقها، وبالرغم من النتائج الإيجابية في مجال تعريب الجامعة (نسبة التعريب 30.8% سنة 1983، أما في العلوم الاجتماعية فقد بلغت نسبة التعريب بها 86%)، وجزأرة القطاع (نسبة الجزأرة في سلك التدريس 70% سنة 1981) والتطور في عدد الطلبة، نجد في المقابل ظهور البطالة في صفوف المتخرجين من الجامعة، والذي نتج عن سوء نظام التوجيه المنتهج في تلك الفترة.[2]

وما ميز العلاقة بين مؤسسة الجامعة والمحيط الاجتماعي والمهني خلال هذه الفترة (الثمانينات)، هو إصابتها بنوع من الفتور، وعلى الرغم من أن الأهداف التي حددت للجامعة في السبعينات بقيت على حالها دون تغيير والجامعة استمرت في القيام بدورها المتمثل في تخريج الأطر الجامعية، إلا أن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج هذه الأطر وتوظيفها لتشبعه ولعدم وجود مناصب عمل شاغرة، لأن ما توفر من مناصب شاغرة فترة السبعينات قد تم سده، لتقل فرص العمل بشكل ملحوظ ويسود نوع من السكون في القطاع الإنتاجي، لتكون نتيجة ذلك ظهور البطالة في صفوف الأطر الجامعية.[3]

اعتمدت الوزارة خلال هذه المرحلة الخريطة الجامعية (1984) التي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000، معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني، كما عمدت

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 128- 129.

[2]- المرجع نفسه، ص. 130.

[3]- عبد الله، مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 04.

إلى تحديد الاحتياجات من أجل توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل، كما تم بموجب هذه الخريطة تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة،[1] والحفاظ على الجامعات الكبرى فقط.[2]

ج- إصلاح التعليم العالي خلال التسعينيات (1989- 1998)

نظرا لمجموعة المشاكل التي عانى منها القطاع والاختلالات التي شهدها الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار المحروقات والتي انعكست على قطاع التعليم العالي، جاءت مجموعة من الإجراءات الجديدة التي تهدف إلى تكييف الجامعة مع هذه الوضعية الجديدة، شكّل لهذا الغرض 6 لجان وثلاث فرق عمل من طرف وزير التعليم العالي في 2 نوفمبر 1994 وجانفي 1995 على التوالي، أوكلت لها مهام تحضير إصلاح المنظومة التعليمية في سياق يشمل تطابق المنظومة التعليمية مع متطلبات السوق.[3]

ومن بين أهداف السياسة الجامعية التي تم وضعها في برنامج الحكومة لسنة 1997 لمعالجة مختلف الاختلالات: العمل على تعزيز الهياكل القاعدية التربوية وهياكل الإسناد كون الجامعة لم يعد لها طاقة الاستيعاب للأعداد الهائلة من الطلبة، تنفيذ سياسة نشطة لتعزيز عدد الأساتذة، رفع المخصصات الممنوحة لكل طالب، العمل على تعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات التربوية والعلمية، تكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة، تكريس القانون الأساسي للمدارس الوطنية العليا الكبرى، تطبيق تسيير تربوي متكامل لكثافة عدد الطلبة، العمل على تحقيق توافق بين التكوين الجامعي وحاجات سوق العمل. هذه

[1]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 78.

[2]- علي لونيس، صلاح الدين تغليت، "التعليم العالي في الجزائر في ضوء التغيرات العالمية،" (ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى الدولي الأول حول "نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات الداخلية والاختيارات الذاتية" جامعة أم البواقي، 27- 28 نوفمبر، 2005- 2006)، ص. 236.

[3]- بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 134- 135.

الأهداف أتت بالتغيير في سنة 1998، باتباع نظام الكليات بدلا من المعاهد وهو نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة، جاء هذا التقسيم ضمن المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المتضمن القانون النموذجي للجامعة، حيث أصبحت الجامعة تنشأ بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم العالي. ليأتي المرسوم رقم 399/98 والذي نظم الوزارة أكثر وقام بتقليص عدد المديريات من 9 إلى 6 مديريات فقط، هذا التقسيم تم بناء على تقرير من وزير التعليم العالي من أجل تحكم أفضل في الوزارة.[1]

كغيرها من المؤسسات عانت مؤسسة الجامعة فترة التسعينات من مخلفات العشرية السوداء،[2] والتي كان من بينها اغتيال عدد لا بأس به من الأساتذة الجامعيين والإداريين وكذا الطلبة وهجرة الكثير منهم للنجاة بالنفس، وأما عن وضعية البحث العلمي خلال هذه الفترة فقد كانت جد متذبذبة، وما ميزها:[3]

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات العلمية المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، بسبب غياب التنسيق.

كما كان لزاما على الجامعة الجزائرية مواكبة التغيرات التي عرفها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والنظام الدولي الجديد، وبالتحديد ما عرف بعولمة الجامعات، وهذا ما دفع بالوزارة للقيام بإصلاحات لإخراج الجامعة مما آلت إليه.

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 135- 138.

[2]- عبد الله كبار، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق،" **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** 16 (سبتمبر 2014): 302.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 302- 303.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1998– إلى يومنا)

تميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي، كما ميز هذه المرحلة صدور القانون رقم (99–05) المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي يهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة في المرفق العمومي للتعليم العالي،[1] صدور قرار بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات، إنشاء 06 جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها، إنشاء 06 مراكز جامعية في كل من (ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة) نتيجة تحويل المدارس العليا للأساتذة بتلك المدن، تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات وإنشاء جامعة بومرداس.[2]

وما ميز علاقة الجامعة مع محيطها المهني والاجتماعي خلال هذه المرحلة، أنها شهدت محاولة جديدة لبناء علاقات وطيدة بينهما، حيث شرعت الجامعة في هذه الفترة في إعادة النظر في سياسة التكوين التي هي بصدد انتهاجها حتى تتمكن من تخريج أطر مكونة تكوينا قويا لصالح القطاع الإنتاجي، وفعلا شهدت الجامعة في هذه المرحلة عملا واسعا لإثراء البرامج الجامعية حتى تكون أكثر استجابة لمطالب التنمية الوطنية بمساهمة أفراد القطاع الإنتاجي نفسه، كما شهدت عملا واسعا آخر لإعداد الأساتذة الجامعين إعدادا بيداغوجيا عاليا حتى يتمكنوا من رفع فعالية التكوين الجامعي، وتمثل هذا العمل في الملتقيات البيداغوجية التي نظمتها مؤسسات التعليم الجامعي المختلفة (جامعات– مراكز جامعية– معاهد تعليم عالي...)، وفي الملتقيات الوطنية التي نظمتها وزارة التعليم العالي، وفي الورشات التدريبية التي نظمتها وزارة التعليم العالي نفسها خارج الوطن (فرنسا).[3]

[1]– باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 29.

[2]– بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 79.

[3]– بوعبد الله، مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 4– 5.

كما تم اعتماد فرقة بحث مكلفة بإنجاز سلسلة من الأبحاث حول تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية، لأجل العمل على تحقيق الانسجام بين برامج التكوين والتعلم مع العمل واحتياجات المجتمع الجزائري.[1]

وإلى جانب الانفجار المعرفي الذي شهدته هذه المرحلة، شهدت البلاد اضطرابات سياسية كان لها انعكاس واضح على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير واضح في توجهات السوق، الأمر الذي دفع بالمنظومة الجامعية إلى إعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين.[2]

- إصلاحات قطاع التعليم العالي في ظل نظام LMD:

عرفت الجامعة الجزائرية مسار إصلاح جذري مع إقرار نظام الـ LMD الذي يهدف إلى إدخال الجامعة الجزائرية في عهد الانفتاح والعصرنة وإحداث نقلة نوعية في مجال التعليم والتكوين، والانتقال من المقاربة الكمية إلى المقاربة النوعية، من خلال تطوير أنماط جديدة في مجال التعليم على غرار التعلم عن بعد، التعليم الإلكتروني والمحاضرات المرتبة عن بعد، التواصل مع مختلف الجامعات العالمية، إضافة إلى تحيين كافة النشريات وتوفير المادة العلمية التي تتماشى وسرعة التحولات التي تعرفها مختلف المعارف والعلوم.[3]

نشأ نظام (LMD) في الدول الأنجلوساكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في دول أمريكا الشمالية وكندا والجامعات البريطانية، دخل هذا النظام حيز التنفيذ

---

[1]- لونيس، تغليت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 236.

[2]- ليلى زرقان، "إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس – سطيف–،" **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، 16 (ديسمبر 2012): 05.

[3]- "قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم، وتحديات تنتظر..،" **الأبحاث الاقتصادية** 12 (2009): 28.

في أوروبا في السنوات الأخيرة ابتداء من 1998 في السربون، منذ أن شرعت 40 وزارة لدول أوروبية في إصلاح أنظمتها الجامعية، وكان تطبيقه في أوروبا حصيلة عدة اجتماعات ومؤتمرات على مستوى الدول الأوروبية.[1]

في الجزائر تم التخلي نهائيا عن النظام الكلاسيكي ابتداءا من الموسم الجامعي 2010-2011، وتعويضه بنظام (LMD) وتعميم هذا الأخير في كافة المؤسسات الجامعية، هذا الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام (LMD) يعتبر حتمية لخلق الظروف التي تمكن جامعتنا من رفع التحديات التي أفرزها مجتمع المعرفة والاتصال الذي برز بقوة، ولإتاحة الفرصة أمام الجامعة للقيام بالدور الفعال في عملية التنمية.[2]

وقد "عكفت الجامعة الجزائرية وبعد تبنيها لنظام الـ LMD إلى إدخال أنظمة تسيير حديثة على غرار نظام المعلومات النظامي المندمج (الذي يضمن تواصلا أكبر وتسييرا أفضل وأسرع)، ناهيك عن إقامة نظام متكامل لإدارة الجودة في التعليم العالي، من خلال إنشاء هيئة وطنية لتقييم أداء المؤسسات الجامعية وضمان جودة التكوين في هذه المؤسسات والرفع من مستوى التأطير، إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم هيئات البحث وبرامجه وأنشطته...، يضاف إلى ذلك انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الخارجي وعلى العالم، وتطوير وتأهيل كافة الهياكل والمنشآت القاعدية التي تضمن للجامعة الجزائرية أن تصبح بوابة الانفتاح والعصرنة في عهد التحولات السريعة الكبرى"[3]

[1]- بن غنيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 167.

[2]- شعيب شنوف، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف" في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية** (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص. 493.

[3]- "قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم، وتحديات تنتظر..." **مرجع سبق ذكره**، ، ص ص. 28- 29.

- هيكلة نظام الـ (LMD):

يرتكز الإصلاح الجديد في مجال التكوين على ثلاثة أطوار كما في جاء في المادة 06 من القانون رقم (08-06) المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، "يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي دراسات منظمة في شكل ثلاثة (3) أطوار ويساهم في التكوين المتواصل.[1]

أولا- طور الليسانس: ويتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على 6 سداسيات،[2] وهي شهادة تحضر في 3 سنوات.

وينقسم إلى صنفين:[3]

أ- **شهادة ليسانس مهنية:** ويتلقى فيها الطالب تكوينا يؤهله للاندماج المباشر الحياة العملية.

ب- **شهادة ليسانس علمية- أكاديمية:** وهي التي تفتح الطريق أمام الطالب للتوجه نحو دراسات الماستر.

وتشير المادة 07 من القانون التوجيهي إلى أن الطور الأول يهدف إلى تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات تفتح منافذ على نشاط قطاعات مختلفة، وإلى تمكينه من تقييم قدراته في استيعاب الأسس العلمية المطلوبة لكل شعبة من شعب التكوين، وجمع العناصر المساعدة على اختيار مهني، وكذلك التمكين من توجيه الطالب حسب قدراته مع احترام رغباتهم

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 05- 99 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، ص. 38.

[2]- زهية بختي، أمحمد بن العربي، "تحسين الجودة في التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل م د،" **مجلة العلوم الاجتماعية** 26 (2017): 162.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د**، جوان 2011، ص. 15.

إما للتكوين في الطور الثاني وإما الالتحاق بعالم الشغل"، ويتوج الطور الأول بشهادة الليسانس حسب ما أشارت إليه المادة 10 من نفس القانون."[1]

ثانيا: طور الماستر: تحضر هذه الشهادة خلال سنتين بعد الليسانس، وتنقسم بدورها إلى قسمين:[2]

أ- **ماستر مهنية:** تؤهل حاملها إلى الحياة العملية مباشرة، بشرط أن تراعى فيها البرامج التكوينية للجانب المهني.

ب- **ماستر البحث (أكاديمية):** تسمح لحاملها بمواصلة الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه.

و"يتوج الطور الثاني بشهادة الماستر."[3]

ثالثا: طور الدكتوراه: إن الطور الثالث هو تكوين للبحث عن طريق البحث، ويتوج بشهادة الدكتوراه التي يتم التحصل عليها بعد مناقشة أطروحة أو تقديم مجموعة أعمال علمية أصيلة.[4]

وبذلك فإن الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي (الليسانس والماستر والدكتوراه)، هي شهادات وطنية تمتلك الدولة وحدها صلاحية تسليمها والاعتراف بمعادلتها حسب ما ورد في المادة 21 من نفس القانون.

[1]- قانون رقم 08- 06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص. 38.

[2]- الهذبة مناجلية، "التعليم العالي في الجزائر وتلبية حاجات سوق العمل،" في **التعليم العالي وتنمية المجتمع**، تحرير. عبد الرزاق بني هاني (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 609.

[3]- قانون رقم 08- 06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص. 39.

[4]- نفس المرجع والصفحة.

وإن أهم ما يميز النظام الجديد (LMD):[1]

1- **هيكلة جديدة للتعليم:** وهي هيكلة تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق الشغل، تتمحور في ثلاث أطوار (الطور الأول يتوج بشهادة الليسانس، الطور الثاني يتوج بشهادة الماستر، الطور الثالث يتوج بشهادة الدكتوراه).

2- **إعادة تنظيم التعليم:** ينظم التعليم العالي في شكل سداسيات، يتضمن وحدات تعليمية وتجمع التكوينات في ميادين تكوين، هذه الأخيرة عبارة عن بناء متجانس يغطي عدة تخصصات، تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين وتتفرع إلى: ميدان، فرع، تخصص.

3- **مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية:** حيث ينبغي أن تكون محتويات البرامج مصممة لتستجيب لتلبية حاجات المجتمع واقتصاد البلاد.

4- **تقييم وتأهيل عروض التكوين:** قدم الإصلاح ديناميكية جديدة في بناء عروض التكوين العالي، فعرض التكوين في الليسانس ذو غاية إما أكاديمية أو مهنية، أما عرض التكوين في الماستر فيرتكز أساسا على مخابر البحث للجامعة، والذي يتفرع إلى توجهين: توجه ذو غاية أكاديمية وتوجه ذو غاية مهنية.

مما سبق عرضه، يتضح أنه وبالرغم من العراقيل والمشاكل التي واجهتها الجامعة الجزائرية، إلا أنه ومما لاشك فيه أن للإصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في سبيل النهوض بقطاع التعليم العالي وتفعيل دوره في المجتمع، كان لها الفضل -ولو لفترات معينة- في توطيد العلاقة بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي.

[1]- قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم، وتحديات تنتظر..،" **مرجع سبق ذكره**، ص. 28.

المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية للجامعة الجزائرية

لا يمكن لأي مؤسسة مهما اختلف طابعها الاستغناء عن الهيكلة التي تقوم بالتنظيم والتنسيق بين المهام والأفراد وكذا ترشيد العمل بمختلف الموارد المالية والمادية بالمؤسسة، بدورها المؤسسة الجامعية تبني لنفسها هيكلة تنظيمية معينة توضح سير العمل والقرارات والمهام، وبالحديث عن التنظيم الهيكلي للجامعة الجزائرية، نجده ينقسم إلى أربع مصالح.[1]

1- مصالح رئاسة الجامعة: يسير الجامعة مدير يطلق عليه أيضا عميد الجامعة، أما في النصوص القانونية فيطلق عليه "رئيس الجامعة"، ويساعده في التسيير نواب وعمداء الكليات.[2]

وتضم رئاسة الجامعة تحت سلطة رئيس الجامعة ما يأتي:[3]

- نيابات رئاسة الجامعة، التي يحدد عددها وصلاحياتها مرسوم إنشاء الجامعة.
- الأمانة العامة للجامعة.
- المكتبة المركزية للجامعة.

وتعد رئاسة الجامعة الوحدة الأساسية والرئيسية المحركة للجامعة، حيث تناط لها مهام تخدم هذا الغرض، فنجد من مهام رئيس الجامعة حسب ما حدده المشرع الجزائري أنه مسؤول عن السير العام للجامعة مع احترام صلاحيات هيئاتها الأخرى، وبهذه الصفة يتولى ما يأتي:[4]

- تمثيل الجامعة أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية.

---

[1]- باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 33.

[2]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 91- 92.

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **مرجع سبق ذكره**، ص. 08.

[4]- المرجع نفسه، ص ص. 8- 9.

– يبرم كل صفقة واتفاقية وعقد واتفاق، في إطار التنظيم المعمول بهما في مجال التعليم والتمدرس.

– هو الآمر بالصرف الرئيسي لميزانية الجامعة.

– يصدر تفويض اعتمادات التسيير إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد والملحقات عند الاقتضاء.

– يعين مستخدمي الجامعة الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

– يتخذ كل تدبير من شأنه أن يحسن نشاطات التكوين والبحث للجامعة، مع مراعات صلاحيات هيئاتها الأخرى.

– يسهر على احترام النظام الداخلي للجامعة، الذي يعد مشروعه ويقدمه إلى مجلس الإدارة ليوافق عليه.

– يكون مسؤولا على حفظ الأمن والانضباط داخل الجامعة.

– يمنح الشهادات بتفويض من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

– يضمن حفظ الأرشيف وصيانه.

عمل رئيس الجامعة يكون بالاشتراك مع نوابه الذين تخصص لهم مهام مدروسة بشكل يتكامل وسير عمل الجامعة، فنجد:

أ– **نائب مكلف بالقضايا البيداغوجية والتطوير والرسكلة:** ويمكن حصر المهام المنوطة به في:[1]

– تتبع القضايا المتعلقة بسير التدريس والتربصات المنظمة من قبل الجامعة.

– الحرص على حسن التنظيم وتطوير طرق تقويم المعلومات.

– دراسة واقتراح كل الإجراءات التي بإمكانها ترقية وتطوير الرسكلة والتكوين المستمر في الجامعة.

وتساعده في مهامه مصلحة البيداغوجيا، ومصلحة التطوير والرسكلة والتكوين المستمر.

[1]– بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 92.

ب- نائب مكلف بالترقية العلمية والتقنية والعلاقات مع الخارج: ومن مهامه:[1]

- ترقية وتنظيم ومتابعة علاقات الجامعة مع مجالات النشاطات الأخرى، جامعات ومؤسسات التعليم العالي سواء في الداخل أو في الخارج.

- ترقية وتنظيم تبادل الأساتذة والطلبة والوثائق.

- تنظيم اللقاءات والملتقيات العلمية، الوطنية والدولية.

- إثراء ودفع انسجام الجامعة مع محيطها، عن طريق تعزيز نشاطات التكوين والإنتاج العلمي.

- تنسيق مشاريع مخطط بحث الجامعة وكلياتها.

يساعد النائب في مهامه مصلحة ما بعد التدرج والبحث العلمي والتقني، ومصلحة العلاقات الخارجية وتنظيم النشاطات العلمية.

ج- نائب مكلف بالتخطيط والتوجيه والإعلام: من بين الوظائف المسندة إليه: السهر على تنظيم وثائق إدارة الجامعة، إعلام الطلبة عن التخصصات وفرص العمل، وضع برامج للتجهيزات والبناءات الجامعية، إضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى، ويساعده في تأدية مهامه مصلحة التخطيط والتوجيه والإحصائيات ومصلحة برامج التجهيز والبناء.[2]

إضافة إلى نواب المدير نجد "الأمانة العامة للجامعة" والتي توضع تحت مسؤولية أمين عام يكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته والمصالح الإدارية والتقنية المشتركة وتسييرها الإداري والمالي، وبهذه الصفة يتلقى تفويضا بالإمضاء من رئيس الجامعة. يتم تعيين الأمين العام بموجب مرسوم بناء

[1]- نفس المرجع والصفحة.

[2]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 93.

على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة من بين الموظفين المنتمين على الأقل إلى رتبة متصرف أو ما يعادلها والذين يثبتون خمس (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة.[1]

يساعد الأمين العام للجامعة مصالح تتمثل في: نيابة مديرية المالية والوسائل، نيابة مديرية المستخدمين، نيابة مديرية النشاطات الثقافية والرياضية، مكتب البريد.[2]

2- مصالح الكليات:

تتكون الجامعة من كليات، يختلف عددها من جامعة إلى أخرى حسب حجمها وعدد طلبتها والاختصاصات المفتوحة بها، وتتمثل في المصالح التي تخدم الكلية والأقسام.[3]

المسؤول الأول عن التسيير الإداري والبيداغوجي للكلية هو عميد الكلية، الذي يساعده في تجسيد مهمته رؤساء الأقسام إضافة إلى المجلس الإداري والمجلس العلمي للكلية، اللذان يساعدانه في اتخاذ القرارات المهمة في الكلية.[4]

3- مجالس الجامعة: هناك مجلسان:

أولا- مجلس الإدارة: والذي يقوم بالتداول على مخططات تنمية الجامعة على المدى القصير والمتوسط والطويل، اقتراحات برمجة أعمال التكوين والبحث، اقتراحات برامج التبادل والتعاون العلمي الوطني والدولي، الحصيلة السنوية للتكوين والبحث للجامعة، مشاريع الميزانية وحسابات الجامعة، مشاريع مخطط

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص. 09.

[2]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 93.

[3]- المرجع نفسه، ص. 95.

[4]- نفس المرجع والصفحة.

تسيير الموارد البشرية للجامعة، اتفاقات الشراكة مع مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، قبول الهبات والوصايا والتبرعات والإعانات المختلفة...، فهو مكلف بدراسة واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين سير الجامعة وتسهيل تحقيق أهدافها.[1]

وبذلك يكون لمجلس الإدارة مهمة ترقية وإنماء الجامعة، خاصة في المجالات الإدارية وتخطيط السياسات التسييرية.[2]

ثانيا- المجلس العلمي: ويتشكل من رئيس الجامعة ونوابه، عمداء الكليات، مديري المعاهد ومديري الملحقات إن وجدت، رؤساء المجالس العلمية للكليات والمعاهد، مديري وحدات البحث إن وجدت، مسؤول المكتبة المركزية للجامعة، ممثلين اثنين عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخبان من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة، شخصيتين خارجيتين يكونان أستاذين تابعين لجامعات أخرى.[3]

ويناقش هذا المجلس عموما اقتراحات وتوجيهات سياسة البحث ومشاريع إنشاء أو تعديل أو حل الكليات والمعاهد والأقسام، بالإضافة إلى برامج شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ومهام أخرى ترتبط بالمخططات السنوية للتكوين والبحث والتظاهرات العلمية للجامعة. كما ويوجه اهتمامه أساسا إلى البحث العلمي وتنميته وإنماء الجانب الثقافي للجامعة من خلال التظاهرات المنظمة، وكذا خلق التواصل مع القطاعات خارج الجامعة خاصة القطاعات السوسيو-اقتصادية.[4]

.

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص. 07.

[2]- باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 37.

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 7- 8.

[4]- باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 37.

أ- **تركيبة المجلس العلمي في الجامعة:** بموجب المرسوم رقم 83-544 المؤرخ سنة 1983 يتكون المجلس العلمي في الجامعة من: مدير الجامعة رئيسا، نواب مدير الجامعة، مديري المعاهد، رؤساء المجالس العلمية في المعاهد، مديرو وحدات البحث في المعاهد إن وجدت، ممثل ينتخبه الأساتذة. ويمكن للمجلس العلمي في الجامعة أن يستشير أي شخص يفيده في مداولاته بسبب اختصاصاته.[1]

عدلت تركيبة المجلس بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ سنة 1998، كما يلي:[2]

مدير الجامعة رئيسا، نواب مدير الجامعة، عمداء الكليات، رؤساء المجالس العلمية للكليات، ممثل واحد من الأساتذة لكل كلية ينتخب من بين الأساتذة ذوي الرتبة العليا، مسؤول المكتبة الرئيسية.

ثم طرأ تعديل على تركيبة المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 غشت 2003 كما يلي:[3]

رئيس الجامعة رئيسا، نواب رئيس الجامعة، عمداء الكليات، مديري المعاهد ومديري الملحقات إن وجدت، رؤساء المجالس العلمية للكليات والمعاهد، مديري وحدات البحث إن وجدت، مسؤول المكتبة المركزية للجامعة، ممثلين اثنين (02) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخبان من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة، شخصيتين خارجيتين يكونان أستاذين تابعين لجامعات أخرى، يمكن للمجلس العلمي استدعاء أي شخص من شأنه مساعدته في أعماله نظرا لكفاءته.

---

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 83- 544 مؤرخ في 17 ذي الحجة 1403، **مرجع سبق ذكره**، ص. 2423.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98- 253 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت 1998، يعدل ويتمم المرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1403الموافق 24 سبتمبر 1983، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 26 ربيع الثاني 1419هـ، 19 غشت 1998، ص. 06.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-279 المؤرخ 23 غشت 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 8- 9.

ب- مهام المجلس العلمي للجامعة:

يبدي المجلس العلمي للجامعة بآرائه وتوصياته فيما يأتي: [1]

- المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتعليم والبحث العلمي بالجامعة.
- المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعديل أو حل معهد أو وحدات للبحث.
- برامج المبادلات والتعاون العلمي بين الجامعات.
- برامج التظاهرات العلمية والتقنية، التي تعمل على تنظيمها الجامعة.
- قائمة التأهيل لوظائف نواب مدير لجامعة.
- الحصائل العلمية للبحث والتعليم بالجامعة.

عدلت مهام المجلس بمرسوم تنفيذي سنة 1998 كما يلي:[2]

- المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتعليم والبحث العلمي بالجامعة.
- المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعديل أو حل الكليات والمعاهد والأقسام أو وحدات البحث.
- المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعديل أو حل معهد أو وحدات للبحث.
- برامج المبادلات والتعاون العلمي بين الجامعات.
- الحصائل العلمية للبحث والتعليم بالجامعة.
- برامج شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- برامج التظاهرات العلمية والتقنية التي تنظمها الجامعة.

[1]- مرسوم رقم 83- 544 مؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983، **مرجع سبق ذكره**، ص. 2423.

[2]- علي عزوز، "دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية" جامعة الجزائر 1، 23- 24- 25- 26 أفريل 2012)، ص. 238.

كما ويقترح توجيهات سياسات البحث والوثائق العلمية والتقنية في الجامعة.

ثم عدلت مهام المجلس بمرسوم تنفيذي سنة 2003، والذي يبدي رأيه على وجه الخصوص في:[1]

- المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتعليم والبحث بالجامعة.

- المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعديل أو حل الكليات والمعاهد والأقسام وعند الاقتضاء، الملحقات وحدات البحث ومخابر البحث.

- برامج التبادل والتعاون العلمي الوطني والدولي.

- حصائل التكوين والبحث للجامعة.

- برامج شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاجتماعية- الاقتصادية.

- برامج التظاهرات العلمية للجامعة.

- أعمال تثمين نتائج البحث.

- حصائل ومشاريع اقتناء الوثائق العلمية والتقنية.

- يقترح توجيهات سياسات البحث والوثائق العلمية والتقنية للجامعة.

كما يبدي رأيه في كل المسائل الأخرى ذات الطابع البيداغوجي والعلمي التي يعرضها عليه رئيسه.

4- المصالح العامة للجامعة: وتتمثل في المكتبة الجامعية، مركز التعليم المكثف للغات، مركز الطبع والوسائل السمعية البصرية، مركز حسابات الجامعة.[2]

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص. 08.

[2]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 94.

وهي مصالح تخدم أهداف الجامعة بشكل غير مباشر ولا يمكن الاستغناء عنها، لأنها تكمل باقي المصالح لتأدية المهام المناطة بها.[1]

تتميز الهيكلة التنظيمية للجامعة الجزائرية ببعض الخصائص، نذكر منها:[2]

-هيكلة بيروقراطية تجسد اللوائح والقوانين، وتتميز بالصلابة وبتوفرها على علاقات عمودية على حساب العلاقات الأفقية.

- وجود إدارة تشاركية وتظهر من خلال المجالس التمثيلية (اللجان العلمية، مجالس الإدارة ...الخ).

- غلبة الفكر الإداري لشاغلي المناصب في الجهاز الإداري للجامعة على الفكر التعليمي والعلمي، وهو ما أدى إلى إفراغها من محتواها وأبعدها عن هدفها، خاصة وأن كل فرد أصبح يبحث من خلالها على اكتساب سلطة تمكنه من جعلها منبرا لفرض أفكاره، الأمر الذي جعل الجامعة مسرحا لصراعات خفية واسعة، بحثا عن خدمة المصالح الشخصية.

- غياب أساليب الإدارة الحديثة، كأسلوبي الإدارة بالأهداف والإدارة في شكل حلقات الجودة.

مما سبق عرضه، يتضح أن الجامعة الجزائرية تعتبر من أقدم جامعات العالم العربي، وحتى تكون الجامعة في مستوى مطامح المجتمع عملت الحكومة بعد الاستقلال على تبني حزمة من الإصلاحات بغية ربط مخرجات الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي والنهوض بتنمية المجتمع المحلي.

وبما أن الهيكل التنظيمي يسمح للجامعة بخلق الانسجام بين مكوناتها المختلفة، مما يساعد على تجنب الخلط في المهام وتحقيق قدر أكبر من العقلانية في استخدام مواردها، فإنه يتعين على الجامعة اتخاذ إجراءات التحديث في هيكلها التنظيمي، لتمكينها من مواجهة تحديات عصر المعرفة، خاصة وأن البيئة الجامعية أصبحت أكثر تعقيدًا.

[1]- باشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 37.

[2]- المرجع نفسه، ص. 38.

المبحث الثاني: وظائف الجامعة الجزائرية

تعتبر الجامعة مؤسسة محورية في كل مجتمع لما تقوم به من وظائف تعليمية تكوينية، وظيفة البحث العلمي ووظيفة خدمة المجتمع والعمل على تنميته، فهي من يتولى إعداد وتخريج العنصر البشري المعني بتسيير المجتمع وتحقيق مصالحه.

المطلب الأول: وظيفة التعليم (التدريس)

ذكر **س.غول** "أن الجامعة والتربية بصورة عامة لن تكون إلا نباتا غريبا إذا لم تمد جذورها في تاريخ البلد الذي تعمل فيه وفلسفته وثقافته، وإذا لم تستق برامج التعليم والبحث فيها، والكتب والمراجع، أمثلتها من بيئتها المحلية."[1]

إن مخرجات التعليم العالي من طلاب قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع بما يغطي احتياجاته، هو الهدف الذي تسعى إليه الجامعات التي تقوم بتأهيلهم وإعدادهم الإعداد الجيد، الذي يساعدهم فيما بعد على العمل على تنمية المجتمع ولتجني ثمار ذلك قطاعات سوق العمل، لذلك فإن حسن اختيار المدخلات يؤدي إلى تحقيق المخرجات السليمة، ذلك أن نظرة القطاع الخاص لخريج الجامعة تغيرت عن السابق، بحيث يستند في اختياره على كفاءة الخريج ومهارته، الأمر الذي يحمل الجامعة مزيدا من الاهتمام بالطلبة والعمل على إعدادهم بصورة جيدة، تساعد على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق متطلبات سوق العمل.[2] "

وقد حققت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا مجموعة هامة من الإنجازات على مستوى الهيكلة والإطار البشري، كما شكلت على الدوام خزانا لإمداد الإدارات والمؤسسات والشركات العمومية

[1]– ملكة أبيض، "التعليم العالي: تغيرات في السياق واستجابات لاحقة،" **مجلة اتحاد الجامعات العربية** 25 (14 يناير 1990): 14.

[2]– التركستاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 207– 208.

والخاصة بالإطار البشري."[1] حيث ومنذ الاستقلال تبنت الجزائر سياسة هامة لسد الفراغ في الكفاءات واليد العاملة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وعملت على توفير ذلك في وقت قياسي لدفع عجلة التقدم إلى الأمام، فقامت بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التكوين المختلفة وتجهيزها بالوسائل الضرورية مستعينة بأعداد هائلة من الأساتذة الجزائريين والأجانب للإشراف على العملية التكوينية.[2]

ولا ينكر إلا جاحد جهود الجامعة في تخريج أعداد كبيرة من الإطارات والنخب التي بلغت بمستواها الأكاديمي العالمية،[3] إلا أن هذه الإنجازات رافقتها مجموعة من الاختلالات على كافة الأصعدة وهذا باعتراف الوصاية ذاتها، فقد ورد في ديباجة وثيقة إصلاح التعليم الجامعي الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث لعلمي سنة 2007 ما يلي: "لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية."[4]

أ- البرامج والمناهج:

ولأن جودة التعليم تستدعي تحسين المناهج* وأساليب التعليم والتقويم وبيئة التعلم، كان لابد من الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج الدراسية من حيث المستوى والمحتوى والطريقة والأسلوب،

---

[1]- جمال العيفة، "الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟،" **مجلة التواصل** 22 (سبتمبر 2008): 97.

[2]- قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 59.

[3]- الطاهر ابراهيمي، "الجامعة ورهانات عصر العولمة "الجامعة الجزائرية نموذجا""، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** 08 (2003): 149.

[4]- العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 97.

* المنهج الجامعي يعرف بأنه "جميع مظاهر النشاط والخبرة التي يندمج فيها الطلاب تحت لإشراف وتوجيه الجامعة بقصد الوصول إلى الأهداف المرسومة"، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع، لذا يجب أن يصاغ ويشكل تبعا لحاجات المجتمع التي تتغير تبعا للظروف المحيطة، فإذا لم يتوافق هذا المنهج مع التغيرات المحيطة فإنه بالتأكيد سيفشل في مواجهة حاجات المجتمع الديناميكي.

وهذا نظرا لأهميتها ودورها في تنمية قدرات الطالب على تحديد وحل مشكلاته، والفهم وحسن التقدير لخصائص المهنة وممارساتها والقدرة على الاحتفاظ بالمهارة المهنية.[1]

وبالرجوع إلى المناهج الجزائرية ورغم العديد من التعديلات التي طرأت عليها، إلا أنها في الغالب كانت دون المستوى المطلوب، ويرجع السبب في ذلك إلى:

1- صعوبة إجراء التعديلات على المناهج: بسبب توحيد المناهج الجامعية على مستوى الوطن، فإن أي إجراء أو تعديل يخصها يتطلب إجراءات صعبة ومعقدة في بعض الأحيان، حيث يتطلب إجراء لقاءات واجتماعات على مختلف المستويات بين مختلف المسؤولين في مختلف الجامعات وكذلك اجتماعات مع السلطات المركزية،[2] إضافة إلى أن إعدادها يتم بمعزل عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي أو يتم في بعض الأحيان الاستعانة بمناهج بعض الجامعات الأجنبية،[3] في محاولة لتكييفها مع الواقع الجزائري، وهو ما يؤثر سلبا على عملية التكوين والتحصيل العلمي للطلبة.

2- عدم مسايرة المناهج لمتطلبات المنطقة: إن سعة الجزائر واختلاف خصائصها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، هي عوامل يجب مراعاتها عند إعداد المناهج الدراسية حتى تتكيف هذه الأخيرة مع متطلبات المنطقة، إلا أن وحدتها تمنع أخذ كل هذه الخصائص بعين الاعتبار.[4]

---

[1]- محمود داود الربيعي، **الفكر الإداري المعاصر في التربية والتعليم** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2012)، ص. 251.

[2]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 85- 86.

[3]- خالد حمد، "الجامعة والمحيط المجتمعي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق" جامعة ورقلة، 07- 08 مارس 2012)، ص. 04.

[4]- بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 86.

3- جمود المناهج: إن وحدة المناهج في مختلف التخصصات على المستوى الوطني ومركزية اتخاذ القرار فيما يخص تعديلها وتطويرها، أدى إلى جمودها وبالتالي عدم مسايرتها للتغيرات التي تحدث بالمحيط،[1] كما وأدى الطابع النمطي الذي يغلب عليها إلى غلق المجال أمام الإبداع والابتكار الفردي.[2]

كل هذه الأسباب جعلت من المناهج الجزائرية غير متماشية مع بيئة المجتمع الجزائري من جهة، ومع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق كان لابد من ربط برامج التعليم العالي بالتنمية، ومراجعة شاملة ومستمرة للمناهج التعليمية بتحديثها وتنقيحها من حيث المادة العلمية وطريقة عرضها وترتيبها، وفوق محتوى المناهج والمادة العلمية فإن طريقة العرض والترتيب وطريقة التدريس والتقويم لها دور أساسي في تحرير العقل وتنمية القدرات الإبداعية والتفكير، وخلق إنسان مبدع قادر على التفكير الاستقلالي، هذا الإنسان هو عماد التنمية.[3] وهو ما دفع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في إطار النظام الجديد (LMD) إلى فرض فكرة تجديد المقاييس والمحتويات وتحيينها كل أربع سنوات.[4]

ب- التأطير: حسب المنسق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي "الكناس" **عبد الحفيظ ميلاط** فإن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني عجزا في التأطير، فخلال الموسم الدراسي 2018/2017 بلغ العجز في التأطير على المستوى الوطني 40 ألف أستاذ جامعي، مبرزا استحالة تمكن 63 ألف أستاذ من تأطير مليون و700

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 86.

[2]- الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي" جامعة الزرقاء، 9- 11 فبراير 2016)، ص. 416.

[3]- علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة "الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد قطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص. 100.

[4]- العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 97.

ألف طالب على مستوى الوطن، وهو مؤشر على عمل الجامعة الجزائرية دون مستوى المقاييس العالمية.[1] ذلك أن المعدل المثالي والنسبي بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة هو (1:15)،[2] وأي زيادة عن هذا المعدل من شأنها أن تنعكس بالسلب على نوعية التكوين، حيث أنها تنقص من جودة العملية التعليمية.

فعلى الرغم من العدد المتزايد للأساتذة إلا أن العديد من الفروع الجامعية لا تزال تعاني من العجز في التأطير،[3] فنجد معامل التأطير قد وصل خلال سنة 2015/2014 إلى معدل أستاذ واحد لكل 23 طالب،[4] لتبقى مسألة التأطير أحد أهم تحديات التعليم العالي في الجزائر.[5]

[1]– وفاء مرشدي، "الكناس يكشف عن عجز بـ 40 ألف أستاذ و 300 ألف طالب دون مقعد،" **جريدة الجزائر**، ع. 1929، 27 سبتمبر 2017.

[2]– العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 98.

[3]– المرجع نفسه، ص. 97.

[4]– زموري، مرداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 635.

[5]– حميد بوزيدة، "مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر،" في **التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص. 84.

- جدول رقم (01): يوضح تطور معامل التأطير على مستوى قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1970-2015)

	عدد الطلبة المسجلين (التدرج+ ما بعد التدرج)	عدد الأساتذة	معامل التأطير
1971-1970	19734	697	28.3
1975-1974	37139	4041	9.1
1981-1980	61410	7058	8.7
1985-1984	111920	10560	10.5
1991-1990	195317	15171	12.8
1995-1994	252334	14593	17.2
2001-2000	428841	17780	24.1
2002-2001	569929	19275	29.5
2003-2002	616272	20769	29.6
2004-2003	653201	22650	28.8
2005-2004	755463	25229	29.9
2006-2005	780841	27067	28.8
2007-2006	864122	29062	29.7
2008-2007	1000831	31703	31.5
2009-2008	1103823	34470	32.0
2010-2009	1093288	37688	29.0
2011-2010	1138562	40140	28.3
2012-2011	1154804	44448	25.9
213-2012	1192105	48398	24.6
2014-2013	1190249	51299	23.2
2015-2014	1241550	53622	23.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (02 و04)

يظهر الجدول رقم (01) معامل تأطير إجمالي هيئة التدريس للطلبة المسجلين في مرحلة التدرج ومرحلة ما بعد التدرج، وتظهر لنا البيانات أن أدنى معدل تأطير قد سجل خلال العام الجامعي 1974-1975 (1:8.7) ليأخذ في الارتفاع نتيجة الزيادة في عدد الطلبة الذي لم يقابله الزيادة في عدد الأساتذة، كما نلاحظ تراجع معامل التأطير من 9.1 طالب لكل أستاذ في السنة الجامعية (1974-1975) إلى 23.1 طالب لكل أستاذ خلال السنة الجامعية (2014-2015)، هذه النسب المرتفعة من شأنها أن تأثر سلبا على نوعية تكوين الطلبة في الجامعة.

ج- الطلبة: يعد الطالب محور العملية التعليمية التعلمية في جميع الأطوار، والمأمول في كل نظام تعليمي أن يتحصل الطالب على تعليم وتكوين ذو نوعية جيدة، يساعده في فهم مشكلات مجتمعه والمساهمة في حلها، غير أن هذه الطموحات تصطدم بالعدد الهائل للطلبة في واقعنا، ما يطرح الكثير من الإشكاليات أثناء التكوين وبعده، مثل حجم التأطير ونوعيته ومصير مئات الآلاف من حاملي الشهادات بعد تخرجهم.[1]

[1]- العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 98.

- جدول رقم (02): يوضح تطور عدد المسجلين في التعليم العالي خلال الفترة (1962- 2017)

عدد الطلبة المسجلين		السنوات	عدد الطلبة المسجلين		السنوات
في ما بعد التدرج	في التدرج		في ما بعد التدرج	في التدرج	
13367	181350	**1990-1989**	---	2725	**1963-1962**
14853	197560	**1991-1990**	156	3565	**1964-1963**
14607	220878	**1992-1991**	211	5425	**1965-1964**
13942	234397	**1993-1992**	231	6883	**1966-1965**
12791	238091	**1994-1993**	286	7478	**1967-1966**
13949	238427	**1995-1994**	235	8735	**1968-1967**
14740	252347	**1996-1995**	289	9794	**1969-1968**
16941	285554	**1997-1996**	317	12243	**1970-1969**
18126	339518	**1998-1997**	423	19311	**1971-1970**
19225	372647	**1999-1998**	921	23413	**1972-1971**
20846	407995	**2000-1999**	1048	26074	**1973-1972**
22533	446084	**2001-2000**	1205	29465	**1974-1973**
26060	543869	**2002-2001**	1400	35739	**1975-1974**
26279	589993	**2003-2002**	1766	41709	**1976-1975**
30221	622980	**2004-2003**	2310	50097	**1977-1976**
33630	721833	**2005-2004**	2654	51893	**1978-1977**
37787	743054	**2006-2005**	3231	51510	**1979-1978**
43458	820664	**2007-2006**	3965	57445	**1980-1979**
48764	952067	**2008-2007**	5229	66064	**1981-1980**
54924	1048899	**2009-2008**	5429	72590	**1982-1981**
58975	1034313	**2010-2009**	5722	90145	**1983-1982**
60617	1077945	**2011-2010**	7285	97000	**1984-1983**
64212	1090592	**2012-2011**	8597	103223	**1985-1984**
67671	1124434	**2013-2012**	9973	122084	**1986-1985**
70734	1119515	**2014-2013**	11407	143293	**1987-1986**
76510	1165040	**2015-2014**	12288	161464	**1988-1987**

76961	1315744	**2016-2015**	13400	166717	**1989-1988**
76202	1356081	**2017-2016**			
76921	1447064	**2018-2017**			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وفاء تنقوت، فعالية الاستثمار في قطاع التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر – (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة ورقلة، 2018-2019)، ص ص. 147- 148.

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، ص ص. 113- 114.

- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016**، نشرة 2017، ص. 30.

تظهر الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (02)، التزايد المستمر والملحوظ في عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج خلال الفترة 1963-2018، حيث ارتفع عدد الطلبة من 2725 طالب مسجل خلال الموسم الدراسي (1962-1963) إلى 212413 طالب مسجل خلال الموسم الجامعي (1990-1991)، ليستمر العدد في التزايد بشكل متسارع ويصل إلى 1523985 طالب خلال الموسم (2017-2018)، وتعكس هذه النتائج الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تحسين وضعية القطاع والنهوض به، وإلى السياسات المنتهجة من ديمقراطية التعليم ومجانيته، إضافة لزيادة الطلب على التعليم العالي من قبل المتحصلين على شهادة البكالوريا والراغبين في إتمام دراساتهم العليا للحصول على شهادات تأهلهم للاندماج في سوق العمل.

- جدل رقم (03): يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (1962- 2018)

السنة الجامعية	عدد المتخرجين	السنة الجامعية	عدد المتخرجين	السنة الجامعية	عدد الخريجين
1963/1962	-----	**1982/1981**	7800	**2003/2002**	77972
1964/1963	180	**1983/1982**	9584	**2004/2003**	91828
1965/1964	179	**1984/1983**	10237	**2005/2004**	107515
1966/1965	195	**1985/1984**	11713	**2006/2005**	112932
1967/1966	378	**1986/1985**	14097	**2007/2006**	121905
1968/1967	654	**1987/1986**	16645	**2008/2007**	146889
1969/1968	724	**1988/1987**	18110	**2009/2008**	150014
1970/1969	817	**1989/1988**	20493	**2010/2009**	199767
1971/1970	1244	**1990/1989**	22917	**2011/2010**	246743
1972/1971	1703	**1992/1991**	28182	**2012/2011**	288602
1973/1972	2355	**1993/1992**	29336	**2013/2012**	----
1974/1973	2786	**1994/1993**	29341	**2014/2013**	271430
1975/1974	2844	**1995/1994**	31970	**2015/2014**	311976
1976/1975	4661	**1996/1995**	35671	**2016/2015**	292683
1977/1976	5410	**1997/1996**	37323	**2017/2016**	303100
1978/1977	5928	**1998/1997**	39521		
1979/1978	6046	**1999/1998**	44531		
1980/1979	6963	**2000/1999**	52804		
1981/1980	7477	**2002/2001**	65192		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962- 2011**، ص. 123.

- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام، نتائج 2012- 2017**، نشرة 2015- 2016- 2018.

تظهر بيانات الجدول رقم (03) التطور الملحوظ لعدد خريجي مؤسسات التعليم العالي، حيث ارتفع عددهم من 180 في الموسم الجامعي (1963-1964)، إلى 7477 في الموسم (1980-1981)، ليبلغ عدد الخريجين بعد عشرين سنة (2000-2001) 65192، العدد استمر بالارتفاع ليصل الفترة (2016-2017) إلى 303100.، وهي نتيجة طبيعية فالزيادة في المدخلات سيقابلها حتما الزيادة في المخرجات، هذا الارتفاع الهائل في المخرجات يفرض على الدولة مضاعفة جهودها لإدماج هؤلاء الخريجين في سوق العمل.

- جدول رقم (04): يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس حسب الرتب خلال الفترة (1970- 2016)

السنوات	عدد أعضاء هيئة التدريس	رتبة الأستاذ							
		أستاذ تعليم عالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد ومكلف بالدروس		معيد (مساعد)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
71-70	697	54	7.75	119	17.07	96	13.77	428	61.41
75-74	4041	180	4.45	333	8.24	708	17.52	2820	69.78
81-80	7058	349	4.94	616	8.73	2866	40.61	3227	45.72
85-84	10560	491	4.65	703	6.66	4924	46.63	4442	42.06
91-90	15171	636	4.19	907	5.98	9309	61.36	4319	28.47
95-94	14593	658	4.51	742	5.08	10426	71.45	2767	18.96
99-98	16260	889	5.47	1495	9.19	11930	73.37	1946	11.97
00-99	17460	950	5.44	1612	9.23	12907	73.92	1991	11.40
01-00	17780	1126	6.33	1582	8.90	13144	73.93	1928	10.84
02-01	19275	1111	5.76	1829	9.49	14627	75.89	1708	8.86
03-02	20769	1239	5.97	1977	9.52	16295	78.46	1258	6.06
04-03	22650	1446	6.38	2007	8.86	18074	79.80	1123	4.96
05-04	25229	1742	6.90	2382	9.44	20105	79.69	1000	3.96
06-05	27067	1950	7.20	2725	10.07	21500	79.43	892	3.30
07-06	29062	2192	7.54	3013	10.37	23034	79.26	823	2.83

2.74	870	78.21	24794	11.85	3757	7.20	2282	31703	**08-07**
2.08	718	72.06	24839	18.36	6327	7.50	2586	34470	**09-08**
1.43	539	72.60	27361	18.35	6914	7.63	2874	37688	**10-09**
1.30	520	71.70	28782	19.06	7652	7.94	3186	40140	**11-10**
0.96	425	71.97	31990	18.84	8373	8.23	3660	44448	**12-11**
0.90	436	71.24	34479	18.78	9087	9.08	4396	48398	**13-12**
0.73	372	69.03	35412	20.54	10536	9.71	4979	51299	**14-13**
0.57	303	66.51	35663	22.96	12310	9.97	5346	53622	**15-14**
0.58	323	64.34	36070	25.21	14132	9.87	5536	56061	**16-15**

المصدر: نتقوت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 152- 153.

تظهر بيانات الجدول رقم (04)، نموا موجبا في عدد أعضاء هيئة التدريس وإن كان هناك اختلاف في النسب حسب الرتب المشار إليها، فنجد الأساتذة برتبة أستاذ تعليم عالي يمثلون نسبة 7.75% من مجموع الأساتذة خلال الفترة (1970-1971)، لتقترب نسبتهم إلى 10% خلال الفترة 2015-2016، أما الأساتذة برتبة أستاذ محاضر فارتفعت نسبتهم من 17.07% إلى 25.1% خلال نفس الفترة، بالمقابل شهد عدد الأساتذة المساعدين والمكلفين بالدروس ارتفاعا كبيرا، حيث ارتفعت نسبتهم من 13.77% خلال الموسم الدراسي (1970-1971) لتصل إلى 64.34% سنة (2015-2016)، وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة الأساتذة المعيدين من 61.41% إلى 0.58% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: وظيفة البحث العلمي

تعتبر مؤسسات التعليم العالي خزانا للقدرات العلمية البشرية الوطنية، ولهذا يمثل إدماج البحث الجامعي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي هدفا ذا أولوية ينبغي أن تلتف حوله كل الأعمال التي تتمحور حول إعادة تنظيم البحث الوطني، فإذا كان ينبغي منح اهتمام خاص للبحث الأساسي من أجل ترقية المعرفة العلمية، فإنه ينبغي إعطاء مكانة مرموقة للبحث والتطوير، لاسيما بالنظر إلى متطلبات الظرف الاقتصادي والمنافسة الدولية، وهذا هو الشرط الوحيد الذي يضمن للجامعة مساهمة كاملة في دراسة مشاكل مجتمعنا وحلها.[1]

في الجزائر بدأ الاهتمام بالبحث العلمي منذ استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 والإصلاح الذي شهدته الجامعة بدءا من سنة 1971، الذي يقترح إعادة بناء جامعة تساهم في التنمية وتواكب التطور العلمي، لتمثل بعدها سنة 1998 نقطة الانطلاق الحقيقية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بعد إصدار القانون التوجيهي الذي يعتبر البحث العلمي أولوية وطنية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون رقم 08- 05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، المتضمن القانون لتوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998- 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، ص. 23.

1- التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر:

- الجدول رقم (05): يوضح التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية سنة 2012

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	سنة الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الهيئة المؤقتة للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظات الطاقات الجديدة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة العليا للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
أمانة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
أمانة الدولة	1992	وزارة التربية الوطنية	1993
الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث	1993	وزارة التربية الوطنية	1994
الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إلى يومنا هذا
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	2008	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إلى يومنا هذا

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية، 1963-2002** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص. 89.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه حالة عدم استقرار ميزت هيئات البحث العلمي في الجزائر بعد الاستقلال، حيث عرفت هذه الهيئات عمليات حل وإعادة إنشاء 14 مرة في مدة أقل من 50 سنة، هذه الوضعية أثرت سلبا على فعالية الهيئات المشرفة على قطاع البحث العلمي، فلم تكن في مستوى مطامح

الدولة الجزائرية، إلى غاية صدور القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي جاء ليحدد المبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية 1998-2002، والتي ترمي إلى ترقية البحث العلمي وجعله أولوية وطنية وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في الجزائر.

2- تطور الإنتاج العلمي في الجزائر:

بلغ الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين حسب بوابة SCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول في سنة 2017 حوالي 6841 منشور علمي، والذي يبقى أقل من المطلوب بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فحصة الجزائر من الإنتاج العالمي من المنشورات جد ضعيفة، حيث بلغت سنة 2017 حوالي 0.23% بعد أن كانت لا تحوز إلا على 0.03 % سنة 1996، أما على مستوى قارة إفريقيا فبلغت مساهمة الجزائر في سنة 2017 من المنشورات العلمية نسبة 10.14% بعد أن كانت في سنة 1996 تبلغ 3.51%.[1] هذه النسب تعكس تصنيفا غير مشرف لبلد بحجم الجزائر له كل الإمكانيات المادية والبشرية التي تجعل منه في المصاف الأولى.

- **براءات الاختراع:** تطورت عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر بشكل تدريجي، حيث تم تسجيل 116 براءة اختراع سنة 2011، لتنتقل إلى 134 براءة اختراع سنة 2012، ليرتفع عددها وتصل سنة 2013 (168 براءة)، أما في سنة في سنة 2014 فتم تسجيل 174 براءة، ليتم تسجيل 200 براءة اختراع سنة 2016.

[1]- كمال زموري، "تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر "حقائق وآفاق"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة** 04 (ديسمبر 2018): 24- 25.

براءات الاختراع هذه سجلت في مؤسسات التعليم العالي ومراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مسجلة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أكبر عدد من براءات اختراع وصل إلى 91، احتلت جامعة البليدة المرتبة الأولى وطنيا بـ 16 براءة اختراع، تلتها جامعة وهران بـ 10 براءات اختراع، وجامعة تيزي وزو بـ 6 براءات اختراع، هذا بالنسبة لسنة 2015،[1] حافظت جامعة البليدة على المرتبة الأولى وطنيا حتى سنة 2018 بمعدل 20 براءة، تلتها جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بـ 15 براءة اختراع، ثم جامعة بومرداس بمعدل 11 براءة.[2]

- الجدول رقم (06): يوضح عدد براءات الاختراع الخاصة بالباحثين المحليين الوطني (2012-2015)

الرقم	مؤسسات وهيئات البحث	2012	2014	2015	2017-2016	2018
1	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	66	69	91	115	134
2	وحدات ومراكز ووكالات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52	81	83	97	114
3	مراكز ووحدات البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16	18	26	25	27
	المجموع	134	168	200	237	275

Source: Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention 2015 et 2016. **Op.cit**. P. 06.

[1]- MESERS, DGRSDT, **Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et Recueil de brevet d'invention 2015 et 2016,** ALGER. P. 09.

[2]- MESERS.DGRSDT**, Etat des lieux des brevets d'invention des chercheurs algériens,** 2018. P. 06.

- Recueil de brevet d invention, DGRSDT, MESERS, Avril 2014. P. 10.
- Bilan et perspectives, DGRSDT, Op.cit, p. 26.
- MESERS, DGRSDT, Eléments de la propriété intellectuelle et état des lieux des brevets 2017, ALGER, p p. 7,8.
- Etat des lieux des brevets d'invention des chercheurs algériens, RSDT, 2018, p p. 5, 6.

بالرجوع إلى الجدول رقم (06) وإلى الميادين التي سجلت فيها أعلى نسبة من براءات الاختراع، فنجدها في: الفيزياء، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، المعادن، الطاقات المتجددة،الصحة والصناعة الدوائية، الزراعة، الهيدروليك، تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا بشكل عام.[1]

وعلى الرغم مما حققته الجزائر من نتائج في مجال البحث العلمي، وبالرجوع إلى المؤشرات العالمية، نجدها مصنفة في المرتبة 124 عالميا من بين 141 دولة من حيث تقديم براءات الاختراع، وفي هذا الصدد أكد المدير العام لوكالة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية أنه خلال سنة 2012 تم تسليم 700 براءة اختراع، منها 70 فقط لباحثين ومتعاملين جزائريين وأغلبها لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين في الجزائر، وأن نسبة براءات الاختراع التي تم استغلالها فعليا في الجزائر لا تتجاوز نسبة 0.1% من مجموع 100 براءة اختراع مسلمة سنويا.[2]

فوفق "الدليل العربي المركب للبحث والتطوير والابتكار لسنة 2017 فقد حققت الجزائر أداء متواضعا في مجال البحث العلمي والابتكار حيث احتلت المرتبة 15 بمعدل 34.3%، أما في مجال "البحث والتطوير" فقد احتلت المرتبة 17 بمعدل 27.9%، وفي مجال "الابتكار" احتلت المرتبة 16 بمعدل 26.2% والمرتبة 12 بمعدل 51.1% فيما يخص البيئة التمكينية الملائمة والبنية التحتية. في

[1]- Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention 2015 et 2016. **Op.cit**. P. 8.

[2]– كريمة فلاح، مداح عرايبي الحاج، "البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير،" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** 15 (2016): 223.

حين حققت تونس أفضل أداء على مستوى الدول العربية غير النفطية، الأمر الذي يفرض على الدولة إعادة النظر في الرؤى والاستراتيجيات وإعادة هيكلة منظومتها البحثية والتكنولوجية.[1]

وحسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018، احتلت الجزائر المركز 92 عالميا بـ 53.8 نقطة متراجعة بستة مراكز عن تصنيف سنة 2017 الذي احتلت فيه المركز 86، كما جاءت في المرتبة 11 عربيا والثالثة مغاربيا بعد كل من المغرب وتونس، كما جاءت في مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات التي يعتمد عليها المنتدى الاقتصادي العالمي لإعداد التصنيف السنوي، ففي المجال المؤسساتي احتلت المرتبة 120 عالميا، والمرتبة 88 فيما يتعلق بالبنية التحتية، والمرتبة 106 في مجال الابتكار والتطوير، أما مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي فجاءت في المرتبة 111 عالميا. وبالرجوع إلى مجال الابتكار الذي أصبح المحرك الحقيقي للنمو في الدول المتقدمة، نجد مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية ومؤشر البنية التحتية والتكنولوجية قد حقق أداء متواضعا أمام دول عربية ناهيك عن الدول المتقدمة، الشيء الذي يدل على المرتبة المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مجال الابتكار.[2]

3- تطور عدد مخابر البحث العلمي:

عرفت مخابر البحث العلمي تطورا ملحوظا من خلال زيادة عددها، فبعد أن كان عددها 1211 مخبرا سنة 2013 ارتفع عددها ليصل 1358 مخبرا بحثيا سنة 2015، العدد تواصل في الارتفاع ليصل سنة 2019 (1471) مخبرا للبحث.[3]

---

[1]- معتز خورشيد، "المردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار" في **الابتكار أو الاندثار: التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية**، تحرير. أحمد فرحات، رفيق رضا صيداوي (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2018)، ص ص. 316- 317.

[2]- زموري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 21.

[3]- مديرية البحث العلمي التطوير التكنولوجي، "**دليل المخابر البحثية**،" تم تصفح الموقع يوم: 15 مارس 2019.
https://bit.ly/3hyOIBR

4- مردودية البحث العلمي في الجزائر:

أ- انعكاس الإنتاج العلمي على نوعية وتركيبة الإنتاج في الجزائر: إن حقيقة ضعف حجم ونوعية الإنتاج العلمي في الجزائر تتأكد من خلال نوع وارداته، فنجد أن النسبة الأكبر من واردات الجزائر عبارة عن سلع مصنعة تعتمد بنسبة كبيرة على عملية الأبحاث العلمية والتطوير، ويدل ذلك -بالإضافة إلى ضعف حجم ونوعية الأبحاث العلمية- على عدم وجود تقاطعات بين مخرجات البحث العلمي والعملية الصناعية في الجزائر في القطاعين العام والخاص.[1]

كما ولم ينعكس مردود التعليم والبحث العلمي بما فيه الكفاية على ما تصنعه وتصدره الجزائر من سلع ومنتجات، حيث أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية وعدم ربطها بالعملية الصناعية إلى ضعف وغياب الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والتطور التقني كالهواتف، الكمبيوتر، صناعة السيارات وغيرها، وهذا ما يفسر إلزامية اللجوء للخارج لاستيرادها، كما أدت قلة وضعف نوعية البحوث العلمية إلى عدم الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، والاعتماد على سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب.[2]

هذه الوضعية ساهمت في استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي خاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، وفي ظهور نتائج سلبية تمثلت في تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر وهبوط مساهمة الصادرات التحويلية وربط نمو اقتصادها بمصادر داخلية محدودة، إذ لا تزال الثروة الباطنية من نفط وغاز تمثل عماد الصادرات الجزائرية.[3]

---

[1]- تنقوت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 192.

[2]- المرجع نفسه، ص. 193.

[3]- نفس المرجع والصفحة.

- الجدول رقم (07): يوضح تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع لمصنوعة خلال الفترة (2000-2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	4.17	0.62	1.06	2.29	1.05	1.48	1.62	0.72
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	0.66	0.63	0.5	0.16	0.13	0.19	0.16	0.15

المصدر: تنقوت، **مرجع ذكره**، ص. 195.

يوضح الجدول أعلاه ضعف صادرات السلع التكنولوجية المعتمدة على عملية البحث والتطوير في الجزائر، نتيجة لضعف عملية الإنتاج والبحث العلمي.[1]

ب- انعكاسات الإنتاج المعرفي على مؤشر اقتصاد المعرفة:

وفقا لتصنيف الدول بناءا على مؤشر اقتصاد المعرفة* وبالاعتماد على آخر تقرير أنجز سنة 2012، سجلت الجزائر تحسنا طفيفا في قيمة المؤشر بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.40% خلال 12 سنة، حيث انتقل من 2.85% سنة 2000 إلى 3.79% سنة 2012، وعلى الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن الدول المتأخرة في مجموع الدول ذات الدخول المتوسطة، حيث نجد أن قيمة هذا المؤشر للجزائر أقل من قيمة المؤشر للدول متوسطة الدخل التي بلغت 5.10%، وهو ما يمكن أن يعكس بشكل

[1] - تنقوت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 195.

* الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.

جزئي ضعف حجم ونوعية البحث العلمي، مع وجود نظام روابط ضعيف أو غير فعال بين المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي للاستفادة من مخرجاتها البحثية.[1]

وفي هذا الصدد يمكن القول أن مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في الجزائر تظهر في حدوث التنمية على المستوى الفردي، بحيث نجد أنفسنا أمام تحسين وارتقاء لمواقع وأدوار الأفراد لمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، يقابله ركود تنموي لم تنتقل فيه التنمية إلى المجتمع الشامل الذي ظل عاجزا عن استيعاب حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل.[2]

فالبحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول وفق المقاييس الدولية،[3] فوفق تقرير التنافسية العالمي نجد الجامعات الجزائرية غائبة عن أشهر مؤشرات التصنيف للجامعات العالمية منها تصنيف شانغهاي الدولي لأفضل 500 جامعة على المستوى العالمي لسنة 2018، كما وغابت عن تصنيف أرقى الجامعات العالمية سواء الغربية أو العربية، وهذا من خلال ما نشره موقع ويبومتريكس لسنة 2018، متذيلة مؤخرة الترتيب فكانت أفضل جامعة جزائرية "الإخوة منتوري قسنطينة 1" في المرتبة 1792 عالميا وفي المرتبة 28 إفريقيا. هذه التصنيفات تصنف الجزائر في مراتب متأخرة وغير مشرفة، كما ولا تعكس النتائج المأمولة رغم ما تخصصه الدولة من ميزانيات ضخمة لقطاع التعليم العالي.[4]

---

[1]– تنقوت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 196.

[2]– توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، "الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات" جامعة قالمة، 29– 30 أفريل 2018)، ص. 06.

[3]– عزي، إبراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 415.

[4]– زموري، **مرج مرجع سبق ذكره**، ص. 24.

فالجامعات العربية والجزائرية على وجه الخصوص يطغى عليها الجانب التدريسي أكثر من البحثي، وهو ما أشار إليه صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية إلى أن جامعاتنا حديثة العهد ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية، وهي جامعات تعليمية بالدرجة الأولى.[1]

المطلب الثالث: وظيفة خدمة المجتمع

يقول **عبد الرحمان عيسوي:** الجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.[2]

وإن الباحث في وضعية الجامعة من حيث الإنجازات والإخفاقات في العالم الثالث بتجرد وموضوعية، يصل إلى أنها ليست على قدر واحد من الحضور، فقد تزيد أو تقل كفة الإنجازات من بلد إلى آخر، لكن بالعموم تبقى الصورة متقاربة ومطبوعة بقلة الفعالية الإبداعية وتشرذم الجهود وصراع الاتجاهات بين الفاعلين وصناع القرار، وبصعوبة المزاوجة بين العناية بالمشكلات الداخلية والقضايا المطروحة على المستوى العالمي، كل ذلك يؤكد حقيقة العلاقة بين الجامعة والمجتمع الذي تنتسب إليه، والذي عنه ينبثق دورها وأهدافها وإمكاناتها على الإنجاز في مختلف مجالاته، بدءا بالتكوين والبحث إلى مهمات البناء والتنمية والمشاركة في رسم نموذج العلاقات الدولية.[3]

[1]– العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 96.

[2]– الميلاد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 35.

[3]– ابراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 147– 148.

وقد عمد قطاع التعليم العالي إلى إصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا، يتمثل من جهة في تطلع المواطنين خاصة فئة الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي، بالاستفادة من تكوين عال نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة، من خلال إمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع، مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية، كل هذه الدوافع أدت إلى تبني نظام: ليسانس– ماستر– دكتوراه.[1]

وعلى الرغم أن الجامعة الجزائرية لم تعلن بشكل رسمي عن الوظيفة الثالثة في برامجها وخططها، غير أننا نلحظ بعض صور وأشكال هذه الوظيفة من خلال الأبعاد الثلاث لهذه الوظيفة والمتمثلة في: التعليم المستمر، نقل التقنية والابتكار والمشاركة المجتمعية.[2]

أولا: تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد التعليم المستمر

من بين أهم المشاريع والمبادرات التي تندرج ضمن هذا البعد:[3]

– "إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد سنة 2005، والذي يرمي إلى وضع الجامعة الجزائرية في تناغم مع نظام التعليم العالي الدولي، والذي شرعت فيه بعض الجامعات الجزائرية، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN)، غير أن تطبيقاته العملية قليلة جدا."

– استحداث معايير تقييم أداء جديدة تهتم بانخراط كبار السن في التعليم الجامعي، حيث نص المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ميدان التكوين المتواصل على

[1]– "قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم، وتحديات تنتظر..، **مرجع سبق ذكره**، ص. 29.

[2]– أحمد بنقيب، هباش سامي، "واقع الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات" جامعة قالمة، 29– 30 أفريل 2018)، ص. 19.

[3]– المرجع نفسه، ص ص. 19– 20.

ضرورة تسهيل عملية انخراط كبار السن في العملية التعليمية دون اعتبار لعامل السن، ويتعلق الأمر بإقامة وتثمين التكوين المتوج بدبلوم أو شهادة من أجل تحسبن وتجديد معارف ومؤهلات المتخرجين، سواء قدموا من الأوساط الأكاديمية أو الأوساط الاجتماعية المهنية، وهذا بغرض قياس الدور الاجتماعي للمؤسسة الجامعية، من خلال معيار يقيس كفاءة الجامعة متمثلا في نسبة الطلبة الذين يتجاوز سنهم 33 سنة.

– إنشاء جامعة التكوين المتواصل، التي تسمح لكبار السن بتحسين مستواهم.

ثانيا: تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد نقل التقنية والابتكار

من بين أهم النشاطات التي قامت بها الجامعة الجزائرية والتي تخص هذ البعد، تقديمها العديد من الامتيازات والتحفيزات المادية من خلال اصلاحات التعليم العالي سنة 2011، في محاولة منها استقطاب العلماء والباحثين المفكرين الجزائريين المقيمين بالخارج، والتي تضمنت تعديل القانون الأساسي للأستاذ والزيادة النسبية في الأجور، غير أن غياب المناخ الملائم وتفاقم حدة البيروقراطية عرقلت هذا المسعى الإصلاحي، وبذلك لم تنجح الجزائر في استقطاب سوى قلة من الكفاءات، وما يؤكد غياب البيئة المناسبة للباحثين والأساتذة في الجامعات الجزائرية هو قلة براءات الاختراع المسجلة في الجامعات الجزائرية، فحسب التقرير الصادر سنة 2014 حول براءات الاختراع في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، فقد تم تسجيل 168 اختراعا فقط في المجالات التقنية كالميكانيك والإلكترونيك... في حين بلغ عدد اختراعات خمسمائة باحث جزائري مقيم في 23 دولة أجنبية أكثر من 3000 اختراع.[1]

[1]– المرجع نفسه، ص. 21.

ثالثا: تقييم أداء الجامعات الجزائرية وفق بعد المشاركة المجتمعية

فيما يخص هذا البعد، فإن أهم ما يلاحظ عن دور الجامعة الجزائرية في مجال المشاركة المجتمعية:[1]

- قيامها بتنظيم بعض التظاهرات العلمية كالمؤتمرات التي تخص المشاكل الاجتماعية والصحية للمجتمع (الطلاق، إدمان المخدرات، مخاطر الإنترنت على الأطفال...).

- غياب الجامعات الجزائرية التام عن المشاركة في رسم السياسات الوطنية التي ترسمها الحكومات وتوجيه وصياغة المستقبل ومعالجة المشاكل والقضايا الكبرى العالمية والجهوية والمحلية.

مما سبق التطرق إليه، ما نلاحظه هو أنه إذا كانت الجامعات في الدول المتقدمة في علاقة تفاعل متبادلة واستجابة دائمة لمحيطها، تخدمه وتعمل على حل مشاكله فإنها في الدول النامية ما تزال دون ذلك،[2] فالجزائر وباعتبارها من بين هذه الدول ما يميز جامعاتها أنها كانت دائما مؤسسات للتكوين، معزولة في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وحاجاته، فعوض أن تكون قاطرة له ومؤثرة فيه بشكل إيجابي كأن تعمل على تنميته وتطويره، نجد أن المجتمع قد أثر فيها بسلبياته ومشاكله وأزماته التي انتقلت إليها، فجعلت منها مجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدرانه فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخريجها مع المحيط الخارجي.[3] فلم يتسنى لها أن تصبح مؤسسة أصيلة ذات بنية ذاتية تلبي احتياجات المجتمع، نظرا للفجوة الواسعة التي بينها من جهة وبين مؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى، لذا كان لابد من السعي نحو استحداث نظام يحقق ارتباطا بين الجامعة ومؤسسات المجتمع والدولة، يقوم

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 26- 27.

[2]- رواب عمار، غربي صباح، "الجامعة والبناء الاجتماعي،" **مجلة دفاتر المغرب**" 02 (2018): 130.

[3]- بووشمة الهادي، "**الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيواقتصادي**،" تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2019. https://bit.ly/3gHVemV

على وضع برامج عمل مشتركة تستهدف إجراء دراسات لحل مشكلات المجتمع، كما يمكن لهذا النظام أن يحدد آلية للتعاون بين الباحثين من أساتذة وطلبة الدراسات العليا والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، وبين مؤسسات ومنظمات المجتمع غير الحكومية.[1]

المبحث الثالث: شراكة الجامعة الجزائرية مع مؤسسات المجتمع

في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، والتي تعتبر الدافع والأساس لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم، اتجهت الدول إلى زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية، لقناعة منها أنه لا تقدم ولا مستقبل للدول التي لا تطور من بحثها العلمي ولا توظفه في خدمة التنمية، والجزائر وسعيا منها للنهوض بتنمية المجتمع المحلي والتقليل من حدة تأثيرات ظاهرة العولمة، أولت اهتماما متزايدا لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أملا منها في تحقيق تنمية محلية من خلال ربط الجامعة بمؤسسات المحيط السوسيو–اقتصادي، تجسد ذلك في صدور القانون رقم 98–11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002، وكذا القانون رقم 15–21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2015، واللذان سعت من خلالهما الدولة للارتقاء بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضمان تفتح أكثر للجامعة على مؤسسات المجتمع على اختلافها.

[1]– عزي، إبراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 419.

المطلب الأول: الشراكة المجتمعية في التشريع الجزائري

جاء القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي ليكرس نظام الشهادات (LMD)، الذي يشجع ثقافة تدعيم علاقة التعاون والتكامل بين الجامعة ومحيطها السوسيو–اقتصادي، من خلال ربط مراكز الأبحاث والجامعات الجزائرية بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، للنهوض بالتنمية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، عبر تجسيد برامج تكوين وتدريب تسمح بإجراء البحوث العلمية ورسائل التخرج داخل هذه المؤسسات، [1] نظرا لأن العامل الأساسي والمهم في نجاح هذا النظام يتمثل في المتعاملين الاقتصاديين الذين يحتاجون للمتخرجين بمختلف فئاتهم لتوظيفهم في مؤسساتهم.[2]

وبذلك تبلور الدور الجديد للجامعة الجزائرية، من خلال جملة من المراسيم التنفيذية التي تدعم انفتاح الجامعة على المحيط السوسيو–اقتصادي وتشجع البحث العلمي الجامعي، والتي وردت في القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 1998 وكذا القانون التوجيهي لسنة 2015.

الفرع الأول: الشراكة المجتمعية من خلال القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 1998 وقانون سنة 2008

أشار **عبد الحميد أوراغ** المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر في حديث له حول أهم رهانات البحث العلمي في الجزائر، إلى أن هذا الأخير كان غائبا عن الواقع الاقتصادي وعن خدمة المجتمع قبل سنة 1998، وهي سنة إصدار أول قانون للبحث العلمي، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998–2002 انصبت الاهتمامات حول تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا والعمل

[1]– توفيق بوقاعدة، "**الجزائر تسعى إلى ربط البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية**،" تم تصفح الموقع يوم: 12 أوت 2019.

https://bit.ly/3wCq7QV

[2]– شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص. 494.

على خلق المؤسسات التي تسيره بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث، غير أنه وبسبب عائق التمويل الذي حال دون إحراز التقدم في مجالات البحث العلمي إضافة إلى البنية التحتية للبحث العلمي (هيكلة البحث العلمي) التي لم تسمح بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، مر البحث العلمي بمرحلة ضعف حتى سنة 2008، أين تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012، وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (2009)، التي تركزت مهامها حول: ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة العلمية. ولقد كان من أولويات المديرية هيكلة القطاع وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت.[1]

تضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002) أهدافا كبرى تمثلت في:

- العمل على ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث، ورد الاعتبار للبحث في المؤسسات الوطنية سواء كانت عمومية أو خاصة، وكذا تشجيع وتثمين نتائج البحث.

[1]- ليلى تيتة، مختار هواري، "البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وعلاقته بالمحيط الخارجي قبل وبعد 1998: قراءة تاريخية في آليات تجسيد الربط، النتائج المحققة والعراقيل المواجهة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات" جامعة قالمة، 29- 30 أفريل 2018)، ص. 07.

– تفعيل الشراكة بين الجامعة ومختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص على الاستثمار في المجهود الوطني، لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومنحهم تحفيزات مقابل ذلك.[1]

– إضفاء الصفة التعاقدية على علاقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمؤسسات، وكذا علاقة المؤسسات بالمخابر.[2]

– تدعيم علاقات التعاون بين الجامعات ومراكز البحث التكنولوجي من جهة والقطاع الاقتصادي من جهة أخرى، مع العمل على تهيئة الظروف والآليات المساعدة على توثيق الصلة بينهما. ومن أجل تشجيع هذا التعاون تم إضفاء الطابع المؤسساتي على فرق البحث المشاركة أو المختلطة التي نص عليها القانون رقم 98–11، كما تم وضع خلايا تثمين من أجل تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المبدعين وتعزيز الحوار والاتصال المباشر بين كيانات البحث والمؤسسات.[3]

– العمل على تفعيل التربصات الميدانية في الوسط المهني، والتي تخص كل الميادين والشعب والتخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، من خلال اتفاقيات تبرم بين هذه الأخيرة والهيئة المستقبلة على اعتبار أن هذه التربصات الميدانية في الوسط المهني تمثل عنصرا أساسيا لمخطط

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98– 11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998– 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، ص ص. 4– 5.

[2]– قانون رقم 08–05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98– 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، **مرجع سبق ذكره**، ص. 08.

[3]– المرجع نفسه، ص. 21.

التكوين لا ينفصل عن المسار البيداغوجي، وهو ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 13-306 سنة 2013.[1]

هذه التربصات الميدانية تمثل عنصرا أساسيا لمخطط التكوين لا ينفصل على المسار البيداغوجي، والتي تستهدف في الوسط المهني:[2]

- اكتساب معلومات حول الحقائق الاقتصادية والتقنية للبلاد وتعزيزها.
- الاندماج التدريجي للطالب في إطار عمله المستقبلي.
- مساهمة الطالب في الابتكار وأعمال التصور في الهيئة المستقبلة.

ليصدر بعدها قرار في 21 يناير 2015، يحدد طبيعة هذه التربصات وكيفية تقييمها ومراقبتها وبرمجتها، للرفع من كفاءة الطلبة وتأهيلهم للاندماج الجيد في الوسط المهني.

جاء القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013، ليوضح معالم التوجه الجديد لوزارة التعليم العالي في بعث دور الجامعة وترقيته من أجل ضمان مساهمة فعالة لها، من خلال خدمات الاستشارة التي تقدمها، والتي ترمي إلى:[3]

- انفتاح الجامعة على القطاعات المستعملة.
- ترسيخ فكرة التحيز والإبداع في التعليم والتكوين العاليين.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13- 306 مؤرخ في 24 شوال 1434 الموافق 31 غشت 2013، يتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 18 سبتمبر 2013، ص. 06.

[2]- نفس المرجع والصفحة.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013، يحدد الخدمات و/ أو الخبرات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، زيادة على مهامها الرئيسية وكيفيات تخصيص الموارد المتصلة بها.

- تسهيل الإدماج المهني للطلبة.
- تثمين استغلال التجهيزات البيداغوجية وتجهيزات البحث التابعة للمؤسسة.
- تحقيق إيرادات مالية إضافية.
- تطوير النشاطات العلمية والبيداغوجية.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي في المؤسسة.

الفرع الثاني: العلاقة بين الجامعة والمؤسسة من خلال القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (2015)

أمام الحركية الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول، بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال، لمسايرة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجيا، واستجابة لهذا الرهان جاء القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (2015) لاستكمال المخطط الخماسي (2008-2012)، الذي استوجب إعادة سن القانون الأساسي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، كما جاء ذات المشروع ليحل محل القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008. في حين أن مشروع هذا القانون تركز على مبدأ التوجيه والمتابعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ أن البحث مستلهم من مختلف المقترحات التنفيذية للبحث (اللجنة القطاعية وما بين القطاعات، والوكالات الموضوعاتية للبحث والمجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي).[1]

[1]- تيتة، هواري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 08.

تضمن القانون التوجيهي الصادر سنة 2015 أهدافا كبرى وجملة من التدابير التحفيزية التي تشجع التعاون بين الجامعة والمؤسسة، جاءت كما يلي:

– ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما فيه البحث العلمي الجامعي وجعله أولوية وطنية.

– دعم المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بنشاطات البحث والتطوير.

– دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكريس مبدأ التمويل الأولي للمؤسسات المبتكرة حسب شروط وكيفيات تحدد حسب التنظيم.

– تشجيع البحث العلمي، بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي.

– إعادة الاعتبار للبحث داخل المؤسسة، وفسح المجال أمام طلبة الدكتوراه لإعداد أطروحاتهم في المؤسسة من أجل التكفل بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية.

– تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسهيل نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها، والعمل على تزويد السلطات العمومية بالخبرة الضرورية في مجال اتخاذ القرار.

– تشجيع البحث التعاوني والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وبين مؤسسات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.[1]

– تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث التعاوني، ووضع الترتيبات التي من شأنها تسهيل تنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكيانات البحث والهيئات والمؤسسات.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15– 21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 30 ديسمبر 2015، ص. 07.

– في مجال التعاون الدولي، فإن الدولة ممثلة في الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والوزارات المعنية، تتخذ الترتيبات اللازمة للسماح للباحثين بالوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية الدولية والحصول عليها، وتشجيع التعاون ما بين القطاعات والتعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[1]

ولترقية الصلة بين الجامعة ومحيطها الخارجي، جاء في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون:[2]

– يلزم المتعاملون الاقتصاديون بالاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية.

– يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية، تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفق شروط وكيفيات تحدّد عن طريق التنظيم.

من خلال قراءة أهم ما ورد في القانون التوجيهي حول تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، نلاحظ أن الدولة قد أدركت أهمية توظيف البحث العلمي في خدمة التنمية المحلية، فشجعت على التعاون بين مؤسسات البحث ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ربط معارف وإمكانات الجامعة بالمجتمع المحلي المحيط في سياق الشراكة والتعاون، مخصصة في سبيل إنجاح ذلك منح تحفيزات للمشاركة في أنشطة التنمية المجتمعية.

[1]– المرجع نفسه، ص. 12.

[2]– تيتة، هواري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 13.

المطلب الثاني: شراكة الجامعة – مؤسسة في ظل نظام (LMD)

يتمحور الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات اليوم حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية، إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع إلى الأمام، من خلال ربط البحث العلمي بالجامعات بمشاكل المحيط الذي تتواجد فيه وتعزيز شراكتها مع مؤسساته.[1]

هذه الشراكة تقوم على التحالف والتعاقد بين المؤسسات العلمية والقطاعات الإنتاجية والبحوث التطبيقية، من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالعلم وبالمجتمع، فلا يمكن تصور تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية بغياب التفاعل النشط بين البحث العلمي وقطاع النشاطات الإنتاجية.[2]

فالبحث الأساسي والبحث العلمي كلاهما يمارس في كل من الجامعات والمؤسسات، وعادة ما يكون للجامعة ومراكز البحث القسط الأوفر من البحث الأساسي، فيما تتكفل المؤسسات بتحويل نتائج البحث الأساسي إلى ابتكارات بواسطة البحث التطبيقي، من هنا برزت أهمية التعاون بين الجامعات والمؤسسات، وأحس بأهميتها كل طرف وخاصة الحكومات التي سعت إلى توطيد وتسهيل سبل هذا التعاون.[3]

---

[1]– خالد حسن الحريري، "**الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي ..الواقع والتحديات**،" تم تصفح الموقع يوم: 12 سبتمبر 2019.

https://bit.ly/3fpqUfm

[2]– بومعزة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 454.

[3]– مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس، أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– أي دور ومساهمة للجامعة؟–"، **مجلة المؤسسة** 04 (2014): 19.

وإدراكا من الجامعة الجزائرية لدورها الاجتماعي ومسؤوليتها حول تنمية المجتمع الذي تتواجد فيه وضرورة أن تقدم له الخدمات التي يحتاجها وأن تساهم في حل مشكلاته، وفي إطار المقاربات الجديدة لتفعيل علاقتها بالمحيط، توجهت الجامعات الجزائرية إلى بناء شراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتحسين تموقعها وتواجدها في الأنشطة ذات العلاقة بالحركية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ففي هذا الإطار توجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إبرام عدد من الاتفاقيات مع العديد من المؤسسات والهيئات العمومية، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف توفير فرص عمل لحاملي الشهادات الجامعية، من خلال هذه الاتفاقيات يتم تأسيس مجمع شراكة بين المؤسسات الجامعية للتكوين ومؤسسات البحث من جهة، والهيئات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف القطاعات المهنية من جهة أخرى، وبموجب هذه الاتفاقيات تحظى المؤسسات المعنية بالاتفاقية بمقرات على مستوى الجامعات ومراكز البحث لتقديم الدعم المادي والتقني لأصحاب المشاريع من خريجي الجامعات، هذا التوجه بدأ يتجسد على أرض الواقع من خلال إنشاء "دور المقاولاتية*".[2]

---

[1]– عبد الكريم هشام، "**الجامعة الجزائرية ومتطلبات تعزيز الشراكة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**،" تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2019.

https://bit.ly/2PnXLXA

* تعرف دار المقاولاتية على أنها هيئة مرنة ونقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مقرها الجامعة وتتمثل مهمتها في تحسيس، تكوين وتحفيز طلبة الأطوار النهائية وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسات تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

[2]– كهينة حارش، "**اتفاقية لاستحداث فرص التشغيل بين وزارة التعليم العالي ومؤسسات عمومية**،" جريدة الجمهورية، 8 فيفري 2011.

حيث قامت الكثير من الجامعات باستحداث دور المقاولاتية كآلية لربط الجامعة بالمحيط خاصة الاقتصادي، هذا الجهاز يهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب خاصة حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة، وهي خطوة يرى فيها الخبراء أنها ستكون بمثابة انطلاقة فعلية ميدانية لتجسيد الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة، من خلال المرافقة وتقديم الاستشارة من قبل المختصين ضمن عمل استباقي يرمي لتهيئة الطلبة لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة، حيث يكمن دور دُور المقاولاتية في تقديم الاستشارة الضرورية والمناسبة، إضافة للمرافقة القبلية والبعدية للمشاريع.[1]

ولقد تبنت الجزائر هذا النهج بإنشاء دور المقاولاتية في بعض الجامعات، وكانت أولى هذه الجامعات جامعة قسنطينة سنة 2007، لتعمم على مستوى الوطن سنة 2014. وتعتبر دار المقاولاتية الأداة المناسبة لغرس قيم ريادة الأعمال وتعريف الطلاب بالإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق أفكارهم، وإبراز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني.[2]

ومن أجل إرساء توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة، تم خلق الحاضنات الأكاديمية بإدماجها منذ عدة سنوات وسط الجامعات والمدارس العليا، حيث تسمح هذه الحاضنات (الحاضنات الجامعية) بتطوير محيط المؤسسات وتوفير الظروف الملائمة (تكنولوجية، مالية، بشرية) لأجل خلق Startups* انطلاقا

[1]– عيواج، (تجارب...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 108.

[2]– فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي، "دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية،" "**مجلة الإبداع**" 01 (2019): 189.

* وفقا لمعجم Larousse يشير هذا المفهوم لتلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة.

من مشاريع تخرج الطلبة.[1] فالجامعة بإمكانها أن تخدم المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، ومن بين وسائل تحقيق هذا الارتباط، هو إقامة الحاضنات التكنولوجية التي تعمل على توطيد العلاقة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات، التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية، عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات في فترات محدودة ولأهداف محددة، الأمر الذي يمكنهم من التعرف على مشكلات قطاع الصناعة والإنتاج في الواقع ونقلها إلى الجامعات، لتصبح مشروعات لأبحاثهم العلمية ونماذج علمية يتم تدريسها للطلاب بدلا من التعليم النظري المجرد الذي ينتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها. "لذلك تعد الحاضنات التكنولوجية أحد المداخل الحديثة في تطوير العلاقة بين الجامعة وقطاعات المجتمع في خدمة المجتمع وتقليل حجم الفجوة بينهما، وبالتالي يصبح دور تلك الحاضنات التكنولوجية أعمق في تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع."[2]

- شكل رقم (01): يوضح العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال

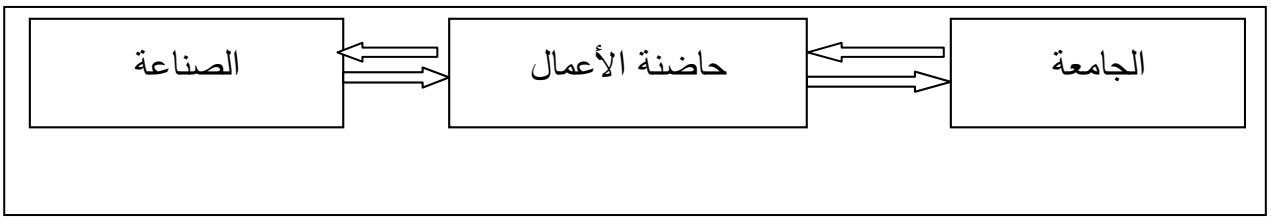

المصدر: محمد سيف الدين بوفالطة، عبد النور موساوي، اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة (الاستثمارية) كمصدر للتمويل الذاتي – دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة–، **مجلة العلوم الإنسانية** 43 (جوان 2015): 385.

[1]– الهاشمي بن واضح، مصطفى حوحو، "دور الحاضنات التكنولوجية في بناء الاقتصاد المعرفي مع الإشارة إلى الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله" (ورقة بحث قدمت في يوم دراسي حول "دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" جامعة المسيلة، 19 ديسمبر 2017)، ص. 63.

[2]– مصطفى أحمد أمين، "الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع،" **مجلة الدراسات التربوية والإنسانية** 04 (2012): 2– 3.

كان إنشاء حاضنات الأعمال التي تشكلت بمشروع تعاوني بين الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر وترقيتها وبين الجامعة الجزائرية خطوة إيجابية لتنمية روح المقاولة لدى الجامعيين، ومنه تم إنشاء أول حاضنة تكنولوجية بسيدي عبد الله في جانفي 2010، وتقع هذه الحاضنة ضمن الحظيرة المعلوماتية، مهمتها تقديم الدعم للمشاريع المبتدئة (أقل من 5 سنوات)، كما تم فتح ثلاث حاضنات جديدة في كل من جامعة ورقلة، وهران (2012)، وباتنة (2013)،[1] وتقوم هذه الحاضنات باحتضان حوالي 20 مشروع سنويا لمدة تتراوح بين 24 و30 شهرا، مع خلق Startup15 سنويا على الأقل.[2]

هذا التوجه جاء في المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25، الذي يتضمن القانون الأساسي للمشاتل، والمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25، الذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد اعتبر المحاضن هي المشاتل، والتي عرفها على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[3] وعن الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر والتي اهتم بها المشرع، فتتم عن طريق تقديم مساعدات من قبل:

- وكالة ترقية ودعم الاستثمار (ASPI).
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).[4]

---

[1]- زكية مقري، آسيا شنة، "إطار مقترح لتسويق مخرجات البحث العلمي كآلية لدفع المشاريع الريادية في الجزائر،" **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** 22 (2015): 59.

[2]- بن واضح، حوحو، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

[3]- دراجي كريمو، "حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،" **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** 32 (2015): 181.

[4]- مفيد عبد اللاوي، "حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك" جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، 04- 05 ديسمبر 2013)، ص. 06.

هذا النوع من الحاضنات المرتبط بالجامعات أو كما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية، تم إنشاءه قصد خلق دور جديد للجامعة يساهم في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية، وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.[1]

فالحاضنات التكنولوجية تعد بمثابة أداة ربط بين الجامعات والمؤسسات بالقطاعات الصناعية، حيث تسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، كما وتسهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات والتي تعرف بـ university startups، هذا وبالإضافة إلى دورها في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة لتوظيفها في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني المتنوع، حيث تؤدي دورا هاما في ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية، وتوجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم من خلال تحويل بحوثهم إلى (منتج) مشروعات ناجحة. وتعد الشركات الناشئة من الحاضنات الجامعية والقائمة على نتائج أبحاثها من أكثر الوسائل إسهاما في نقل وتفعيل نتائج الأبحاث في القطاع الصناعي، فالشركات الناشئة من هذا النوع من الحاضنات لها القدرة على ابتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعات.[2]

[1]– فوزي عبد الرزاق، "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية– حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط،" أكاديمية البرامج التعليمية (الرياض)، 9– 11 سبتمبر 2014)، ص. 205.

[2]– حسين فرج الشتيوي، "دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى العربي حول "تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية" تونس، 12– 13 أكتوبر 2015)، ص. 07.

ومن خلال دعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية/الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال إنتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.[1]

فالحاضنة من خلال ذلك تهدف إلى:[2]

– مساعدة الجامعات على توطين التعلم السريع في مواقعهم.

– تقديم المساعدة للباحثين التربويين والاقتصاديين على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي يقومون بتنفيذها في حاضنات ومراكز البحوث للتعلم السريع، بهدف تطوير التعليم والاقتصاد في المجتمع.

– ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

– نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجيا وتعزيز استخدامها وتطبيقها بما يخدم عملية البناء التربوي.

"ومن أجل توطيد هذه العلاقة أطلقت الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي البحث العلمي مشروع البرامج الوطنية للبحث والتي تفرض تكوين شراكات ما بين فرق البحث والشركاء السوسيو–اقتصاديين تحت إشراف مراكز البحث المتخصصة، وهو ما ينعكس في زيادة المشاريع الابتكارية والتي من الممكن أن تكون مشروع مؤسسات ناشئة ومن ثم تتدخل الحاضنات من أجل دعمها ومرافقتها." هذه البرامج الوطنية للبحث وخصوصا منها الإبداعية ومنذ إطلاقها سنة 2011 (حاليا مجمدة من طرف الوزارة الوصية) كان لها الأثر البارز في عملية خلق Startups.[3]

[1]– نائلة حسين عطار، "أنواع الحاضنات (2)،" **موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية الإلكترونية**، 1 ماي 2009، تم تصفح الموقع يوم: 10 نوفمبر 2019.

https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_5668.html

[2]– عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص. 206.

[3]– بن واضح، حوحو، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

- الجدول رقم (08): يوضح معدل الشراكة بين الجامعات والصناعة في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	معدل الشراكة في صناعة البحث بين الجامعة والمؤسسات	المرتبة على المستوى العربي	المرتبة على المستوى العالمي
2012	%22.2	12	128
2013	%14.2	12	136
2014	%18.5	12	135
2015	%21.1	12	129
2016	%21.1	12	122

المصدر: آمنة زيان، عزيز دحماني، "أهمية دعم الإبداع في الجزائر من خلال الشراكة بين الجامعة والصناعة،" **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية** 03 (2018): 234.

تظهر النسب المئوية التي تظهر في الجدول رقم (08) معدلات الشراكة بين الجامعات الجزائرية ومؤسسات الصناعة، وهي نسب جد منخفضة، حيث شهدت تذبذبا خلال الخمس سنوات الموضحة في الجدول لتستقر سنة 2016 في معدل 21.1%، محتلة بذلك المرتبة 122 عالميا، وفي أواخر الترتيب العربي الذي تتصدره قطر بالمرتبة الثامنة عالميا.[1]

[1]- زيان، دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص. 234.

المطلب الثالث: نماذج وطنية عن الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

نظرا ولأن الشراكة المجتمعية أصبحت في وقتنا المعاصر ضرورة للنهوض بالمجتمع وتنميته، اتجهت العديد من الجامعات الجزائرية إلى العمل على توثيق صلتها بالمجتمع والتعاون مع مختلف مؤسساته الاجتماعية. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على بعض نماذج شراكة الجامعات الجزائرية مع المؤسسات المحلية.

الفرع الأول: التعاون بين جامعة قسنطينة والمؤسسات الاقتصادية (تبني نموذج الجامعة المنتجة)

في إطار تفعيل علاقات التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، تم استحداث مديرية مكلفة بالعلاقات مع القطاعات الاقتصادية تسهر على:[1]

– ضمان تطوير وترقية العلاقات بين الجامعة والأوساط المهنية.

– العمل على تنظيم دورات ولقاءات مع إطارات وخبراء في عالم الشغل.

– إقامة الاتفاقيات وعقود الشراكة.

–الربط بين عالم الشغل والمؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث والفرق البيداغوجية للوقوف على متطلبات واحتياجات التنمية.

وكانت من بين نتائج ذلك:[2]

1– توقيع عقود شراكة مع:

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– مديرية الصناعة والشركات المتوسطة والصغيرة وترقية الاستثمار لولاية قسنطينة.

– غرفة التجارة بولاية قسنطينة.

[1]– بوفالطة، موساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 387.

[2]– المرجع نفسه، ص. 388.

- الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل بنفس الولاية.

- العديد من المؤسسات في قطاعات اقتصادية مختلفة: الطاقة، الميكانيك...

كما تم تنظيم لقاءات دورية بين الجامعة ومدراء المؤسسات وخبراء في الميدان، وقد كانت هذه اللقاءات بمثابة فرصة ثمينة للطلبة، مكنتهم من الإطلاع على عالم الشغل والاستفادة من خبرات الآخرين في ميدان الشغل.

2- إقامة حاضنة للأعمال: على إثر إبرام جامعة منتوري قسنطينة اتفاقية مع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، نشأ مشروع حاضنة المؤسسات في ولاية قسنطينة بتاريخ 09 ديسمبر 2009، تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي:[1]

- إبرام عقد الشراكة مابين الجامعة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء حاضنة للمؤسسات.

ويهدف هذا التعاون والشراكة إلى:[2]

- قيام تبادل فيما يخص المعلومات والخبرات مابين القطاعين.

- تمكين المؤسسات من الاستفادة من المخابر والبرامج البحثية.

- وضع تسهيلات للطلبة فيما يخص قيامهم بالتربصات داخل هذه المؤسسات.

3- مشروع مشتلة المؤسسات: هو مشروع تبنته مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية قسنطينة، خصص له مبلغ مالي قدر بـ 51.810.138.63دج، يتربع على مساحة قدرها

[1]- نفس المرجع والصفحة.

[2]- نفس المرجع والصفحة.

4000 متر مربع. وقد بدأ الشروع في إنجاز هذا المشروع في 6 جانفي 2010. وقد تمثلت أهداف المشروع في:[1]

- تدعيم المشاريع الإبداعية.
- تطوير التحالفات الاستراتيجية في ظل بيئة مقاولاتية خصبة.
- العمل على تقديم الدعم للمقاولين الناشئين الراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- المساهمة في النشاط الاقتصادي من خلال مرافقة المؤسسات الناشئة.
- أن تكون عاملا استراتيجيا وفاعلا في التنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

4- مركز المسارات: هو مركز تم إنشاءه في إطار الشراكة الجزائرية الأمريكية بين جامعة منتوري قسنطينة ومعهد وليام دافدسون (جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الأمريكية) في 25 نوفمبر 2009، المهمة الأساسية لهذا المركز تتمثل في تطوير مهارات الطلبة وربطهم بعالم الشغل، وهذا من خلال:[2]

- ورش تكوين في مهارات كتابة السيرة الذاتية، مهارات التحضير لمقابلات التوظيف، مهارات العرض والإلقاء...الخ
- القيام بتربصات للطلبة في مؤسسات مختلفة خلال العطل الجامعية.

الفرع الثاني: جامعة المسيلة (حاضنة أعمال جامعة المسيلة)

تعتبر جامعة المسيلة أولى جامعات الجزائر التي تمنح اعتماد أول حاضنة من قبل وزير التعليم العالي، حيث تحصلت إدارة الجامعة على المقرر الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 والمتعلق بتنصيب حاضنة الأعمال على مستوى الجامعة،[3] وهي حاضنة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي،

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 388- 389.

[2]- المرجع نفسه، ص. 384.

[3]- زهية بن عروس، "جامعة المسيلة تخوض أول تجربة حاضنة أعمال وطنيا،" **جريدة الصوت الآخر**، 24 جوان 2019، ص. 07.

تهتم برواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية من الطلبة والباحثين والقادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع ومؤسسات ناشئة Startups ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع أو أي تقنية، تهدف إلى استثمار المصادر المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة Startups ونجاحها وتطوير أعمالها، لترقى لمكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة.[1]

"تهدف الحاضنة إلى ترسيخ العمل المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين واحتضان أفكارهم الإبداعية وتحويلها إلى مؤسسات ناشئة من خلال عملية الاحتضان والمرافقة."[2] وفيما يلي عرض لجدول يوضح مراحل احتضان المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة.

- الجدول رقم (09): يوضح مراحل احتضان المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
- فحص وتقييم للفكرة. - الاستعداد النفسي والتقني لتجسيد الفكرة لدى صاحب المشروع.	- اختيار صنفين: 1- المشاريع الجاهزة (تخصيص مكاتب لها). 2- المشاريع الناشئة (تخضع لبرنامج تطوير من خلال برنامج تكوين).	اجتماع الشركاء الاقتصاديين مع صاحب الفكرة (غرفة الصناعة، وكالات بنكية، وكالة تشغيل الشباب...)	- توقيع اتفاقية ثلاثية بين الجامعة وصاحب المشروع والوكالات المالية الداعمة. - الاتفاق على نسبة العائد.	- المرافقة الميدانية من خلال: - مرحلة إنجاز المشروع. - مرحلة بدأ المشروع في العملية الإنتاجية. - مرحلة التصويب.

[1]- موقع حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة، "**التعريف بحاضنة الأعمال لجامعة المسيلة**،" تم تصفح الموقع يوم: 12 أوت 2019.

https://www.univ-msila.dz/bicu/about/

[2]- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، "**دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي ضمن المخطط الاستراتيجي لجامعة المسيلة 2017- 2022**"،" تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2020.

https://bit.ly/3a9T6C2

	– دراسة الجدوى الاقتصادية. – دراسة جدوى سيسو – ديموغرافية.			

المصدر: بوضياف، زبير، **مرجع سبق ذكره**.

وتتمثل المهام الرئيسية لحاضنة جامعة المسيلة في:[1]

– العمل على دعم الإبداع والابتكار من خلال تقديم المرافقة، الخدمات، الخبرات، التجهيزات، دراسات الجدوى الاقتصادية، الدراسات الفنية والإدارية للوصول إلى مشاريع ذات جدوى اقتصادية، تكنولوجية إبداعية غير تقليدية، وتوقيه اتفاقيات شراكة مع الجهات الداعمة للتواصل مع رواد الأعمال وحصولهم على الدعم المناسب لشركاتهم الناشئة.

– تقديم خدمات التدريب والاستشارات لأصحاب الأفكار وبلورة أفكارهم لتكون جاهزة للتطبيق فضلا عن العمل على تسويق الفكرة الريادية.

– ترشيح المشاريع المحتضنة للمشاركة في المسابقات المحلية، الجهوية، الوطنية والعالمية.

– تقديم الدعم المادي لحاملي الأفكار والمشاريع الابتكارية.

– السعي للوساطة بين حاملي الأفكار والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لبلورة الأفكار إلى مشاريع وحلول ميدانية.

– تذليل العراقيل البيروقراطية لحاملي الأفكار التي قد تعترضهم خلال مراحل تجسيد فكرة المؤسسة الناشئة.

وتأتي هذه المبادرة لتعزيز انفتاح الجامعة على المحيط السوسيو–اقتصادي، حيث خصصت الجامعة فضاء على شكل ورشة بحث علمية خاصة بكل شركة (شركة حضنة سولار للطاقة الشمسية، شركة حضنة للحليب، شركة "قناعة" للمنتجات الغذائية، شركة "حضنة للبيئة والرسكلة")، يتم تجهيزها من طرف هذه

[1]– موقع حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة، **مرجع سبق ذكره**.

الشركات، وهي فضاءات لمرافقة طلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين لتجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع.[1]

حاضنة الأعمال هذه وحسب مدير الجامعة، هي فضاء لمرافقة الطلبة حاملي المشاريع القابلة للتجسيد على أرض الواقع، وبخصوص التكفل بكل الأعباء المتعلقة بتسيير الحاضنة فسيتم من قبل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.[2]

وبالحديث عن إسهامات جامعة المسيلة في تجسيد أهداف مخطط الجامعة، فالجامعة ومنذ اعتمادها للمخطط استطاعت تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن أن نوجز بعضها في النقاط التالية:[3]

- شراكة مع مديرية البيئة وشركة حضنة للبيئة والرسكلة.
- شراكة وتعاون مع مؤسسة في VISION TEK إنتاج وتنصيب أجهزة التحكم عن بعد.
- توقيع اتفاقية بين الجامعة والمنتدى الجزائري للشباب والمقاولاتية.
- توقيع اتفاقية لتبني فكرة مشروع Startup Smart ville Boussaâda.
- تنظيم دورة تكوينية حول تسجيل براءات الاختراع، وكذا دورة في مجال تطوير المواقع الإلكترونية بالتعاون مع نادي الطلبة المطورين.

ومن أبرز إنجازات الحاضنة ما يلي:[4]

- مشاركتها بـ 28 فكرة مشروع مؤسسة ناشئة في يوم إعلامي حول المؤسسات الناشئة بوزارة الداخلية.
- تعتبر أول مؤسسة ناشئة تتخرج لولوج الأسواق المحلية (صابون SIGNORINA BIO).

---

[1]- ابتسام حفيظي، "عقد اتفاقية شراكة وتنصيب حاضنة أعمال بين جامعة المسيلة وشركات اقتصادية،" **جريدة الصوت الآخر**، 18 جويلية 2019، ص. 07.

[2]- بن عروس، **مرجع سبق ذكره**، ص. 07.

[3]- بوضياف، زبير، **مرجع سبق ذكره**.

[4]- المرجع نفسه.

– حصدها المرتبة الثانية في التحدي الوطني للابتكار المقام بالبليدة، من خلال الطالب سلامي محمد وجهازه الخاص بالمكفوفين.

– تصميم الباحث **محمد مرنيز** قناعا مضادا للفيروسات لفائدة مستخدمي الصحة.

– اختيار فكرة **شرف وليد** ضمن أحسن 30 فكرة في المسابقة الوطنية المقامة بجامعة قسنطينة، ضمن تحدي أحسن 30 فكرة في مجال المقاولاتية الاجتماعية.

بفضل جهود كل الفاعلين في الجامعة من أساتذة ومسيرين، استطاعت جامعة المسيلة أن تتقدم في ترتيب الجامعات الوطنية إلى المراتب العشر الأوائل مع تحسين صورة وسمعة الجامعة بالخارج، من خلال تقديم المحاضرات في إطار التعاون والشراكة مع الجامعات العالمية، أما في إطار الشراكة المحلية فقد تم إمضاء عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع جامعات بسكرة، برج بوعريريج، باتنة والجزائر، كما تم في إطار الإدماج المهني للطالب المتخرج إبرام أكثر من 18 اتفاقية تعاون مع هيئات ومؤسسات اقتصادية، على غرار شركة "كوندور" وحليب "الحضنة" وشركة "بريملتك سويح" لصناعة الآجر.[1]

الفرع الثالث: الاتفاقيات المبرمة بين جامعة أم البواقي وبعض المؤسسات

في إطار انفتاح جامعة أم البواقي على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، عقدت الجامعة العديد من الاتفاقيات مع العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الاتفاقيات المبرمة:

أولا– اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية أم البواقي وجامعة العربي بن مهيدي: وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ 11 جويلية 2017 مدة سريانها 05 سنوات، قابلة للتجديد بعد اتفاق الطرفين.

[1]– جمال ميزي، "**حركية علمية وانفتاح على العالمية**،" يومية المساء الإلكترونية، 28 ماي 2018، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2019.

https://bit.ly/2FeALZ6

ونظرا للعديد من الاعتبارات والتي من بينها ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، ضرورة تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني، ضرورة تدعيم التشاور والشراكة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وتطويره، تم الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة على:[1]

– وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير وتشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي.

– تعميم دار المقاولاتية على مستوى كافة المؤسسات الجامعية.

– تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية.

– إنشاء بنك للأفكار يرتكز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية، والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية.

– تثمين الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية.

وفي هذا الإطار تلتزم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بـ:

– توفير كافة الوسائل اللازمة التي يسمح بها القانون لتنفيذ فحوى هذه الاتفاقية.

– ضمان تسيير وتنشيط دار المقاولاتية المنشأة على مستوى الجامعة.

– إعداد مخطط عمل سنوي مشترك لدار المقاولاتية ومتابعة تنفيذه.

– تخصيص فضاء للتعريف بنشاطات دار المقاولاتية في الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية أم البواقي وجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي**، جويلية 2017، ص ص. 4– 5.

– التأطير الخارجي للطلبة الجامعيين خلال تربصهم على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في إطار إعداد مذكرات التخرج.

– مرافقة الطلبة حاملي أفكار مشاريع.

– إشراك الطلبة حاملي مشاريع ابتكارية وإبداعية في مختلف التظاهرات المنظمة من طرف الوكالة.

– المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية الفكر المقاولاتي وتطويره.

كما وتلتزم جامعة أم البواقي بـ:[1]

– توفير كل الوسائل اللازمة التي يسمح بها القانون لتنفيذ فحوى هذه الاتفاقية.

– توفير المقر وكذا الوسائل البيداغوجية اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتضمنها هذه الاتفاقية.

– تكليف ممثلين عن الجامعة لتسيير والمساهمة في تنشيط دار المقاولاتية.

– المساهمة في إعداد مخطط العمل السنوي المشترك لدار المقاولاتية وفي متابعة تنفيذه.

– إشراك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها الجامعة والتي لها صلة بالمقاولاتية.

– المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية وتطوير الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة.

إضافة إلى مجموعة من الالتزامات الأخرى، ولبلوغ الأهداف التي سبق ذكرها، يقوم الطرفان بتشكيل لجان محلية مشتركة تكلف بتحديد البرامج ومتابعة تنفيذها.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص ص. 5– 6.

[2]– المرجع نفسه، ص. 5.

ثانيا- اتفاقية في إطار التعاون والشراكة العلمية بين جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- والمعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية -أم البواقي-:

حررت هذه الاتفاقية بتاريخ 30 نوفمبر 2017، وتهدف إلى التعرف على المجالات المشتركة بين المعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية بأم البواقي وجامعة العربي بن مهيدي -قسم علوم الطبيعة والحياة- بهدف المشاركة والتعاون في وضع برامج البحث العلمي، التنمية والتعليم في ميدان العلوم التطبيقية، وفيما يخص ميدان التعاون فيتفق الطرفان على تنظيم وتنمية وتطوير تعاونهما بصفة دائمة في جميع ميادين نشاطات كل طرف، مع وضع كل التصرفات والإمكانيات التقنية والبشرية.[1]

بموجب هذه الاتفاقية يلتزم الطرفان بضم مجهودهم وارتباط نشاطاتهم بهدف الإدراك الفعال للنشاطات المرتبطة بهدف هذه الاتفاقية، حيث يلتزم المعهد التقني للخضر والمحاصيل الزراعية بـ:[2]

- استقبال طلاب الجامعة قسم علوم الطبيعة والحياة من زيارات بيداغوجية وفترة تدريبية.

- وضع الوسائل والأدوات اللازمة حسب إمكانيات المعهد تحت تصرف الباحثين والطلاب المتربصين بالجامعة.

- العمل على تأطير الطلاب والمتربصين على مستوى المعهد.

- العمل على التنظيم المشترك للتظاهرات العمومية ذات الطابع العلمي.

في حين وبموجب المادة رقم 05 تلتزم جامعة العربي بن مهيدي بما يلي:[3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاقية إطار للتعاون والشراكة العلمية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية -المعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية -أم البواقي-**، 30 نوفمبر 2017، ص. 02.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 2- 3.

[3]- المرجع نفسه، ص. 03.

– منح المعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية نسخة عن كل تقرير تربص ومذكرة منجزة على مستوى قسم علوم الطبيعة والحياة.

– إمكانية دعوة إطارات المعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية إلى حضور النشاطات العلمية بجامعة العربي بن مهيدي.

إضافة لهذه الالتزامات توجد التزامات مشتركة، حيث يلتزم الطرفان بـ:[1]

– وضع تسهيلات للباحثين للدخول للمخابر ومنح الطلاب فرص القيام بزيارات في إطار التربص والتكوين.

– تدعيم المشاركة التعاونية في المحاضرات العلمية.

– تنظيم متعاون مشترك لمحاضرات علمية وتشجيع تقديم المحاضرات.

إن الجامعة الجزائرية وفي إطار الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، بذلت مجهودات تحسب لها في مجال المساهمة في: الحركية الاقتصادية والاجتماعية بتوسيع مجالات البحث، فتح مشاريع للبحث، الإشراف على الممتهنين ومتابعة المتربصين، المشاركة في إعداد برامج مع القطاع الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين من خلال التوقيع على الاتفاقيات وتحقيق التوأمة مع تقييم دوري لدى تأثير بعض المجالات التكوينية في الجامعة على المجالات التشغيلية. لكن وبالمقابل لهذا لم يتضح حجم الأداء الجامعي ومستواه وتأثيره في النمو الاقتصادي، فالجامعة ورغم آلاف خريجيها وآلاف الأساتذة والباحثين تبقى مجرد بناء هيكلي غير مؤثر في المحيط الاقتصادي الذي يتواجد به، بل وبرغم كل الإصلاحات لا يزال المشكل يطرح بحدة في عدم تكيف الجامعة مع المحيط الاقتصادي وسوق العمل بالخصوص، الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه، فلحد اليوم لا توجد علاقات واضحة بين الجامعة والمؤسسات.[2] فتجربة الجزائر

[1]– نفس المرجع والصفحة.

[2]– عبد الكريم هشام، "**الجامعة الجزائرية ومتطلبات تعزيز الشراكة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**،" تم تصفح الموقع يوم: 25 جويلية 2019.

https://bit.ly/2PnXLXA

للدخول في اقتصاد المعرفة لا تزال تشكو من ضعف التنسيق في ما بين المخابر، وضعف الانفتاح على قطاع الأعمال وغياب الإطار الذي ينظم العلاقة بين منتج المعرفة ومستخدمها.[1]

في ختام هذا المبحث، نخلص للقول أن الشراكة المجتمعية تعد مدخلا حقيقيا للتنمية المحلية، وفي سبيل تحقيق ذلك وإدراكا من الجامعة الجزائرية لدورها الاجتماعي ومسؤوليتها نحو المجتمع المتمثلة في خدمته، توجهت الجامعات إلى بناء شراكات مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات العمومية، بهدف توفير مناصب شغل لخريجي الجامعات لتسهيل إدماجهم في الدورة التنموية، باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل فرصا طبيعية للتشغيل، فاستحدثت الجامعات على مستواها دور المقاولاتية التي تعمل على نشر ثقافة الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي والتي تعتبر أيضا أحد آليات ربط الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية، كما أنه ومن أجل إرساء توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة تم إدماج الحاضنات التكنولوجية وسط الجامعات والمدارس العليا، هذه الحاضنات تعد هي الأخرى آلية تربط الجامعات بالقطاعات الصناعية والخدمية.

[1]– سليم ابراهيم الحسنية، "نحو بناء نظام تشاركية إبداعية بين الجامعة وقطاع الأعمال –تجارب ونموذج لدورة حياة مستدامة–،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** 01 (2012): 343– 344.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه، يتضح أن الجامعة الجزائرية تعتبر من أقدم الجامعات في العالم العربي والتي تعود لبنتها إلى الحقبة الاستعمارية، وحتى تكون الجامعة في مستوى مطامح المجتمع المحلي، جعلت الحكومة من إصلاح منظومة التعليم العالي أولى أولوياتها وهو ما ميز كل مرحلة من مراحل تطور هذه المنظومة، بالإضافة إلى محاولة ربط مخرجات الجامعة مع المحيط السوسيو–اقتصادي، فكان من بين المهام الموكلة للجامعة أن تكون في خدمة المجتمع وأن تمده بالإطارات التي تكون قادرة على تلبية متطلبات التنمية.

وبالحديث عن وظائف الجامعة الجزائرية وبملاحظة تطور أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها منذ الاستقلال، نجد أنها قد أدت دورها على أكمل وجه في إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين، وبذلك تكون قد نجحت في أداء وظيفة التدريس. أما البحث العلمي فلا يزال وظيفة ثانوية، وذلك بالنظر إلى عدد الباحثين وعدد مشاريع البحث المنجزة ومدى استفادة المجتمع منها، أما البحوث الجامعية فغالبا ما تبقى حبيسة رفوف المكتبات دون أي استفادة منها، وبالنظر إلى نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني نجدها نسبة ضعيفة مقارنة بما يخصص له من موارد مالية، ولا أدل على ضعف البحث العلمي الجزائري غياب الجامعات الجزائرية عن أشهر مؤشرات التصنيف للجامعات العالمية.

وفيما يخص وظيفة خدمة المجتمع، فهي لا تزال وظيفة هامشية نظرا لحالة القطيعة التي تميز الجامعة الجزائرية بمحيطها، وعلى الرغم من حداثة التجربة الجزائرية في مجال تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، إلا أنها تمثل خطوة إيجابية وجب تشجيعها وتثمينها، وذلك بالنظر إلى أهميتها وانعكاساتها على الأطراف الشركاء وعلى المجتمع ككل.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

بجامعة عنابة

تفرض أدبيات منهجية البحث العلمي الضبط الدقيق لمتغيرات الدراسة الميدانية، وتقديم توضيح مفصل للخطوات المنهجية المتبعة في إجراء هذه الدراسة، وعليه تأتي أهمية هذا الفصل في كونه يقدم عرضا تفصيليا لمجالات الدراسة، كما يوضح كيفية بناء أداة الدراسة وتحكيمها لإظهار الاستمارة في صورتها النهائية، مع توضيح الخطوات المتبعة في التأكد من صدق وثبات هذه الأداة، ثم توضيح كيفية تطبيق الاستمارة من حيث الطريقة التي تم بها توزيعها على أفراد العينة، وكذا عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، وبالتالي فهذا الفصل يمكن القارئ من أخذ صورة واضحة عن مختلف الإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

وقد تناولنا من خلال هذا الفصل التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة، المتمثلة في أساتذة جامعة باجي مختار –عنابة–، ثم عرض بيانات الدراسة وتفسيرها وفقا لآراء المستجوبين حول فقرات محاور الدراسة، ليتم بعدها اختبار فرضيات الدراسة والكشف عن الدور المساهم لجامعة عنابة كأحد الشركاء الاجتماعيين في التنمية المحلية، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتلائم مع طبيعة الفرضيات.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة أفرز مجموعة مهمة من النتائج، التي تم بناء عليها وضع بعض المقترحات، التي من شأنها تفعل من دور الجامعة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: نبذة حول جامعة عنابة والمؤسسات الشريكة لها

يتضمن هذا المبحث تعريفا بجامعة عنابة، وكذا إلقاء نظرة على بعض الاتفاقيات التي أبرمتها مع شركائها على المستوى الوطني والدولي.

المطلب الأول: تعريف جامعة باجي مختار –عنابة–

أنشأت جامعة عنابة سنة 1975 بموجب الأمر رقم 75–258 المؤرخ في 29 أفريل 1975، من خلال استغلال البنية التحتية لمعهد الطاقة والمناجم، والتي شهدت تقدما وتطورا مع فتح فروع جديدة سنويا.[1]

عام 1980 شهدت جامعة باجي مختار إنشاء خمس معاهد (معهد العلوم الاجتماعية، معهد اللغات والأدب العربي، معهد علوم الطبيعة، معهد العلوم الدقيقة والتكنولوجيا ومعهد العلوم الطبية)، تمت هيكلة الجامعة أولا على شكل أقسام ألحقت برئاسة الجامعة، وأصبحت سنة 1993 تضم 20 معهدا، يتكون فيها الطلبة في 03 محاور كبرى من العلوم هي: العلوم الأساسية، العلوم التكنولوجية والعلوم الاجتماعية والإنسانية. تم هيكلة الجامعة سنة 1999 في 34 قسما تابعا لسبع كليات، هي: [2]

– كلية العلوم.

– كلية علوم الهندسة.

– كلية علوم الأرض.

– كلية الحقوق.

– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

– كلية الطب.

– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

---

[1]– عيواج، (العلاقات...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 330.

[2]– نفس المرجع والصفحة.

تتوزع هذه الكليات حاليا على ثمانية مواقع: سيدي عمار، شعيبة (مثل CEFOS)، البوني، سيدي عاشور، الصفصاف، عنابة (مثل CITAM)، عنابة (مثل IAP)، عنابة (Pierre & Marie CURIE)، عنابة (مثل INESM).[1]

تعتبر جامعة عنابة من بين الجامعات السباقة في احتضان وتطبيق نظام (LMD)، كما وتضمن الجامعة تكوينا متنوعا ومتعددا.[2] وتنظم الجامعة سنويا العديد من الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية، يحضرها أساتذة من مختلف جامعات الوطن وكذا الجامعات الدولية، لمناقشة قضايا مختلفة ومحاولة طرح حلول لها.

تضم جامعة باجي مختار 89 مخبرا للبحث موزعا على الكليات، هذه المخابر تعمل من أجل إنتاج المعرفة والمشاركة في التكوين، بواسطة البحث من أجل البحث وخلق مشاريع بحث تتماشى ومتطلبات سوق العمل، والتي كان لها دور إيجابي في تحقيق تطلعات جامعة عنابة، وتطوير الأداء الأكاديمي للأستاذ وتطوير الإنتاج العلمي. والجدول أدناه يوضح توزيع مخابر البحث العلمي بجامعة عنابة على الكليات:

- الجدول رقم (10): يوضح توزيع مخابر البحث العلمي بجامعة باجي مختار على الكليات

الكلية	عدد مخابر البحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية	03
كلية العلوم الاقتصادية	03
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	11
كلية الطب	06
كلية العلوم	37
كلية علوم الهندسة	22

[1]- الموقع الرسمي لجامعة باجي مختار –عنابة–، تم تصفح الموقع يوم: 25- 03- 2019.
https://bit.ly/3r6popP

[2]- عيواج، (العلاقات...)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 330.

كلية علوم الأرض	07

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة باجي مختار –عنابة–، تم تصفح الموقع يوم: 12-12-2019.
https://bit.ly/3e9wAMC

وفيما يخص الهيكل التنظيم الخاص بالجامعة، فسنوضحه من خلال الأشكال التالية:

- الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجامعة

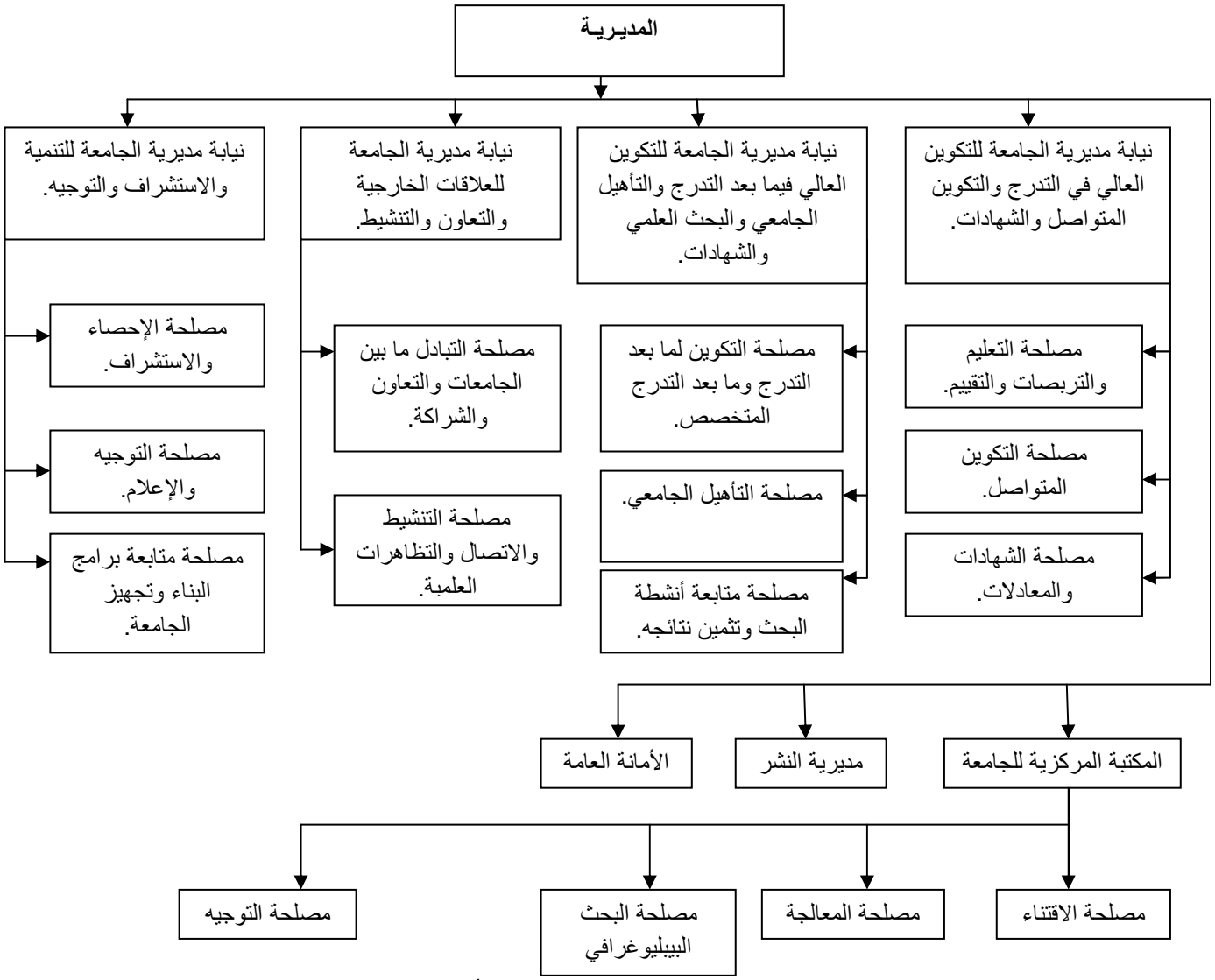

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أوت 2004، الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

- الشكل رقم (03): يوضح الأمانة العامة للجامعة

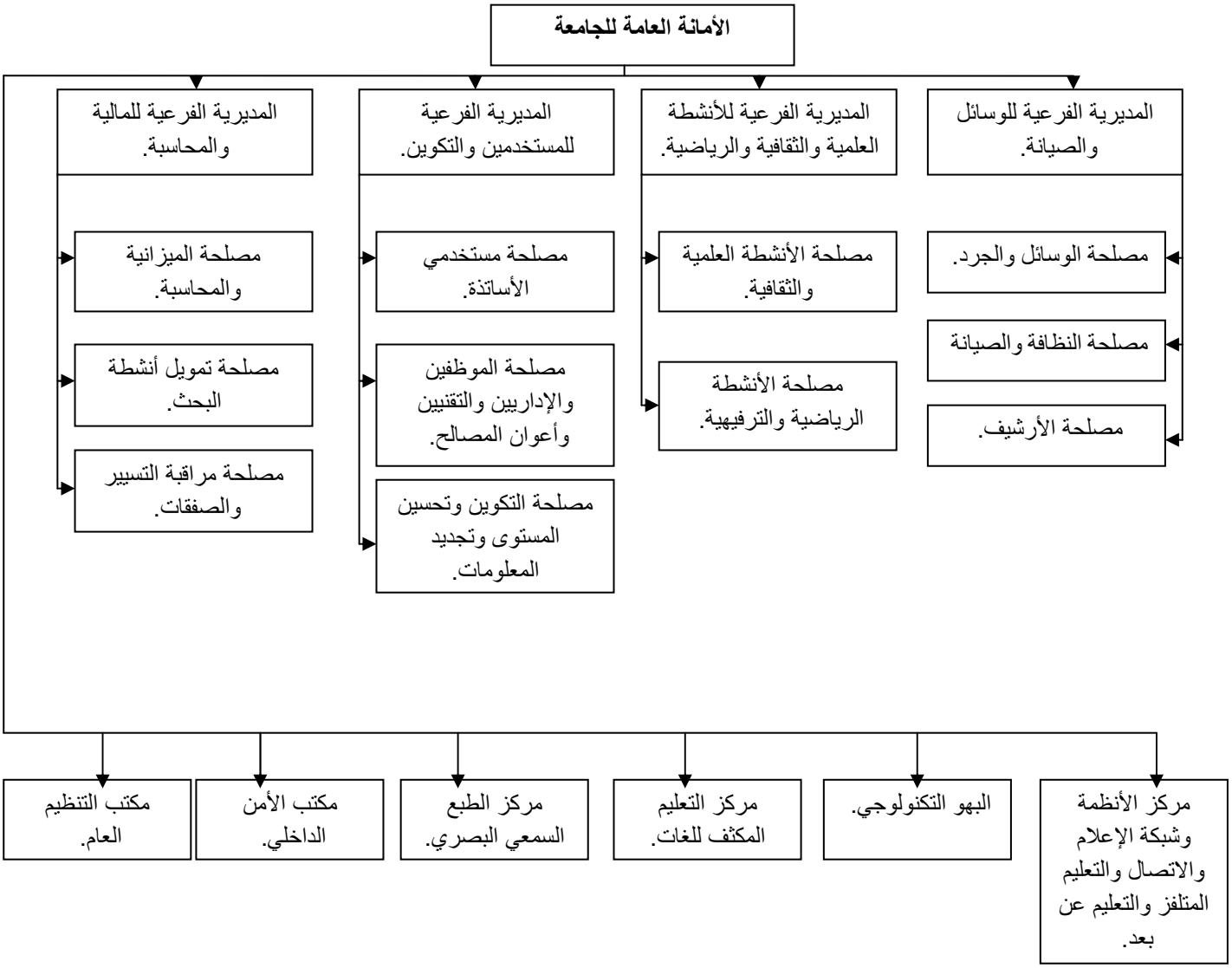

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أوت 2004، الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

- الشكل رقم (04): يوضح الهيكل التنظيمي للكلية بالجامعة

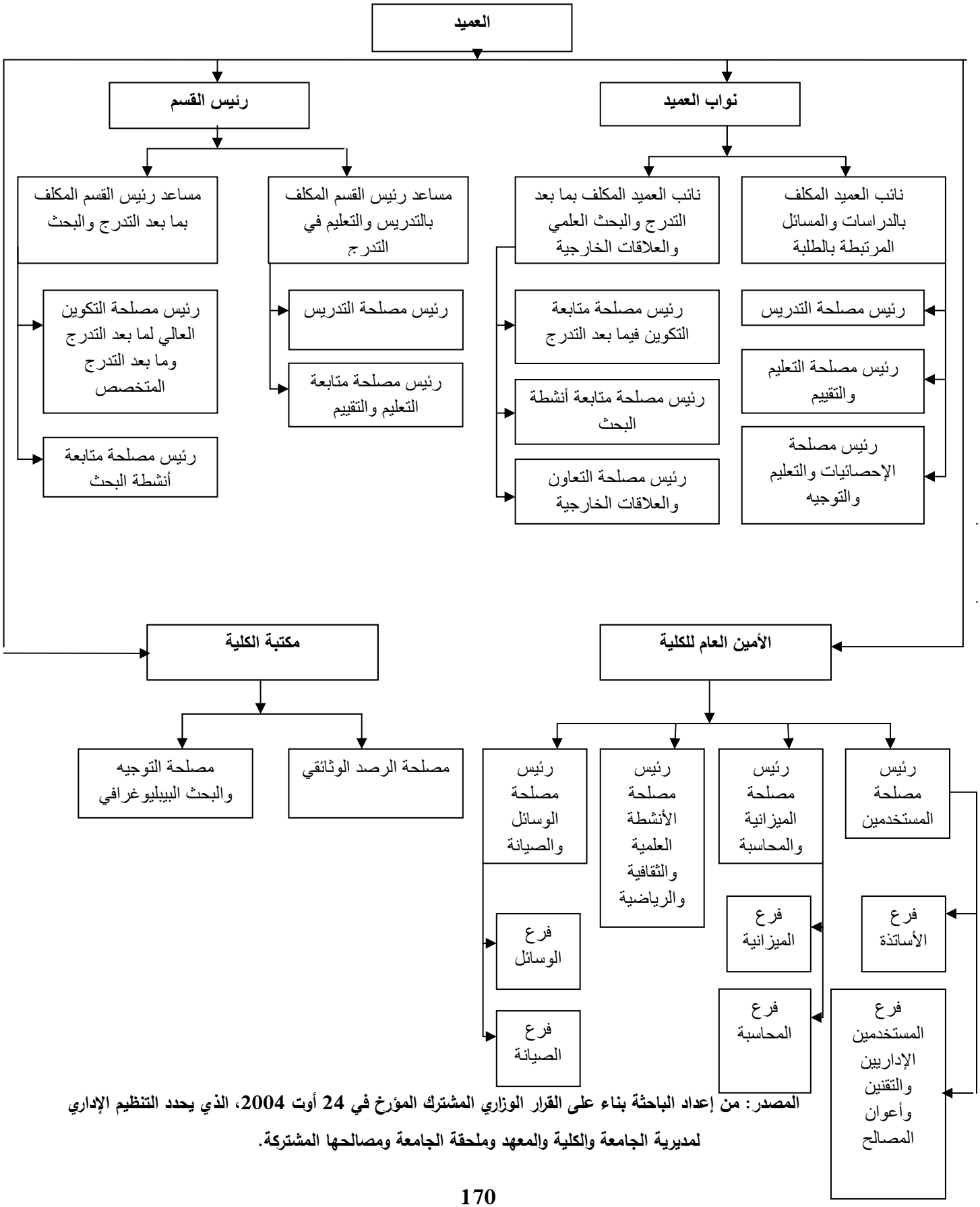

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أوت 2004، الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

المطلب الثاني: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات المحلية والأجنبية

سنحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى محتوى بعض الاتفاقيات التي أبرمتها جامعة باجي مختار مع المؤسسات الجامعية الوطنية والدولية.

الفرع الأول: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات الوطنية

أولا- التعاون بين جامعة عنابة وجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا: من بين أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا التعاون: **(انظر الملحق رقم 01)**

- الحفاظ على العلاقات الأكاديمية والثقافية وتطوير برامج التبادل والتعاون البيداغوجي، العلمي والتكنولوجي بين الجامعتين.

- تشجيع تبادل الطلاب واستقبالهم، أساتذة، باحثين، الكادر الفني والإداري، من خلال تسهيل إقامتهم وحصولهم على الخدمات الأكاديمية، العلمية والفنية من المؤسستين ضمن الحدود التي تحددها التشريعات المعمول بها في بلادنا.

- تنظيم لقاءات دورية بين الإداريين، الأساتذة، الباحثين من كلا المؤسستين، بهدف تبادل خبراتهم ومعارفهم وكذلك تسهيل تعاونهم في المشاريع المشتركة.

- تشجيع تبادل الخبرات في مجال الحوكمة البيداغوجية وتطوير تبادل الخبرات في إدارة نظام (LMD)، وإضفاء الطابع المهني على عروض التدريب، لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (TICE) ومختلف المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

- تشجيع توأمة مخابر البحث وأقطاب التميز بين الجامعتين، لتطوير وتشجيع طلاب الدكتوراه في مختلف المجالات.

- تبادل الأعمال والوثائق البيداغوجية والعلمية، وتشجيع النشر المشترك للكتب والأعمال البحثية في الصحف والمجلات المتخصصة.

– تشجيع التنظيم الثنائي للأحداث العلمية والثقافية والمؤتمرات حول موضوعات محددة مسبقا باتفاق متبادل.

– أي اتفاقية لنقل التكنولوجيا وتعزيز البحث المشترك وأعمال النشر، ستخضع لاتفاقيات وشروط محددة خاصة في مجال الملكية الفكرية. وتلتزم الجامعتان بحماية هذه الملكية الفكرية وفقا للتشريعات المعمول بها في بلدنا.

– تشجيع التعاون الدولي المشترك وضمان النهوض بالتعليم العالي الجزائري على المستوى الدولي.

– يتفق رئيسا المؤسستين (الجامعتين) على إنشاء لجنة مشتركة تؤسس لبرامج التبادل والتعاون التي قررتها المؤسستان، والتي يجب أن تضمن تنفيذ هذه الاتفاقية والتحسين المحتمل عليها.

ثانيا: اتفاقية جامعة عنابة مع المركز الجامعي لتامنغست

تهدف هذه الاتفاقية إلى تكريس التعاون والتبادل العلمي والبيداغوجي بين جامعة باجي مختار والمركز الجامعي لتامنغست، ويشمل موضوع الاتفاقية ما يلي: **(انظر الملحق رقم 02)**

– إقامة التظاهرات العلمية (ملتقيات دولية ووطنية، أيام دراسية...).

– العمل على إقامة مشاريع بحث مشتركة.

– تبادل الأساتذة والخبراء لأغراض التأطير والإفادة العلمية.

– تفعيل مبدأ حركية الطلبة في مراحل الليسانس والماستر والدكتوراه.

– الإشراف على الرسائل الجمعية ومناقشتها.

– التعاون الثنائي لفتح مدارس الدكتوراه والتكوين في الدكتوراه في بعض التخصصات التي تهم الطرفين.

– تبادل الخبرات العلمية البيداغوجية والإدارية.

– تبادل الرسائل الجامعية والمجلات العلمية.

– استقبال الطلبة الباحثين للاطلاع على الرصيد الوثائقي والتطبيقات الميدانية.

ثالثا: التعاون بين جامعة عنابة وجامعة خنشلة

تهدف هذه الاتفاقية إلى الحفاظ على العلاقات الأكاديمية والثقافية وتطوير برامج التبادل والتعاون البيداغوجي، العلمي والتكنولوجي بين الجامعتين. وللقيام بذلك سيتعين على المؤسستين تحديد الشروط العامة والإجراءات المشتركة لتنفيذ إجراءات التعاون، وتحديد مجالات الاهتمام المشترك.

– تشجيع تبادل واستقبال الطلاب، أساتذة، باحثين، الكادر الفني والإداري من خلال تسهيل إقامتهم وحصولهم على الخدمات الأكاديمية، العلمية والفنية من المؤسستين، ضمن الحدود التي تحددها التشريعات المعمول بها في بلادنا.

– تنظيم لقاءات دورية بين الإداريين والأساتذة الباحثين في مجالات التخصص المماثلة من المؤسستين، بهدف تبادل خبراتهم ومعرفتهم وكذلك تسهيل تعاونهم في المشاريع المشتركة.

– تشجيع تبادل الخبرات في مجال الحوكمة البيداغوجية وتطوير تبادل الخبرات في إدارة نظام (LMD)، وإضفاء الطابع المهني على عروض التدريب، لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (TICE) ومختلف المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

– تشجيع توأمة المخابر البحثية ومراكز التميز بين الجامعتين، وتطوير وتحفيز الإشراف المشترك لطلاب الدكتوراه في مختلف المجالات.

– تبادل الأعمال والوثائق البيداغوجية والعلمية، وتشجيع النشر المشترك للكتب والأعمال البحثية في الصحف والمجلات المتخصصة.

– تشجيع التنظيم الثنائي للفعاليات و/أو المؤتمرات العلمية والثقافية حول الموضوعات المحددة مسبقًا باتفاق متبادل.

– أي اتفاق لنقل التكنولوجيا وتعزيز البحوث المشتركة والمنشورات سيخضع لاتفاقيات محددة، يتم وضعها بشروط محددة خاصة في مجال الملكية الفكرية. وتلتزم الجامعتان بحماية هذه الملكية الفكرية وفقًا للتشريعات المعمول بها في بلدنا.

– تشجيع التعاون الدولي المشترك وضمان تعزيز التعليم العالي الجزائري دوليًا.

– يتفق رئيسا المؤسستان في الجامعتين على تشكيل لجنة مشتركة، والتي تعمل على إنشاء برامج تبادل وتعاون ملموسة تقررها المؤسستان، والتي سيتعين عليها ضمان تنفيذ هذه الاتفاقية والتحسين المحتمل لها.**(انظر الملحق رقم 03)**

من خلال عرض محتوى بعض الاتفاقيات التي أبرمتها جامعة باجي مختار مع المؤسسات الجامعية الوطنية، نلاحظ أن الجامعة تحرص على تبادل الرؤى والأفكار، البحوث العلمية، تبادل الخبرات والمعلومات في المجالات المتنوعة، تبادل الزيارات بين الطلبة، الأساتذة والإداريين مع غيرها من المؤسسات الجامعية، كل ذلك من شأنه أن يرفع من جودة العلمية التعليمية بالجامعة، وأن يساعد على تحقيق العديد من المكاسب لمؤسسات التعليم العالي والرقي بها، كما ووجدنا أن هذه الاتفاقيات تتشارك في كثير من النقاط والأهداف.

الفرع الثاني: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات الأجنبية

أولا: اتفاقية جامعة عنابة مع جامعة بورتو*

من بين أهم الأهداف التي اتفقت عليها الجامعتان: **(انظر الملحق رقم 04)**

– العمل على زيادة العلاقات العلمية والثقافية.

– زيادة تطوير التعاون المتبادل.

* جامعة بورتو جامعة برتغالية حكومية مقرها مدينة بورتو، تأسست في 22 مارس 1911، وتعد اليوم أكبر جامعات البرتغال، وهي واحدة من أفضل مائة جامعة في أوروبا.

- تبادل المعلومات العلمية في المجالات التي تهم الجامعيين.
- تشجيع التدريس والبحث في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- تعزيز تنقل المتعلمين، الموظفين، الباحثين والطلاب بين الجامعتان.
- تطوير المناهج.
- إعداد مشاريع بحثية مشتركة.
- التحضير للندوات والاجتماعات الأكاديمية.

ثانيا: اتفاقية تعاون بين جامعة عنابة وجامعة BABES-BOLYAI DE CLUJNAPOCA*

وفق هذه الاتفاقية، يمكن أن يتخذ التعاون بين الجامعتين الأشكال التالية:(**انظر الملحق رقم 05**)

- تبادل الطلاب، خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه.
- تطوير التبادلات على مستوى ما بعد الدكتوراه.
- تبادل الأساتذة والخبراء من خلال البعثات التدريسية والتدريبية.
- المشاركة في مشاريع بحث مشتركة.
- تنظيم حلقات دراسية، ندوات، الدورات الصيفية في المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية.
- تطوير وتنمية الإشراف المشترك على الدكتوراه.

* جامعة عامة تأسست سنة 1776 وتقع في كلوج نابوكا برومانيا، تحتل المركز الأول في تصنيف الجامعات الذي بدأته وزارة التعليم والبحث الرومانية في عام 2016، وتعد جامعة بابيش- بولاي أكبر جامعة رومانية حيث تضم حوالي 45000 طالب وطالبة.

ثالثا- اتفاقية تعاون بين جامعة عنابة وجامعة فيلادلفيا*

تم إبرام مذكرة التفاهم هذه بين الجامعتان، والتي تهدف إلى التعاون والتبادل في مختلف النشاطات الجامعية، ومن بين أهم ما تم الاتفاق عليه ما يلي:**(انظر الملحق رقم 06)**

- عمل الفريقان على تنفيذ وتطوير مشاريع بحث مشتركة، يتم الاتفاق عليها وتبادل المعلومات بشأنها من خلال الاتصال المباشر بين المؤسسات والأقسام المعنية.

- إبداء كل من الفريقين استعداده للإسهام في الإشراف المشترك على بعض رسائل الدراسات العليا.

- تشجيع الجامعتان البحث في الدراسات العربية.

- تعمل الجامعتان على تبادل المطبوعات والنشرات والدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه، التي تصدر في كل منهما.

- تتبادل الجامعتان المعلومات والمصادر العلمية في الموضوعات المختلفة ذات الفائدة المشتركة، بغية تأسيس بنك معلومات مشترك.

* فيلادالفيا جامعة أردنية خاصة، تأسست في 13 أوت 1989م، تحتل المرتبة 2056 عالميا بينما تأخذ المرتبة 30 على مستوى جامعات الوطن العربي عامة، وتمتاز الجامعة بمستوى عال من الحرية والتعليم التشاركي.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات

يتضمن هذا المبحث وصفا للإجراءات المتبعة لغرض تحقيق أهداف الدراسة، من خلال وصف مجتمع وعينة الدراسة وعرض أهم الإجراءات المتبعة، للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وكذا أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة، ولقد تم الاعتماد في دراستنا على أداة الاستمارة (الاستبيان) في جمع البيانات من المبحوثين، والتي تضم في طياتها مجموعة من المحاور التي تتضمن بدورها مجموعة من الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة.

المطلب الأول: مجالات الدراسة

أولا- المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة في جامعة باجي مختار –عنابة–، وقد شملت الدراسة جميع كليات الجامعة، كما سبق وأن ذكرنا فإن جامعة عنابة تضم 07 كليات، هذه الكليات تضم العديد من الأقسام كالتالي:

- **كلية العلوم:** تضم هذه الكلية 09 أقسام وهي: قسم الكيمياء الحيوية، قسم البيولوجيا، قسم الكيمياء، قسم الرياضيات، قسم الرياضيات–الإعلام الآلي، قسم الفيزياء، قسم علوم المادة، قسم علوم البحار، قسم علوم الطبيعة والحياة.

- **كلية علوم الأرض:** تضم هذه الكلية 4 أقسام وهي: قسم التخطيط الإقليمي، قسم الهندسة المعمارية، قسم الجيولوجيا، قسم المناجم.

- **كلية الطب:** وتضم ثلاث أقسام وهي: قسم الطب، قسم الصيدلة، قسم طب الأسنان.

- **كلية علوم الهندسة:** تضم هذه الكلية 10 أقسام وهي: قسم العلوم والتكنولوجيا، قسم الإلكترونيات، قسم الكهروميكانيك، قسم الهندسة الكهربائية، قسم الإعلام الآلي، قسم الهندسة المدنية، قسم هندسة العمليات، قسم الهندسة الميكانيكية، قسم الهيدروليك، قسم علم المعادن وهندسة المواد.

- **كلية الاقتصاد وعلوم التسيير:** تضم هذه الكلية 3 أقسام وهي: قسم العلوم المالية، قسم علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

- **كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية:** تضم هذه الكلية 13 قسما كما يلي: قسم التاريخ، قسم التربية البدنية والرياضية، قسم الترجمة، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، قسم اللغة الإنجليزية، قسم اللغة الإيطالية، قسم اللغة الفرنسية، قسم اللغة والأدب العربي، قسم علوم اقتصاد المكتبات، قسم علم الاجتماع، قسم علم النفس وقسم علوم الاتصال.

- **كلية الحقوق:** وتضم هذه الكلية قسم الحقوق وقسم العلوم السياسية.

ثانيا- المجال الزمني:

الإطار الزمني لدراستنا محصور في الفترة الزمنية الممتدة منذ تبني نظام (LMD) سنة 2004 إلى غاية سنة 2019.

وقد امتد الإطار الزمني لمعالجة إشكالية بحثنا منذ الرد بقبول موضوع الدراسة من طرف المجلس العلمي إلى غاية سنة 2019:

أ- **مرحلة الإعداد النظري:** وكانت بدايتها في شهر ديسمبر 2016، حيث تم التركيز فيها على جمع المادة العلمية والاطلاع عليها، بالإضافة إلى إعداد فصول الدراسة وصياغتها وفق خطة منهجية.

ب- **مرحلة إعداد الدراسة الميدانية:** تم الشروع في هذه المرحلة بداية من شهر أفريل 2019، حيث قمنا فيها بإرسال استمارة البحث إلى عينة الدراسة عبر بريدهم الإلكتروني وذلك بتاريخ 15 أفريل 2019، ثم استرجاع الاستمارات، وكان تاريخ 25 جويلية 2019 تاريخ نهاية استقبال الاستمارات المرسلة.

ج- **مرحلة تفريغ البيانات:** تم تفريغ البيات وجدولتها معالجتها إحصائيا والتعليق عليها في الفترة مابين 06 أوت و25 ديسمبر.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينته وأدوات جمع البيانات

أولا: مجتمع الدراسة وعينته

1- مجتمع الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة الجماعة التي ينصب عليها الاهتمام في دراسة أو بحث معين، ويشترط أن تكون محددة تحديدا دقيقا.[1]

وعليه فإن مجتمع دراستنا يتكون من أعضاء هيئة التدريس الدائمين الموظفين بجامعة باجي مختار –عنابة– من جميع الكليات، على اعتبار أنهم الفئة الأكثر دراية وإلماما بموضوع الدراسة، ولذلك فقد استهدفنا عينة قصدية من أساتذة جميع الكليات، عبر إرسال الاستمارات إليهم إلكترونيا، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

- الجدول رقم (11): يوضح مجتمع الدراسة

الكلية	الاستمارات المرسلة
كلية العلوم	647
كلية علوم الأرض	190
كلية الطب	142
كلية الهندسة	449
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	193
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية	583
كلية الحقوق	173
عدد مجتمع الدراسة	**2377**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

2- **عينة الدراسة:** العينة هي "عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة

[1]- ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي** (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 82.

وإجراء الدراسة عليها من ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي."[1] بمعنى أنها جزء من الكل، أي جزء من مجتمع الدراسة، لذلك كان من الواجب عند اختيارها أن تكون خصائصها من نفس خصائص المجتمع الذي ستمثله.

حيث أن الباحث في هذه الخطوة، عليه أن يحسن اختيار العينة المناسبة والتي تساعده على تغطية جميع فئات المجتمع الأصلي، وقد تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة "القصدية،" وهي العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحثة، نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، ولكون تلك الخصائص من الأمور الهامة للدراسة،"[2] وبناء على ذلك تم اختيار عينة قوامها (191) أستاذا وأستاذة من مختلف الدرجات العلمية من مجتمع الدراسة الأصلي المقدر بـ (2377) أستاذة وأستاذا دائما، وهو كما يوضحه الجدول التالي:

- الجدول رقم (12): يوضح عينة الدراسة

الكلية	الاستمارات المرسلة	الاستبيانات المستردة	النسبة المئوية %
كلية العلوم	647	31	16.2
كلية علوم الأرض	190	17	8.9
كلية الطب	142	23	12
كلية الهندسة	449	24	12.6
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	193	22	11.5
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية	583	51	26.7
كلية الحقوق	173	23	12
عدد مجتمع الدراسة والعينة	**2377**	**191**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

[1]- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي -القواعد والمراحل والتطبيقات-** (عمان: دار وائل للنشر، 1999)، ص. 84.

[2]- نفس المرجع والصفحة.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (12)، هو أن أغلبية عينة الدراسة كانت من كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث بلغت نسبتها 26.7%، تليها نسبة 16.2% من كلية العلوم، ثم نسبة 12.6% من كلية الهندسة، ونسبة 12% من كلية الطب وكذا كلية الحقوق، ثم نسبة 11.5% من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ثم نسبة 8.9% من كلية علوم الأرض.

ثانيا: أدوات الدراسة وجمع البيانات

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد من أجل جمع البيانات والمعلومات على الأدوات التالية:

1- الأدوات النظرية: قبل البدء في صياغة أسئلة الاستمارة، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الكتب والبحوث، إضافة إلى عدد من الدوريات والرسائل الجامعية والوثائق الرسمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والتي تم الاعتماد عليها في بناء نموذج الدراسة وإطارها النظري والاسترشاد بها في صياغة أسئلة الاستمارة.

2- الاستبيان: يعتبر الاستبيان أحد أدوات جمع البيانات، يستخدمها باحثوا البحوث التربوية على نطاق واسع للحصول على الحقائق وتجميع البيانات، بالإضافة إلى استخدامه في البحوث التي تقيس الاتجاهات والآراء والخبرات السابقة وربطها بالسلوك الحالي، من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة في نموذج سبق إعداده وتقنينه، ليقوم المجيب بملئه بنفسه،[1] ويشترط في الأسئلة أن تكون سهلة بعيدة عن التعقيد والغموض وتكون إما مغلقة أو مفتوحة.

وقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان في هذه الدراسة ضمن متطلبات منهج دراسة الحالة، لغرض استكمال متطلبات الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك للكشف عن دور جامعة باجي مختار في التنمية المحلية باعتبارها شريكا مجتمعيا من وجهة نظر أساتذة الجامعة.

[1]- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي** (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2002)، ص. 116.

وفي إطار تصميم وبناء الاستمارة، تم الرجوع إلى العديد من الدراسات التي استخدمت هذه الأداة في جمع البيانات، وقد تم المرور بالخطوات التالية:

– تحديد الهدف من الاستبيان، والذي يُستمد أساسا من هدف الدراسة.

– تحديد الوسائل المساعدة في بناء الاستبيان، المتمثلة في الكتب والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع دراستنا، بالإضافة إلى استشارة بعض الأساتذة ذوي الخبرة في بناء الاستبيانات وكذا الأساتذة المهتمين بموضوع الشراكة البحثية.

– تصميم الاستمارة (الاستبيان): والتي اشتملت على جزأين:

* **الجزء الأول:** يشمل المعلومات الخاصة بعينة الدراسة، والمتعلقة بـ: الجنس، الكلية، القسم، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة في العمل ونظام الدراسة.

* **الجزء الثاني:** تم تقسيمه إلى محاور تضم بيانات تتعلق بمتغيرات الدراسة، تصب مضامينها في ترجمة مفصلة لتساؤلات الدراسة وفرضياتها، حيث تم تحديد (36) فقرة، تهدف إلى معرفة دور جامعة باجي مختار كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية، موزعة على ثلاث محاور كالتالي:

– **المحور الأول:** دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية، تضمن (16) فقرة.

– **المحور الثاني:** دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية، تضمن (11) فقرة.

– **المحور الثالث:** دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية، تضمن (9) فقرات.

وقد تم الاعتماد على النوع المغلق في إعداد الاستمارة، وفق سلم ليكرت **(Likert)** ذو الخمس مستويات (موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا)، حيث يقابل كل مستوى الأوزان التالية:

- الجدول رقم (13): يوضح مقياس ليكرت (Likert) الخماسي

الوزن (الدرجة)	5	4	3	2	1
الرأي	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS** (د.د.ن: خوارزم العلمية، 2017)، ص. 540.

انطلاقا من الأوزان الموضحة في الجدول أعلاه، ولحساب طول خلايا ليكرت الخماسي (الحدود العليا والدنيا) تم حساب المدى (1-5 =4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية (4\5 =0.8)، ثم بعد ذلك تم إضافة هذا العدد إلى أقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح، واستمرت الإضافة إلى غاية الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي العدد خمسة، وكان الناتج كما هو موضح في الجدول الأتي:

- الجدول رقم (14): يوضح المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها

	المتوسط المرجح	الاتجاه
1	(1- 1.79)	غير موافق إطلاقا
2	(1.8- 2.59)	غير موافق
3	(2.6- 3.39)	محايد
4	(3.4-4.1)	موافق
5	(4.2- 5)	موافق جدا

المصدر: عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص. 450.

من خلال الجدول رقم (14)، يمكننا أن نستنتج بأن تحدي الاتجاه العام نحو كل فقرة من فقرات الدراسة يكون وفقا للآلية التالية:

- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (**4.2- 5**)، فهذا يعني أن الاتجاه العام نحو تأكيد ما جاء فيها يتجه نحو "**موافق جدا**."

- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(3.4 – 4.1)**، فهذا يعني أن الاتجاه العام نحو تأكيد ما جاء فيها يتجه نحو "**موافق.**"
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(2.6 – 3.39)**، فهذا يعني أن الاتجاه العام نحو تأكيد ما جاء فيه يتجه نحو "**محايد.**"
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(1.8 – 2.59)**، فهذا يعني أن الاتجاه العام نحو تأكيد ما جاء فيه يتجه نحو "**غير موافق.**"
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين **(1.79 – 1)**، فهذا يعني أن الاتجاه العام نحو تأكيد ما جاء فيه يتجه نحو"**غير موافق إطلاقا.**"

أما بالنسبة لتقدير مستوى كل متغير أو بعد (المتغير عبارة عن مجموعة من الأبعاد، والبعد عبارة عن مجموعة من الفقرات)، فإننا نحتاج إلى مقياس خاص يحدد درجة مستوى كل متغير، وفي هذا الصدد تؤكد العديد من الدراسات على المقياس الثلاثي الذي يضم ثلاث مستويات للتصنيف وهي: **مرتفع، متوسط، منخفض.**

ولتحديد القيم الموافقة لها يتم اللجوء إلى حساب المدى، **(1-5 =4)**، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية **(3\4 =1.33)**، ثم بعد ذلك يتم إضافة هذا العدد إلى أقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح، واستمرت الإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي العدد **5**، وكان الناتج كما هو موضح في الجدول الآتي:

- الجدول رقم (15): يوضح المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات والمستويات الموافقة لها

المتوسط المرجح	المستوى
(1- 2.32)	منخفض
(2.33- 3.66)	متوسط
(3.67- 5)	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماء على حساب الأوزان.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا أن نستنتج مستوى الأبعاد والمتغيرات في هذه الدراسة، والذي سيكون كالأتي:

- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين **(3.67- 5)**، فهذا يعني أن مستواه العام يميل لأن يكون **مرتفعا**.
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين **(2.33- 3.66)**، فهذا يعني أن مستواه العام يميل لأن يكون **متوسطا**.
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين **(1- 2.32)**، فهذا يعني أن مستواه العام يميل لأن يكون **منخفضا**.

ولأن عينة الدراسة تمثلت في نخبة المجتمع الذين يجيدون القراءة والكتابة واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد تم إعداد الاستمارة إلكترونيا والاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع أفراد العينة، ومن ثم استرجاعها وتفريغها وتحميلها بواسطة برنامج SPSS.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية

الفرع الأول: صدق وثبات أداة الدراسة

بعد صياغة الاستبيان في شكله الأولي، وجب إخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان): بغرض التأكد من ذلك، تم تأكيد صدق الاستبيان من خلال الأخذ بآراء الأساتذة المحكمين (الصدق الظاهري)، ثم تأكيد صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (آراء المحكمين):** تم عرض الاستمارة بعد إعدادها في صورتها الأولية على (05) من المحكمين ذوي الخبرة والمتخصصين في الاقتصاد، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الحقوق والعلوم السياسية، **والملحق رقم (08)** يوضح القائمة الاسمية للأساتذة المحكمين ورتبهم العلمية والجامعة التي ينتمون إليها، وقد سلمت الاستمارة لهم بخطاب يوضح موضوع، إشكالية وأهداف الدراسة، الفرضيات التي سيتم معالجتها وكذا المحاور التي ستعالج الفرضيات، وطلب منهم إبداء آرائهم حول:

- مناسبة الفقرات للدراسة المعدة وتماشي الأسئلة مع كل محور تنتمي إليه.
- مدى سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات.
- مدى تماشي العبارات مع أهداف الدراسة.

إضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا حول تعديل، حذف وإضافة بعض العبارات التي يرونها تحسن من صورة الأداة.

وبعد استرجاع الاستمارات المحكمة وعلى ضوء آراء السادة المحكمين وملاحظاتهم، قامت الباحثة بإجراء التغييرات والتعديلات المطلوبة بحذف وتعديل بعض الفقرات لتتناسب مع أهداف الدراسة، لتقوم بعدها الباحثة بعرض الاستمارة على الأستاذ المشرفة على الدراسة لإبداء رأيها حولها، والتي بدورها أبدت موافقتها عليها، و**الملحق رقم (09)** يوضح الاستمارة في صورتها النهائية.

- **صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:** يشير صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان إلى مدى اتساق جميع عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر.[1] وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط "**بيرسون**" بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

- **الجدول رقم (16): يوضح صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والدرجة الكلية**

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
01	0.349	**17**	0.688	**28**	0.866
02	0.427	**18**	0.278	**29**	0.567
03	0.474	**19**	0.245	**30**	0.515
04	0.490	**20**	0.566	**31**	0.546
05	0.423	**21**	0.400	**32**	0.461
06	0.535	**22**	0.439	**33**	0.664
07	0.758	**23**	0.481	**34**	0.614
08	0.682	**24**	0.550	**35**	0.577
09	0.670	**25**	0.296	**36**	0.744
10	0.491	**26**	0.521	-	-
11	0.622	**27**	0.611	-	-
12	0.622	-	-	-	-
13	0.752	-	-	-	-
14	0.800	-	-	-	-
15	0.838	-	-	-	-
16	0.639	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

[1]- أمينة بلعيد، "**مكانة الابتكار ضمن إستراتيجية المؤسسة الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال**،" (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير منشورة. جامعة باتنة 1، 2016/ 2071)، ص. 218.

يوضح الجدول رقم (16) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة مع المحور الذي تنمي إليه، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغت ما بين (0.349 و0.838)، ففي المحور الأول بلغت (0.245 و 0.688)، في المحور الثاني بلغت (0.461 و0.688)، في المحور الثالث بلغت (0.408 و0.690)، وجاءت كل القيم دالة عند مستوى الدلالة 0.05، ما يعني أن جميع الفقرات مرتبطة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

ثانيا– ثبات أداة الدراسة: يقصد بالثبات أنه إذا تم إجراء اختبار على مجموعة من الأفراد، وتم رصد درجات كل فرد في هذا الاختبار ثم أعيد إجراء نفس الاختبار على نفس المجموعة ورصدت أيضا درجات كل فرد، ودلت النتائج على أن الدرجات التي حصل عليها الطلاب في المرة الأولى لتطبيق الاختبار، هي نفس الدرجات التي حصل عليها هؤلاء الطلاب في المرة الثانية، يستنتج من ذلك أن نتائج الاختبار ثابتة تماما، لأن نتائج القياس لم تتغير في المرة الثانية، بل ظلت كما كانت قائمة في المرة الأولى.[1]

وبذلك كان القصد من ثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، وفي حال تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط سيعطي نفس النتيجة.

بعد انتهاء الباحثة من التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال اعتماد معامل الارتباط **(بيرسون)**، كان لابد من التأكد من ثباتها، حيث تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لمحاور الأداة ككل، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS 25)**.

استخدام معامل **ألفا كرونباخ** كمعامل للثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، فإن ساوت قيمة المعامل الصفر لم يكن هناك ثبات في البيانات، وعلى العكس من ذلك إن كان هناك ثبات تام في البيانات

[1]– محمد مفيد القوصي، **الإحصاء الوصفي والاستدلالي** (عمان: مركز الكتاب، 2013)، ص. 259.

فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح.[1] وفي دراستنا بلغت قيمته الأداة **(α=0.92)**، هذه النسبة اعتبرت مناسبة لغايات الدراسة، والجدول رقم (17) يوضح ذلك:

- الجدول رقم (17): يوضح نتائج معامل ثبات مقياس الذكاء الوجداني بألفا كرونباخ

الأداة	عدد الفقرات	معامل ألفا α
المحور الأول	16	0.876
المحور الثاني	11	0.901
المحور الثالث	09	0.890

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن معامل ثبات المحور الأول قد بلغ 0.876، في حين بلغ المحور الثاني 0.901، أما المحور الثالث فقد بلغ 0.890، بينما الاستبيان ككل وفق معادلة ألفا كرونباخ كان مساويا لـ **(α= 0.92)**، وهي قيمة دالة، مما يؤكد تمتع المقياس بمستوى ممتاز وعالي من الثبات.

الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، اعتمدنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **(SPSS 25)**، وقد تم ذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لمعرفة البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

- **الرسوم البيانية:** للتمثيل البياني للقيم والمؤشرات الإحصائية.

- **المتوسط الحسابي:** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما، حيث أن استخدامه لإجابات عينة الدراسة على الاستبانة، يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة.

[1]- عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص. 559.

- **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة، إذا كان انحرافها المعياري قليلا.

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** تم الاعتماد عليه لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

- **معامل الارتباط بيرسون:** استخدام معامل الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة (قيمته محصورة بين -1 و+1)، وكذا حساب صدق الاستبيان.

- **مستوى الدلالة 0.05:** يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05، ويعني ذلك أن الاحتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن 0.05، أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

- **اختبار T-Test:** يعتبر أحد أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطي عينتين.

الفرع الثالث: إجراءات تطبيق أداة الدراسة

بعد أن تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها، قامت الباحثة بإرسال الاستمارات إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، الذين قاموا بالإجابة على أسئلة الاستمارات المستردة والتي بلغ عددها (214)، وبعد التدقيق في البيانات، تم استبعاد (23) استبيان نظرا لعدم اكتمال البيانات فيها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (191) استبانة، وهو عدد يفترض أنه يمثل مجتمع الدراسة. وبعد التدقيق في جميع الاستبانات تم تجهيز البيانات بوضع نظام ترميز، وذلك من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم

الاجتماعية **SPSS** إصدار **25**، الذي تم الاعتماد عليه في مجال إدخال البيانات وتبويبها ومعالجتها إحصائيا، وعلى هذا الأساس تم استخلاص النتائج.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث عرض النتائج التي توصل إليها البحث من خلال إجراء الدراسة الميدانية، وذلك بمناقشة العلاقة بين المتغيرات الموجودة في الاستبيان، وذلك بتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية وعرض الإحصاءات الوصفية للدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج دراسة الحالة

الفرع الأول: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

تعتبر البيانات الشخصية البيانات الأولية لأي بحث ميداني، والغاية من ذلك هو التعرف على مدى ارتباط الجوانب الاجتماعية والتعليمية والوظيفية للمبحوثين بموضوع الدراسة.

أولا- الجنس

- الجدول رقم (18): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	81	42.4
ذكر	110	57.6
المجموع	**191**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه رقم (18) الذي يبين الجنس، يتبين أن (110) من أفراد عينة الدراسة من جنس الذكور، بنسبة تمثيل بلغت (57.6%)، بينما بلغ عدد الإناث (81) بنسبة تمثيل بلغت (42.4%)، ما يدل على أن عينة دراستنا يغلب عليها الجنس الذكوري. والشكل أدناه يوضح تكرارات توزيع أفراد العينة:

- الشكل رقم (05): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

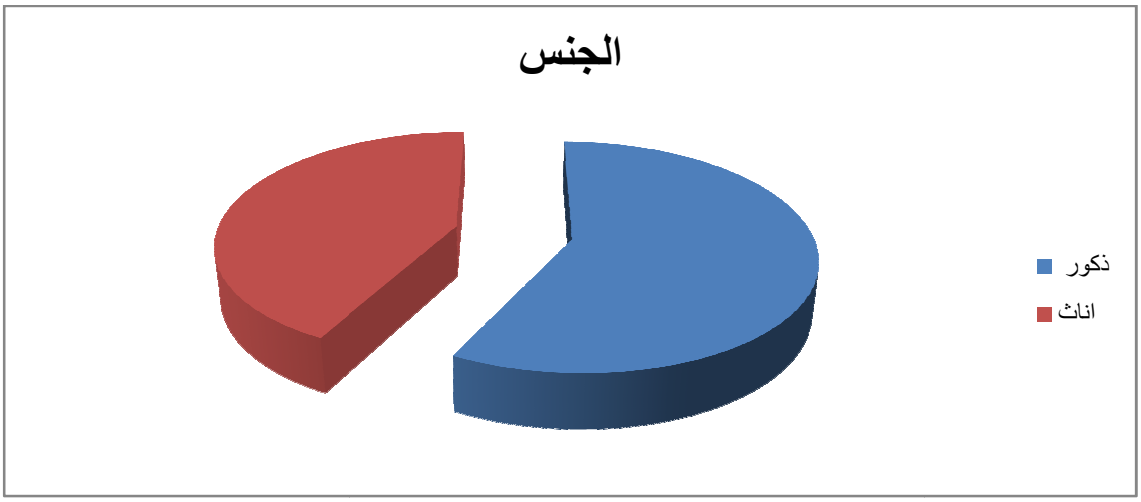

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

ثانيا: السن

- الجدول رقم (19): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40 سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 50 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	3	80	51	57	**191**
النسبة %	1.6	41.9	26.7	29.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (19) والمتعلق بالفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة، تم تقسيم متغير السن إلى أربع فئات، المسافة بينها قدرت بـ 10 سنوات، أدنى قيمة لسن المبحوث قدرت بـ30 سنة فأقل، وأكبر قيمة له قدرت بـ 50 سنة فما فوق.

نلاحظ أن الفئة العمرية [من 30 إلى أقل من 40 سنة] المقدرة نسبتها 41.9% قد مثلت أكبر فئة من المبحوثين، معظم أفراد هذه الفئة العمرية من الأساتذة ذوي رتبة أستاذ مساعد –ب– وأستاذ مساعد –أ–، تلت هذه الفئة فئة الأساتذة المبحوثين من الفئة العمرية [من 50 سنة فأكثر] المقدرة نسبتها بـ 29.8%، معظم أفراد هذه الفئة العمرية من رتبة أستاذ التعليم العالي، وهي رتبة تتميز بسن متقدمة في الغالب وبخبرة

على المستوى العلمي والتنظيمي. أما الفئة العمرية [من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة] جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبة المستجوبين والمقدرة نسبتهم بـ 26.7%، وهي في العادة تمثل الأساتذة من رتبتي أستاذ محاضر –أ– وأستاذ التعليم العالي. في حين شكلت نسبة 1.6% أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهي نسبة ضئيلة جدا تمثل الأساتذة حديثي التوظيف، كون مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه والتوظيف في الجامعة يأخذ وقتا.

هذه النسب تظهر التنوع في متوسط أعمار أفراد عينة الدراسة، ما يعكس توفر عامل الخبرة، إذ أن (56.5%) من أفراد العينة تزيد أعمارهم عن 40 سنة، وهو ما يخدم أهداف البحث، كون الفئة لها المعرفة المتراكمة والخبرة حول ما تقوم بها الجامعة من أجل النهوض بتنمية المجتمع المحلي. والشكل أدناه يوضح تكرارات توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئاتهم العمرية.

– الشكل رقم (06): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن

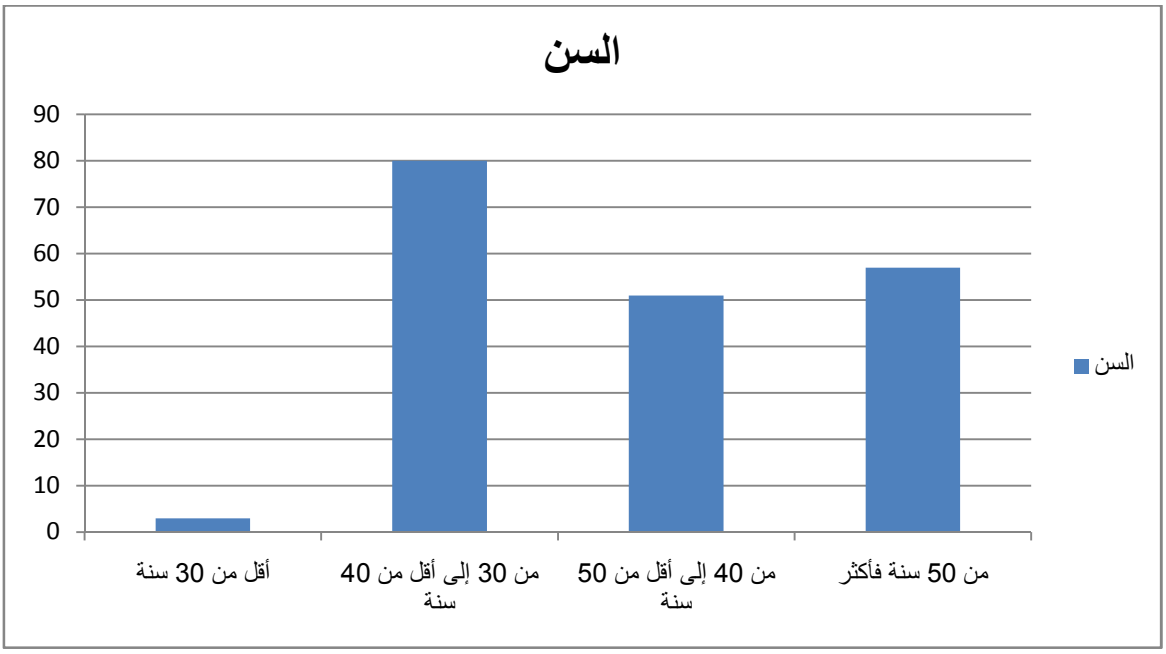

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

ثالثا: كلية الانتماء

- الجدول رقم (20): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية

الكلية	التكرار	النسبة %
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية	51	26.7
كلية الحقوق والعلوم السياسية	23	12.0
كلية الطب	23	12.0
كلية العلوم	31	16.2
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير	26	13.8
كلية الهندسة	22	11.5
كلية علوم الأرض	17	8.9
المجموع	**191**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (20) توزيع الأساتذة المبحوثين حسب كليات الانتماء، حيث أن نسبة 26.7% من أفراد العينة ينتمون إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ثم تليها فئة كلية العلوم بنسبة 16.2%، ثم تأتي بعدها فئة كلية الهندسة بنسبة 12.6%، في حين تساوت نسب الأساتذة المستجوبين من كلية الطب وكلية الحقوق والعلوم السياسية والتي قدرت بـ 12.0%، ومن بعد تأتي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بنسبة 11.6%، وفي الأخير جاءت فئة كلية علوم الأرض مسجلة نسبة 8.9%. والشكل التالي يوضح تكرارات توزيع أفراد العينة حسب كليات الانتماء:

- الشكل رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير كلية الانتماء

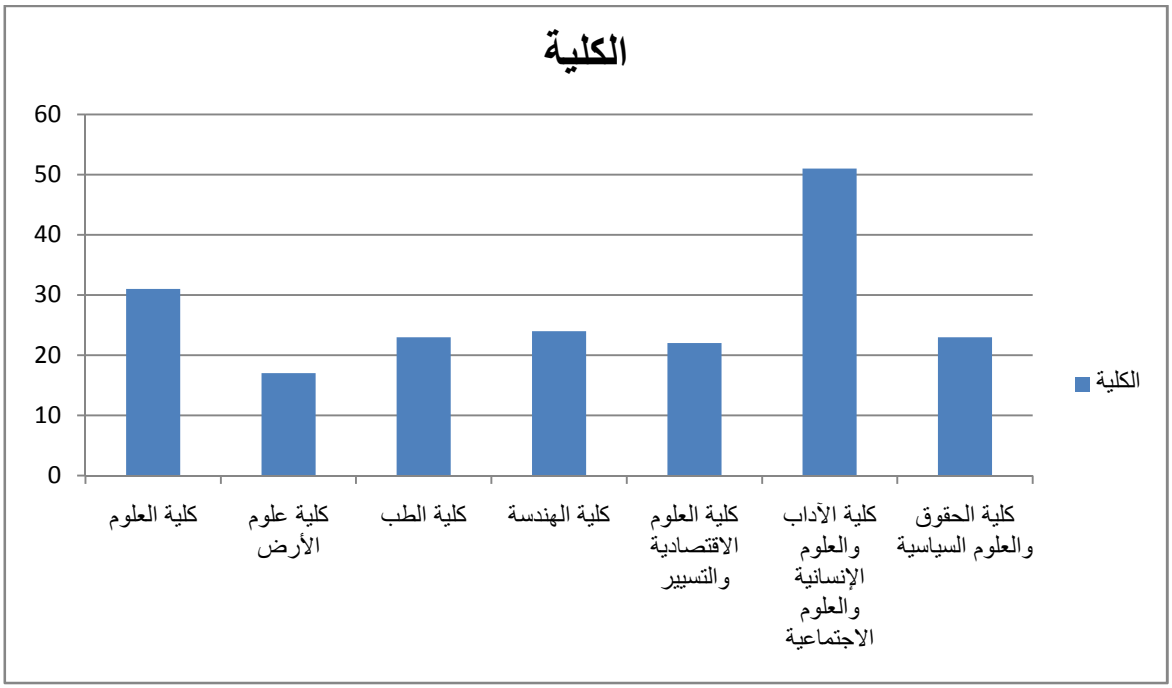

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

رابعا: الدرجة العلمية

- الجدول رقم (21): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر –أ–	أستاذ محاضر –ب–	أستاذ مساعد –أ–	أستاذ مساعد –ب–	المجموع
التكرار	45	45	52	48	1	189
النسبة %	23.6	23.6	27.2	25.1	0.5	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (21) توزيع الأساتذة المبحوثين حسب درجتهم العلمية، حيث بلغت نسبة المبحوثين من رتبة أستاذ محاضر –ب– 27.1%، والتي مثلت أعلى نسبة مستجوبة، تلت هذه الرتبة نسبة الأساتذة من رتبة أستاذ محاضر –أ– الذين قدرت نسبتهم بـ 25.1%، ثم تأتي فئتين تساوت في نسب الإجابة، وهي فئة أستاذ محاضر–أ– وفئة أستاذ التعليم العالي اللتان سجلتا نسبة 23%، وفي الأخير تأتي

نسبة 5% لفئة أستاذ مساعد –ب–، وهذا يدل على أن دراستنا قد تفاعل معها الأساتذة من مختلف الرتب، الذين يملكون خبرة في مجال التدريس وتكوين الطلبة وفق ما تحتاجه مؤسسات المحيط. والشكل التالي يوضح تكرارات توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية:

– الشكل رقم (08): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الدرجة العلمية

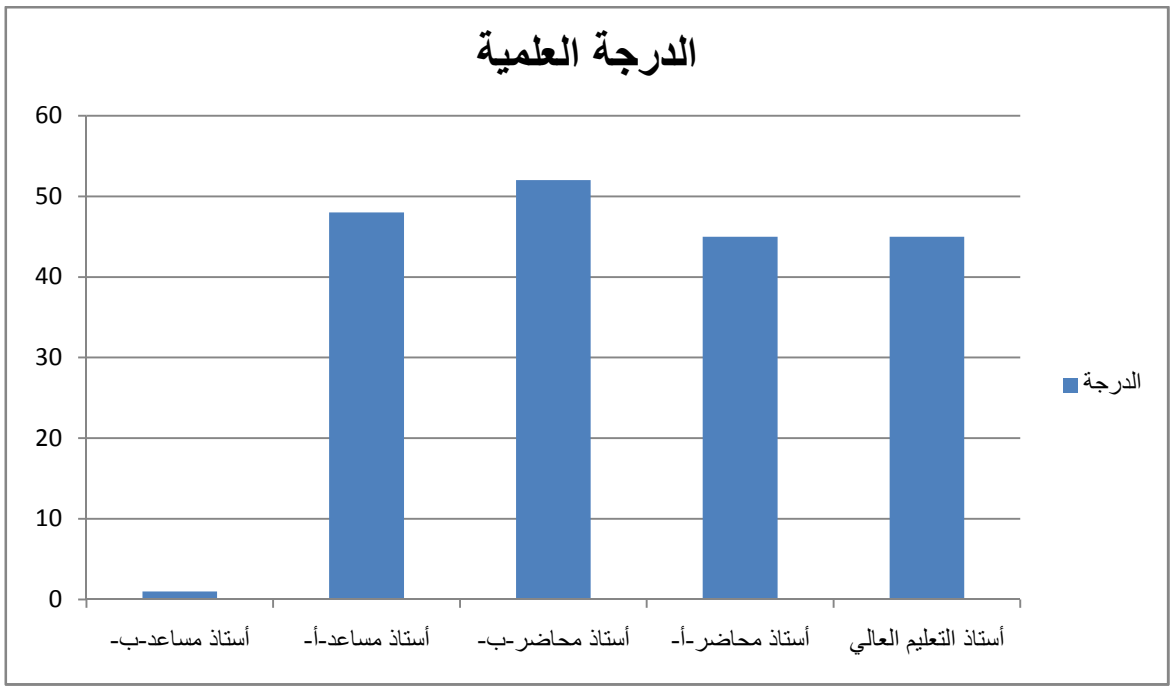

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

خامسا: سنوات الخبرة

– الجدول رقم (22): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل

سنوات الخبرة في العمل	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرارات	21	52	118	**191**
النسبة %	11	27.2	61.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق رقم (22) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في العمل، حيث نجد أن ما نسبته 61.8% من أفراد عينة الدراسة لها خبرة تدريس تجاوزت العشر سنوات، في حين شكلت

نسبة 27.2% أفراد عينة الدراسة الذين تراوحت خبرتهم بين 5 و10 سنوات، أما العينة التي لها خبرة عمل أقل من 5 سنوات فقدرت نسبتها بـ 11.0%، هذه النسب تفيد بأن أفراد عينة الدراسة في العموم هم من الفئات ذات الخبرة الطويلة والمتوسطة، مدعمة بالفئات التي مازالت في البدايات الأولى في العمل، ما يعني أن أكثر من 50% من عينة دراستنا لها الدراية الكافية حول موقع الجامعة في المجتمع وعلاقتها مع مؤسساته ودورها المساهم في التنمية المحلية. والشكل التالي يوضح تكرارات توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل:

- الشكل رقم (09): يوضح توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في العمل

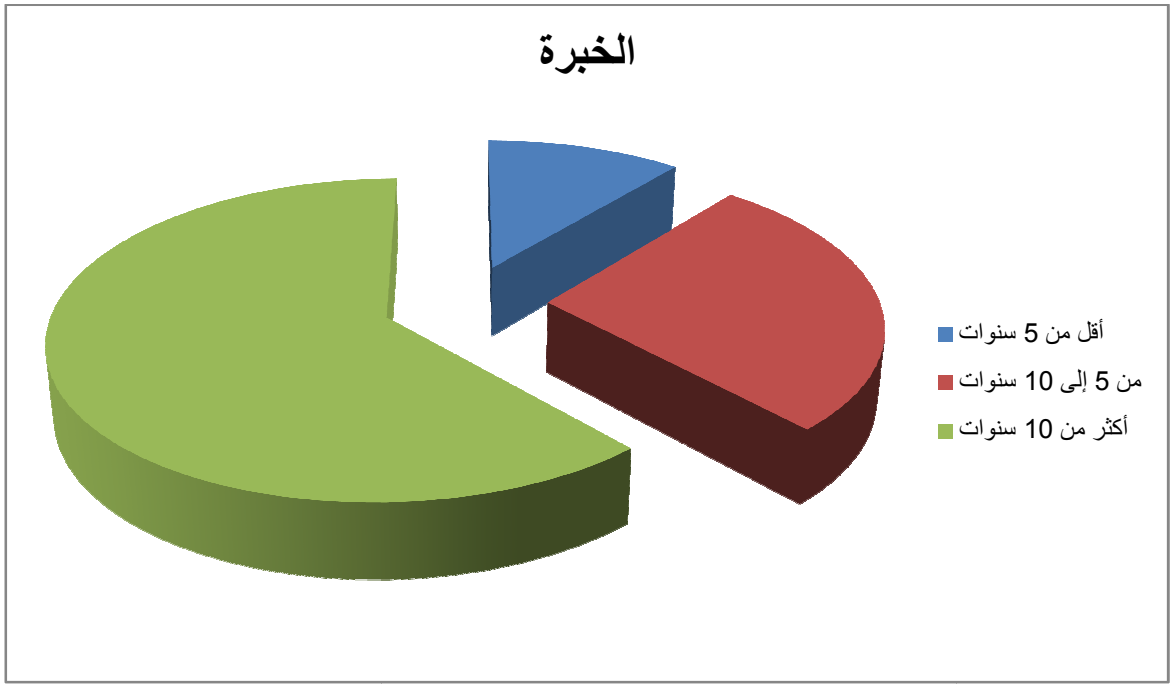

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

سادسا: نظام الدراسة

- الجدول رقم (23): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نظام الدراسة

نظام الدراسة	نظام LMD	نظام كلاسيكي	المجموع
التكرار	35	156	**191**
النسبة %	18.3	81.7	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن النظام الذي تكون من خلاله معظم الأساتذة هو النظام الكلاسيكي بنسبة 81.7% وبنسبة تكرار 156 مفردة، ثم يأتي النظام الجديد (LMD) مسجلا نسبة 18.3% بتكرار 35 مفردة. ويرجع هذا التباين في النسب إلى حداثة تبني نظام (LMD) سنة 2004، وإلى أن التوظيف بالجامعة وفق هذا النظام يشترط الحصول على شهادة الدكتوراه، خلافا لما هو معمول به في النظام الكلاسيكي، الذي يكتفي التوظيف في الجامعة وفقه الحصول على درجة الماجستير. والشكل التالي يوضح تكرارات توزيع أفراد العينة حسب متغير نظام الدراسة:

- الشكل رقم (10): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير نظام الدراسة

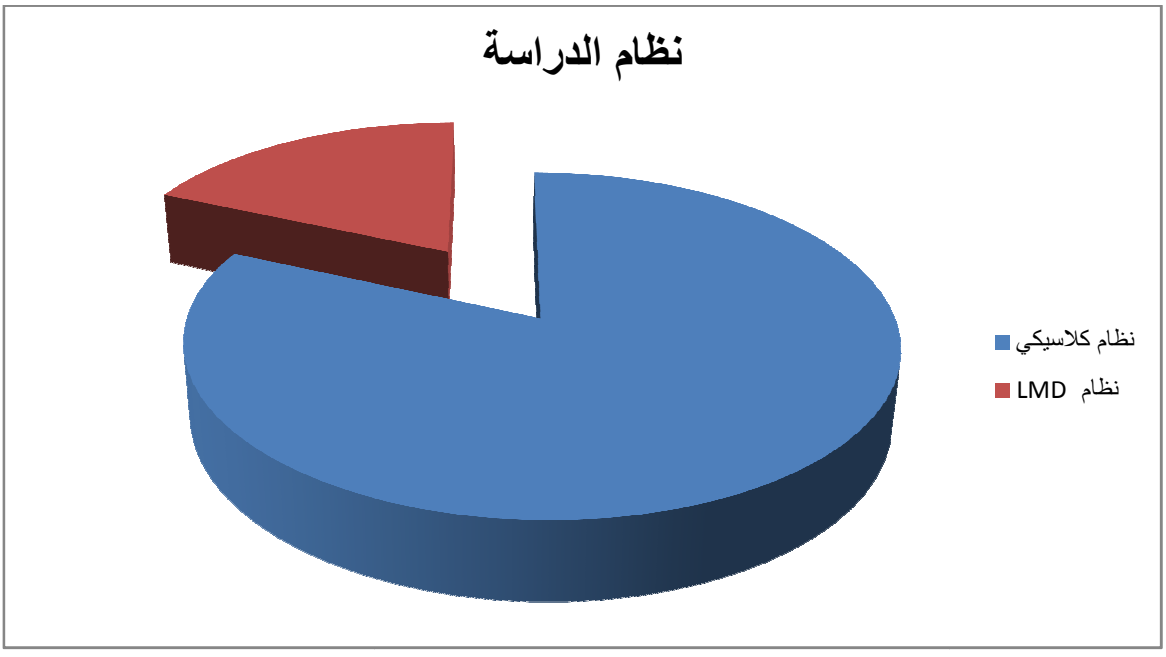

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

الفرع الثاني: عرض وتحليل فقرات محاور الدراسة

المحور الأول: بيانات تتعلق بدور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية

- الجدول رقم (24): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تكسب الكلية/القسم/الجامعة خريجيها المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	87	10	32	61	01	**191**
النسبة %	45.5	5.2	16.8	31.9	0.6	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

تعتبر القوة العاملة في أي بلد أحد مقومات التنمية الاقتصادية، لذا كان من الواجب تدريب وتأهيل هذه العمالة تأهيلا يسمح لها بشغل الوظائف المتاحة.

يهدف الجدول أعلاه رقم (24) إلى معرفة مدى إكساب الجامعة خريجيها للمهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل، وقد تبين من خلاله أن 50.7% من المبحوثين قد أبدوا موافقتهم حول ذلك (موافق 45.5%، موافق جدا 5.2%)، في حين أفاد 16.8% من أفراد عينة الدراسة حيادهم، بينما عارض 32.5% من المبحوثين الطرح مبدين عدم موافقتهم (غير موافق 31.9%، غير موافق إطلاقا 0.6%) حول نص الفقرة.

وقد يعود ذلك وبحسب اعتقادنا إلى قلة التواصل بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسة الجامعة، ففي حال ما قدمت مؤسسات سوق العمل المعطيات الكافية للجامعة حول احتياجاتها المستقبلية لكيفت الجامعة تكوينها مع هذه الاحتياجات، ضف إلى ذلك طول فترات تحيين المناهج الدراسية الجامعية، وإلى اعتماد الطرق التقليدية في التدريس، وهي أسباب تؤثر بشكل سلبي على المردود الإنتاجي للخريجين.

- الجدول رقم (25): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "خريج الكلية/ القسم/ الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	74	8	45	62	02	**191**
النسبة %	38.7	4.2	23.6	32.5	1	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن ما نسبته 42.9% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون موافقتهم على أن خريج الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية (موافق 38.7%، موافق جدا 4.2%)، فيما أبدى 23.6% من أفراد العينة حيادهم حول هذه العبارة، بينما أبدى باقي المبحوثين المقدرة نسبتهم 33.5% (غير موافق 32.5%، غير موافق إطلاقا 1%) عدم موافقتهم حول نص الفقرة.

ويرجع ذلك حسب اعتقادنا، إلى أن البرامج التعليمية مازالت تعتمد على الجانب النظري في التدريس، فالطالب الجامعي تنقصه الدورات التدريبية والتكوينية والتطبيق الميداني في المؤسسات التي لها صلة بتخصصه، في حين أن تعزيز المعارف والمهارات النظرية بالخبرات الميدانية، بمعنى التكامل بين التكوين النظري والتطبيقي، يجعل من الخريج مؤهلا لتحمل أعباء التنمية المحلية.

- الجدول رقم (26): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "هناك توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	48	02	33	102	06	**191**
النسبة %	25.1	1	17.3	53.4	3.1	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

إن العلاقة بين الجامعة وسوق العمل هي علاقة تكاملية، تفرض حتمية التعاون لتحقيق النجاح وبلوغ الأهداف، ولأن مؤسسات سوق العمل تشترط توفر جملة مواصفات في خريج الجامعة كالخبرة والمهارة، كان عليها أن تسهل إجراءات قبوله وسطها مع إسناده إلى الإطارات التي لها الخبرة في التكوين للإشراف عليه، حتى يستطيع تطبيق معارفه التي تلقاها أثناء تكوينه. وكما ذكرنا سابقا أن الشراكة بين الجامعة وسوق العمل إذا ما لم تتحقق، فإن أول مشكل قد يتم مصادفته هو انتشار ظاهرة بطالة حملة الشهادات التي لم تجد مكانا لها في سوق العمل، وهو ما تشهده سوق العمل الجزائرية بصفة عامة.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن 26.1% من المبحوثين يعتقدون بأن هناك توافقا بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل (موافق 25.1%، موافق جدا 1%)، في حين أبدى 17.3% من المبحوثين حيادهم حول نص الفقرة، فيما نجد 56.5% من أفراد العينة كان رأيهم معارضا لهذا الطرح (غير موافق 53.4%، غير موافق إطلاقا3.1%).

وبحسب رأينا، فإن الهوة الموجودة بين مؤسسة الجامعة وسوق العمل مردها غياب الرؤية الاستراتيجية لدى مسؤولي الجامعة، ونقص التواصل مع مؤسسات المجتمع لمعرفة الاحتياجات لسدها.

– الجدول رقم (27): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "ترتبط محتويات البرامج التعليمية الجامعية بالمحيط السوسيو–اقتصادي."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	66	01	51	70	03	**191**
النسبة %	34.6	0.5	26.6	36.3	1.6	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

إن إعداد المناهج والبرامج مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية الاجتماعية يؤثر إيجابا على التكوين والتحصيل العلمي لدى الطلبة، على اعتبار أن انفتاح الجامعة على محيطها من خلال برامجها، ينعكس على مستوى تكوين الطلبة وعلى المحيط بالإيجاب، وهذا ما نص عليه نظام (LMD) حول ضرورة ارتباط المناهج الدراسية في الجامعة بالمحيط السوسيو–اقتصادي.

ومن خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (27)، يتضح أن 35.1% من المبحوثين قد أبدوا موافقتهم حول ارتباط البرامج التعليمية بالمحيط السوسيو–اقتصادي (موافق 34.6%، موافق جدا 0.5%)، في حين أن نسبة 38.2% كان رأيها عكس ذلك (غير موافق 36.6%، غير موافق إطلاقا 1.6%)، بينما أبدى 26.6% من المبحوثين حيادهم حول الإجابة عن نص الفقرة.

ويمكن إرجاع سبب عدم إسهام البرامج التعليمية في ربط الجامعة بمحيطها لأسباب تتعلق بـ: [1]

– بقاء البرامج التعليمية نفسها، وعدم تغيرها من النظام الكلاسيكي لنظام (LMD).

[1]– عفاف بوعيسى، "**نظام ل م د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية**،" (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة زيان عاشور، 2019/2018)، ص. 269.

– غياب الحوار مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، التي تعتبر أساس الصلة بين الجامعة ومحيطها، الذي أدى إلى انفصال بين ما يتلقاه الطالب وما هو كائن في الواقع.

– بعد تخصصات الجامعة عن احتياجات المجتمع.

– **الجدول رقم (28): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل."**

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	35	57	25	50	24	**191**
النسبة %	18.3	29.8	13.1	26.2	12.6	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال التحليل الإحصائي للجدول أعلاه، يتضح أن 48.1% من المبحوثين أكدوا على أن إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل (موافق 18.3%، موافق جدا29.8%)، فيما كان رأي 38.8% من المبحوثين خلاف ذلك (غير موافقٍ 26.2%، غير موافق إطلاقا 12.6%)، بينما نجد 13.1% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا حيادهم حول الإجابة عن نص الفقرة.

فسن مناهج وبرامج التعليم الجامعي من خلال التعاون بين الوزارة الوصية ومؤسسات المحيط السوسيو–اقتصادي، سيؤدي إلى تجسير الهوة بين الجامعة وهذه المؤسسات، وهو ما جاء ليكرسه نظام الشهادات (LMD)، من خلال إشراك هذه الأخيرة في وضع محتوى هذه البرامج، ضمانا للتوافق بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل، وحتى تتكيف الجامعة وتواكب التغيرات المتسارعة التي تحدث في البيئة المحلية والدولية.

– الجدول رقم (29): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الكلية/ القسم/ الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	55	12	42	65	17	**191**
النسبة %	28.8	6.3	22	34	8.9	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

تعتبر مخابر البحث العلمي البيئة الحاضنة للمجهود البحثي الذي يسعى للوصول إلى النتائج العلمية، التي من شأنها الإسهام في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالهدف الذي وجدت لأجله، وما يلاحظ على المخابر البحثية في الجامعات الجزائرية أن عددها لا يعكس العلاقة الفعلية ما بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، هذه المخابر التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص من خلال الاستعانة بها لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع ككل، سواء تعلق الأمر بمشاكل تسويق أو تحسين الإنتاج أو إيجاد حلول ابتكارية، والتي عادة ما تبقى داخل هذه المخابر.[1]

ويتضح من خلال الجدول أعلاه، أن 35.1% من أفراد عينة الدراسة قد أبدت موافقتها حول مساهمة فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة (موافق 28.8%، موافق جدا 6.3%)، بينما أبدى 42.9% من المبحوثين عدم موافقتهم على نص الفقرة (غير موافق 34%، غير موافق إطلاقا 8.9%)، بينما نجد أن 22% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا حيادهم.

[1] – نوارة لحرش، "عن مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية؟" **النصر**، 2 فبراير 2015.

ما يعني أن مساهمة فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الكلية/ القسم/ الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة، تبقى محدودة حسب أراء أفراد عينة الدراسة الرافضين للطرح.

- الجدول رقم (30): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تأخذ المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على مستوى الجامعة حتى تطور من مستوى أدائها."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	19	08	44	89	31	**191**
النسبة %	9.9	4.2	23	46.6	16.2	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال بيانات المستجوبين التي تظهر في الجدول أعلاه، أن 14.1% يؤكدون على أن المؤسسات الاقتصادية والخدماتية تأخذ بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على مستوى الجامعة حتى تطور من أدائها، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع نسبة آراء الأساتذة غير الموافقين على ذلك والتي قدرت بـ 62.8%، فيما نجد نسبة 23% من الأساتذة المبحوثين قد أبدوا حيادهم حول الإجابة عن نص الفقرة.

وهذا ما يعني أن النتائج التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد على مستوى الجامعات لتعالج مختلف القضايا المجتمعية، تبقى حبرا على ورق.

- الجدول رقم (31): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تستعين مؤسسات المجتمع بالكلية/ بالقسم/ بالجامعة لأخذ الاستشارات المتنوعة في المجالات والقضايا المختلفة التي تهمها."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	28	06	44	76	37	**191**
النسبة %	14.8	3.1	23	39.8	19.4	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (31)، أن 17.9% من أفراد عينة الدراسة قد أعربت عن موافقتها حول استعانة مؤسسات المجتمع بالجامعة لأخذ المشورة في المجالات والقضايا التي تهمها بنسب (14.8% و3.1%) تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقابل نسبة الآراء التي أبدت عدم موافقتها 59.2% (غير موافق 39.8%، غير موافق إطلاقا 19.4%)، فيما جاءت نسبة 23% من استجابات المبحوثين محايدة.

ما يعني أنه ورغم الاتفاقيات المبرمة بين جامعة باجي مختار ومؤسسات المجتمع، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين الطرفين.

- الجدول رقم (32): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة البحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	78	17	49	36	11	**191**
النسبة %	40.8	8.9	25.7	18.8	5.8	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (32)، أن ما نسبته 49.7% من إجابات المبحوثين قد أعربت عن موافقتها حول تشجيع الجامعة للبحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي، بنسب (40.8% و8.9%) تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، بينما جاءت استجابات نسبة 24.6% من أفراد العينة غير موافقة على الطرح السابق بين (18.8% غير موافق و5.8% غير موافق إطلاقا)، في حين أبدى 25.7% من المبحوثين حيادهم.

ما يعني أن جامعة باجي مختار تحاول من خلال البحوث التطبيقية أن تطلع على مشكلات المجتمع المحلي ومحاولة البحث في أسبابها، لأجل التوصل إلى حلول تمكن من معالجتها، وهي خطوة لانفتاح الجامعة على المجتمع.

- الجدول رقم (33): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتبنى الكلية/ القسم/ الجامعة خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية يتم بموجبها السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	70	13	46	48	14	**191**
النسبة %	36.6	6.8	24.1	25.1	7.3	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (33)، أن 43.4% من آراء الأساتذة المبحوثين ما بين موافق بنسبة 36.6% وموافق جدا بنسبة 6.8% قد اتفقت حول تبني الجامعة لخطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية، والتي بموجبها يتم السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج، فيما أبدى 32.4% من أفراد العينة اعتراضهم وعدم موافقتهم على ذلك، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 24.1%.

وعليه نستنتج من خلال استجابات المبحوثين، أن الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات والهيئات المستقبلة تسهل على المبحوثين تدعيم مكتسباتهم النظرية، بإكسابهم معلومات حول الحقائق الاقتصادية والتقنية للبلاد، كما تساهم في الرفع من كفاءة الطلبة وتأهيلهم للاندماج التدريجي في إطار عملهم المستقبلي، وهو ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 13-306 سنة 2013، الذي سبق وأن تم التطرق إليه في جانب الدراسة النظري.

- الجدول رقم (34): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "يتم التنسيق بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	18	07	44	62	60	**191**
النسبة %	9.4	3.7	23	32.5	31.4	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن 13.1% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق وموافق جدا بنسب 9.4% و3.7% على التوالي) حول أن هناك تنسيقا بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات، فيما كانت أغلب آراء الأساتذة المبحوثين 63.9% معارضة لذلك ما بين غير موافق 32.5% وغير موافق إطلاقا 31.4%، فيما أبدى 23% من المبحوثين حيادهم حول نص الفقرة.

- الجدول رقم (35): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعقد الجامعة دورات تدريبية علمية وتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي المؤسسات الشريكة."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	39	08	57	64	23	**191**
النسبة %	20.4	4.2	29.8	33.5	12	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

نجد في الجدول رقم (35)، أن ما نسبته 24.6% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول عقد الجامعة للدورات التدريبية العلمية والتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي

المؤسسات الشريكة بنسب 20.4% و4.2% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما عبرت أغلبية آراء الأساتذة المبحوثين المقدرة بـ 45.5% بين غير موافق 33.5% و%غير موافق إطلاقا 12%، فيما كانت باقي النسبة محايدة والمقدرة بـ 29.8%. وهو ما يعبر عن حالة من الانفصال وعدم التواصل بين مؤسسة الجامعة والمؤسسات الشريكة، بالرغم من الاتفاقيات المبرمة بينهما.

- الجدول رقم (36): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تهتم الكلية/ القسم/ الجامعة بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار وزيادة الوعي بأهميتها لدى منتسبيها في جميع المجالات."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	47	09	49	60	26	**191**
النسبة %	24.6	4.7	25.7	31.4	13.6	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبة 29.3% من المبحوثين كانت إجابتهم بين موافق وموافق جدا، حول أن الجامعة تهتم بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار لدى منتسبيها في جميع المجالات، فيما كانت آراء 45% من أفراد العينة عكس ذلك، فيما اتخذت نسبة 25.7% موقف الحياد تجاه نص الفقرة.

- الجدول رقم (37): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة البحث العلمي بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	40	12	51	64	24	**191**
النسبة %	20.9	6.3	26.7	33.5	12.6	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

إن منح الجامعة للتحفيزات سواء للطلبة أو أعضاء هيئة التدريس خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي، من شأنه أن ينعكس على جودة البحث العلمي، وقد سبق وأن التفتت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية لهذه النقطة من خلال القانون التوجيهي لسنة 2015، وتعتبر جامعة المسيلة من الجامعات السباقة في تطبيق هذا النوع من التحفيزات.

ومن خلال الجدول رقم (37)، يتضح أن نسبة 27.2% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم حول منح جامعة باجي مختار تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي تشجيعا للبحث العلمي، فيما أعرب ما نسبته 46.1% من أفراد عينة الدراسة عدم موافقتهم حول هذا الطرح، في حين نجد أن 26.7% من المبحوثين قد أبدوا حيادهم حول نص الفقرة.

- الجدول رقم (38): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتبنى مؤسسات سوق العمل أفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة."

درجة الموفقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	26	5	53	70	37	**191**
النسبة %	13.6	2.6	27.7	36.6	19.4	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، أن 16.2% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق 13.6% وموافق جدا 2.6%) حول تبني مؤسسات سوق العمل لأفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة، فيما كانت أراء 56% معارضة (36.6% غير موافق، 19.4% غير موافق إطلاقا)، مبدية عدم اتفاقها مع ما ورد في نص الفقرة، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 27.7%.

- الجدول رقم (39): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تُثمن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و تسهل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	23	9	53	74	32	**191**
النسبة %	12	4.7	27.7	38.7	16.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (39)، يتضح أن نسبة 16.7% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم حول تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسهيل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها، هذه النسبة موزعة حسب درجة الموافقة بموافق 12% وموافق

جدا بـ 4.7%، في حين بلغت نسبة أراء الأساتذة المعارضين للطرح 55.5% (غير موافق 38.7% وغير موافق إطلاقا 16.8%)، فيما أبدى 27.7% حيادهم تجاه نص الفقرة.

وهو ما يعني أن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا تزال حبيسة الجامعات دون أي استفادة منها من قبل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء بعض الكليات التي تضم التخصصات العلمية، والتي أبدت موافقتها حول نص الفقرة، وهي الكليات التي نجدها في تواصل مع مؤسسات سوق العمل.

المحور الثاني: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية

- الجدول رقم (40): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تزود الكلية/ القسم/ الجامعة المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	58	3	48	70	12	**191**
النسبة %	30.4	1.6	25.1	36.6	6.3	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن 32% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم وموافقتهم الشديدة على فاعلية التكوين في الجامعة وأهميته في تزويد المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن، بنسب 30.4% و1.6% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين نجد نسبة 42.9% قد أعربت عن رفضها للطرح، فكانت الآراء موزعة على الاختيارين غير موافق بنسبة 36.6% وغير موافق إطلاقا بنسبة 6.3%، بينما أبدى 25.1% من المبحوثين حيادهم حول نص الفقرة.

ومن الملاحظ أن هناك أسبابا أدت إلى ضعف أهمية التكوين في الجامعة، تأتي في مقدمتها أن التكوين في الجامعة هدفه الأساسي تزويد الطالب بالمعارف والعلوم النظرية بشكل عام، وكذا إلى أن معظم

الطلبة لا يتلقون تكوينا خاصا وتدريبات عملية تؤهلهم للقيام بالمهن والأعمال في القطاعات المحلية سواء العامة أو الخاصة.

- الجدول رقم (41): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تربط الجامعة والمجتمع علاقات تعاون يتم من خلالها الإطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	36	3	57	78	17	**191**
النسبة %	18.8	1.6	29.8	40.8	8.9	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يبرز الجدول رقم (41) إبداء ما نسبته 49.7% من المبحوثين عدم موافقتهم على وجود علاقات تعاون تربط الجامعة بالمجتمع يتم من خلالها الاطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته، بنسب 40.8% و8.9% تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، وهو ما يزيد من الهوة والقطيعة بين مؤسسة الجامعة والمجتمع المتواجدة فيه.

فيما أبدى 20.4% موافقتهم على الطرح السابق بين موافق بنسبة 18.8% وموافق جدا بنسبة 1.6%، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 29.8%.

- الجدول رقم (42): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنظم الجامعة مع شركائها مؤتمرات وندوات علمية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك (قضايا البيئة...)."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	97	2	49	35	8	**191**
النسبة %	50.8	1	25.7	18.3	4.2	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (42)، نجد ما نسبته 51.8% من أفراد عينة الدراسة قد أعربت عن موافقتها على دور الجامعة في حل المشكلات، من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات بهدف دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك ومحاولة اقتراح حلول للمشكلات المحلية بإشراك مختلف الفاعلين على المستوى المحلي بنسب 50.8% و1% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما أبدى 22.5% من أفراد عينة الدراسة عدم موافقتهم على الطرح السابق تحت الاختيار غير موافق بنسبة 18.3% وغير موافق إطلاقا بنسبة 4.2%، فيما جاءت نسبة 25.7% من استجابات المبحوثين تحت الاختيار محايد.

وتعزى هذه النتائج إلى أن الجامعة تعقد في كثير من الأحيان ندوات علمية ومؤتمرات دوليه ووطنية لدراسة المشاكل والقضايا المهمة في المجتمع، غير أن هذه الندوات والمؤتمرات تبقى غير كافية مقارنة بحجم التحديات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع، ضف إلى ذلك أن نتائج هذه الملتقيات العلمية تبقى حبيسة الجامعات.

- الجدول رقم (43): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تحث الجامعة باحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	74	17	57	27	16	**191**
النسبة %	38.7	8.9	29.8	14.1	8.4	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (43)، نجد ما نسبته 47.6% من الاستجابات قد أعربت عن موافقتها حول ما تقوم به الجامعة من حث لباحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية بنسب 38.7% و8.9% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما جاءت نسبة 22.5% معارضة للطرح بنسب 14.1% و8.4%، تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، فيما مثلت النسبة 29.8% نسبة الأساتذة المبحوثين الذين أبدوا حيادهم حول نص الفقرة.

ومن الملاحظ من خلال نتائج الجدول، أن دور الجامعة في هذا المجال يبقى محدودا، كون الجامعة تفتقر في كثير من الأحيان إلى الإمكانيات المادية من مخابر بحث ومؤسسات للدراسات، كما أن الدراسات التي يتم نشرها في هذا المجال تبقى قليلة جدا ولا تفي بالاحتياجات العامة.

- الجدول رقم (44): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تطرح الجامعة برامج تعليمية في مجال محو الأمية."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	19	5	90	53	24	**191**
النسبة %	9.9	2.6	47.1	27.7	12.6	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

نجد في الجدول رقم (44) ما نسبته 40.3% من استجابات المبحوثين قد أعربت عن عدم موافقتها حول طرح الجامعة لبرامج تعليمية في مجال محو الأمية للفئات التي لم تتلقى تعليما مطلقا، فيما أبدى 12.5% فقط من أفراد عينة الدراسة موافقتهم وموافقتهم الشديدة على ذلك، في حين نرى أن 47.1% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا حيادهم.

وتعزى هذه النتائج إلى أن التكوين والتعليم الجامعي يعتبر من أعلى المستويات التعليمية في المنظومة التعليمية الوطنية، والذي يستهدف فئة الطلبة والمتعلمين الحاصلين على شهادة البكالوريا، بهدف تلقينهم مهارات ومعارف متخصصة في مجال تكوينهم، ومن ثمة فإن علاقة الجامعة بالفئات غير المتعلمة تكاد تكود منعدمة تماما لعدم وجود علاقة تربط بينهما.

- الجدول رقم (45): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنظم الجامعة ندوات لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	53	5	65	45	23	**191**
النسبة %	27.7	2.6	34	23.6	12.0	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (45)، أن ما نسبته 35.6% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا معارضتهم وعدم موافقتهم حول الدور الذي تقوم به الجامعة لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية من خلال الندوات التي تقوم بتنظيمها، بنسب 23.6% و12.0% تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، فيما يرى 30.3% من المبحوثين أن الجامعة تساهم في توعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية بنسب 27.7% و2.6% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما أبدى 34% حيادهم على نص فقرة هذا الجدول.

حيث أن الجامعة تساهم في تكوين الطلبة وتوعيتهم بأهميتهم في المجتمع، من خلال تزويدهم بالمعارف والعلوم المختلفة التي تأهلهم للقيام بأدوار مهمة في الحياة العملية، غير أن هذا التكوين يكاد ينحصر على المحيط الداخلي للجامعة، فيما تنحصر المهمة التوعوية للجامعة التي تهم مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية بالشراكة مع الجمعيات والمؤسسات النشطة في هذا المجال، غير أن فاعلية هذا الدور تبقى مقتصرة على فئات محددة، نظرا لعدم وجود إعلام وإشهار خاص بهذه المؤتمرات، وهو ما يحد من درجة فاعليتها في عملية التوعية الاجتماعية.

- الجدول رقم (46): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة بانتظام في الحملات ذات المنفعة العامة."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	71	2	57	45	16	**191**
النسبة %	37.2	1	29.8	23.6	8.4	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من بيانات الجدول أعلاه رقم (46)، أن 38.2% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق 37.2% وموافق جدا 1%) حول مساهمة الجامعة المنتظمة في الحملات ذات المنفعة العامة، فيما كانت نسبة الأساتذة المعارضين لهذا الطرح 32% (غير موافق 23.6%، غير موافق إطلاقا 8.4%)، بينما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 29.8%.

ويمكن القول أن السبب في ضعف هذه الحملات وتراجع دور الجامعة في هذا المجال، يعود إلى ضعف جهاز العلاقات العامة داخل الجامعة من جهة، وكذا محدودية دور النخب داخل الجامعة من جهة أخرى.

- الجدول رقم (47): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	41	2	65	60	23	**191**
النسبة %	21.5	1	34.0	31.4	12	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

تظهر بيانات الجدول أعلاه رقم (47)، أن ما نسبته 43.4% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا عدم موافقتهم حول فاعلية الجامعة ودورها الاجتماعي في تشجيع الموظفين والطلبة على الانتساب إلى النقابات والانخراط فيها، بينما أبدى 22.5% من المبحوثين موافقتهم على أهمية الجامعة ودورها في تشجيع العمل النقابي ودعم منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات، في حين قدرت نسبة استجابات المبحوثين المحايدة بـ 34%.

- الجدول رقم (48): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنشر الجامعة الوعي البيئي بين المواطنين."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	54	5	71	37	24	**191**
النسبة %	28.3	2.6	37.2	19.4	12.6	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (48)، يتضح أن 30.9% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم حول دور الجامعة في نشر الوعي البيئي بين المواطنين، بنسب 28.3% و2.6% تحت الاختيار

موافق وموافق جدا على التوالي، فيما أبدى 32% من الأساتذة المبحوثين عدم موافقتهم على هذا الطرح بنسب (غير موافق 19.4%، غير موافق إطلاقا 12.6%)، بينما أبدى 37.2% من أفراد عينة الدراسة حيادهم.

ويعزى ضعف دور الجامعة في هذا المجال إلى ضعف قنوات الاتصال بينها وبين المواطنين، حيث أن نشر هذا الوعي يقتصر على المحيط الداخلي للجامعة ولا يتعداه إلى المجتمع الخارجي، وهذا راجع إلى انغلاق الجامعة على ذاتها، وهو ما تحاول الدولة تداركه من خلال السياسات والبرامج التي تهدف إلى ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع التعاون بينهما، بهدف تنمية المجتمع وتحقيق تطلعاته، كون الجامعة فاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية.

- الجدول رقم (49): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي في المجتمع المحلي وتسهم في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	60	2	64	52	13	**191**
النسبة %	31.4	1	33.5	27.2	6.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (49)، أن 32.4% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق 31.4%، موافق جدا 1%) حول تفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي وكذا دعمها وإسهامها في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، فيما عارض ذلك 34% من أفراد عينة الدراسة، بينما أبدى 33.5% من المستجوبين حيادهم.

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول أن تفاعل الجامعة مع المحيط الاجتماعي تبقى ضعيفة، حيث أن انغلاق الجامعة على محيطها الداخلي وعدم انفتاحها على المحيط الخارجي، يبقى أحد أهم الأسباب التي تحد من هذا التفاعل.

- الجدول رقم (50): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعقد الجامعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع ندوات ودورات تحسيسية حول مكافحة الإدمان، معالجة السلوك المنحرف، نشر الوعي الصحي، كيفية التعامل مع بعض الأمراض المستعصية...الخ."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	81	10	55	38	7	**191**
النسبة %	42.4	5.2	28.8	19.9	3.7	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال بيانات المستجوبين التي تظهر في الجدول أعلاه، أن 47.6% يؤكدون على أن للجامعة دورا مهما في مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية كالإدمان ومعالجة السلوكات المنحرفة وكذا نشر الوعي الصحي، كيفية التعامل مع بعض الأمراض المستعصية...الخ، من خلال عقدها للندوات التحسيسية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع، بهدف التحسيس بخطورة هذه الظواهر وتأثيراتها الاجتماعية الخطرة، فيما قدرت نسبة استجابات المبحوثين المعارضة بـ 23.6% (غير موافق 19.9% وغير موافق إطلاقا 3.7%)، في حين نجد استجابات 28.8% من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة.

المحور الثالث: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية

- الجدول رقم (51): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الكلية/ القسم/ الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	57	2	53	57	22	**191**
النسبة %	29.8	1	27.7	29.8	11.5	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (51)، أن 30.8% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق 29.8%، موافق جدا 1%) حول مساهمة الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية، فيما عارض ذلك 41.3% من أفراد عينة الدراسة (غير موافق 29.8%، غير موافق إطلاقا 11.5%) ، بينما أبدى 27.7% من المستجوبين حيادهم.

فالجامعة تعتبر فاعلا أساسيا في تنمية الوعي السياسي وتطويره، من خلال نشر المعرفة السياسية داخل المجتمع عبر التكوين والتعليم، أو من خلال احتضان الندوات التي تناقش القضايا السياسية المستجدة، غير أن تنظيم وعقد مثل هذه الندوات يبقى محدودا في بعض التخصصات في العلوم الاجتماعية التي تساهم في تطوير وتنمية الوعي، بينما ينعدم كليا تنظيمها على مستوى الكليات التي تضم التخصصات العلمية.

- الجدول رقم (52): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تدرج الجامعة مقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة سياسيا."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	43	3	61	52	32	**191**
النسبة %	22.5	1.6	31.9	27.2	16.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول (52) استجابات المبحوثين حول إدراج الجامعة لمقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة في المجال السياسي، فنجد ما نسبته 44% من استجابات أفراد عينة الدراسة كانت معارضة لهذا الطرح بين غير موافق وغير موافق إطلاقا، بنسب 27.2% و16.8%على التوالي، فيما أيد هذا الطرح 24.1% من المبحوثين، بين موافق بنسبة 22.5% وموافق جدا بنسبة 1.6%، في حين جاءت استجابات المبحوثين المحايدة بنسبة 31.9%.

ومن الملاحظ أن التكوين في الجانب السياسي يرتبط بعدد من التخصصات في العلوم الاجتماعية فقط، فيما نجد أن التكوين في بعض التخصصات الأخرى وبخاصة التخصصات العلمية يفتقر تماما إلى وجود برامج ومقاييس تكوينية في الجانب السياسي.

- الجدول رقم (53): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعمل الجامعة في إطار من الديمقراطية (انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية)."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	73	19	34	44	21	**191**
النسبة %	38.2	9.9	17.8	23	11	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (53)، يتضح أن 48.1% من استجابات المبحوثين موافقة على طرح أن الجامعة تعمل في إطار من الديمقراطية (انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية)، بنسب 38.2% و9.9% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، ما يعني أن الجامعة تمثل فضاء لممارسة الديمقراطية، من خلال تطبيق مبادئ الحرية في الترشح والانتخاب للمجالس والهيئات العلمية داخل الجامعة، وهو ما يعكس درجة وعي متوسطة لدى النخب داخل الجامعة، من خلال المشاركة في النشاط السياسي وتطبيق مبادئ الديمقراطية عبر الانتخاب والمشاركة في إنشاء وتشكيل وانتخاب أعضاء المجالس العلمية وغير العلمية بالجامعة، في المقابل جاءت نسبة 34% من استجابات المبحوثين معارضة لهذا الطرح، والتي ترى في أن الجامعة تعمل في إطار بعيد عن الديمقراطية، فيما جاءت نسبة 17.8% من استجابات المبحوثين محايدة.

- الجدول رقم (54): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "يتم تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	40	9	78	41	23	**191**
النسبة %	20.9	4.7	40.8	21.5	12	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (54)، أن 25.6% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم وموافقتهم الشديدة حول تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة، بنسب 20.9% و4.7% على التوالي، فيما عارض ذلك 33.5% من أفراد عينة الدراسة، بنسب 21.5% و12% تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، فيما أبدى ما نسبته 40.8% من المبحوثين حيادهم حول نص الفقرة.

هذا النوع من التكوين يساهم في إكساب المنتخبين رصيدا معرفيا حول وظائفهم المستقبلية، ومهارات وخبرات جديدة تؤهلهم لتوظيف معارفهم وخبراتهم في الواقع الميداني، كما ويعد مصدر دخل مادي للجامعة تغطي به بعضا من احتياجاتها.

- الجدول رقم (55): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في نشر روح المواطنة في المجتمع المحلي."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	58	6	72	35	20	**191**
النسبة %	30.4	3.1	37.7	18.3	10.5	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (55)، يتضح أن 33.5% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم (موافق 30.4%، موافق جدا 3.1%) حول مساهمة الجامعة في نشر قيم المواطنة داخل المجتمع المحلي، فيما عارض 28.8% من المبحوثين ذلك مبدين عدم موافقتهم وعدم موافقتهم الشديدة بنسب 18.3% و10.5% على التوالي، فيما اتخذ 37.7% من أفراد عينة الدراسة موقف الحياد من نص الفقرة.

حيث تلعب الجامعة دورا مهما في نشر قيم المواطنة بين أفراد المجمع، فبالإضافة إلى كونها تشكل مركزا تعليميا يهتم بنشر المعرفة بين الطلبة، فهي تساهم كذلك بطريقة غير مباشرة في نشر فيم المواطنة، كونها تشكل مكانا لالتقاء مختلف الأفراد من مختلف الثقافات والمناطق والفئات الاجتماعية، وهو ما يسهم في نشر قيم وثقافات متعددة.

- الجدول رقم (56): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في معالجة القضايا السياسة المستجدة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	59	4	72	43	13	**191**
النسبة %	30.9	2.1	37.7	22.5	6.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (56)، أن 33% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم حول مساهمة الجامعة في معالجة القضايا السياسية المستجدة، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات بنسب 30.9% و2.1% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، فيما عارض هذا الطرح 29.3% من المبحوثين (غير موافق 22.5، غير موافق إطلاقا 6.8)، بينما نجد 37.7% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا حيادهم حول نص الفقرة.

ويرجع تراجع دور الجامعة في هذا المجال إلى عدة أسباب أهمها: أن معالجة الجامعة لمثل هكذا قضايا يرتبط بعدد من التخصصات المحددة (الحقوق والعلوم السياسية)، ضعف الموارد المالية المخصصة للتظاهرات العلمية، تهميش النخب الجامعية عن المشاركة في الحياة السياسية ...الخ، وهو ما من شأنه أن ينعكس بالسلب على دور الجامعة في معالجة هذا النوع من القضايا.

- الجدول رقم (57): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تسهم الجامعة في رسم التوجهات الإستراتيجية للمجتمع."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	54	2	50	55	30	**191**
النسبة %	28.3	1	26.2	28.8	15.7	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (57)، يتضح أن 44.5% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا عدم موافقتهم على طرح مساهمة الجامعة في رسم التوجهات الإستراتيجية للمجتمع، بنسب 28.8% و15.7% تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، فيما أبدى 26.2% من أفراد عينة الدراسة حيادهم (غير موافق 28.8، غير موافق إطلاقا 15.7)، بينما أبدى 29.3% من أفراد عينة الدراسة موافقتهم وموافقتهم الشديدة على الطرح السابق.

ويرجع ذلك إلى أن رسم هذه السياسات والتوجهات الإستراتيجية يتم وفق نظام بيروقراطي خارج إطار الجامعة، فيما نجد أن الجامعة نفسها كهيئة علمية أداة لتنفيذ هذه البرامج والاستراتيجيات، وأن تأثيرها في هذا المجال لا يتعدى قدرتها على تفسير هذه البرامج وتحليل تأثيراتها الاجتماعية والسياسية على المجتمع.

- الجدول رقم (58): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	73	8	55	44	11	**191**
النسبة %	38.2	4.2	28.8	23	5.8	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (58) استجابات المبحوثين حول طرح مساهمة الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع، فنجد ما نسبته 42.2% من المبحوثين قد أيدت الطرح بين موافق بنسبة 38.2% وموافق جدا بنسبة 5.8%، في حين عارض 28.8% من المبحوثين ذلك، بين غير موافق وغير موافق إطلاقا بنسب 23% و5.8% على التوالي، في حين جاءت استجابات المبحوثين بنسبة 28.8% محايدة.

حيث أن نشر مثل هذه القيم داخل الجامعة يتم عن طريق تعليم وتلقين الطلبة أسس ومبادئ المواطنة من جهة، ومن جهة ثانية فإن الجامعة تشكل محيط اجتماعي متكامل تجتمع فيه كافة الفئات الاجتماعية وبمختلف ثقافاتها وأطيافها، وهو ما يشكل منبرا للتعرف على الآخر، وهو ما يساهم في تشكيل الوعي الجامعي حول ثقافة السلم ونبذ العنف، كما نجد أن القوانين والتنظيمات داخل الجامعة تعمل على نبذ العنف داخل الجامعة وتشدد في العقوبة، التي تصل إلى حد الفصل والطرد من الجامعة على أي تصرف أو نشاط يسعى إلى العنف داخل الجامعة. كما وتظهر مساهمات الجامعة في نشر مثل هذه الثقافات من خلال ما ينشره أعضاء هيئة التدريس من مؤلفات تساهم في تنوير الرأي العام ومحاربة خطاب الكراهية.

- الجدول رقم (59): يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تدعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن."

درجة الموافقة / التكرار +%	موافق	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
التكرار	64	12	59	33	23	**191**
النسبة %	33.5	6.3	30.9	17.3	12	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (59) أن 39.8% من أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقتهم حول دور الجامعة في دعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن، بنسب 33.5% و6.3% تحت الاختيار موافق وموافق جدا على التوالي، في حين أبدى 29.3% من المبحوثين عدم موافقتهم على ذلك بنسب 17.3% و12% تحت الاختيار غير موافق وغير موافق إطلاقا على التوالي، بينما أبدى 30.9% من المبحوثين حيادهم حول هذا الطرح.

ويعود التباين في نسب الموافقة والرفض للطرح السابق، إلى أن تنظيم مثل هذه الفعاليات يتم على مستوى كليات دون غيرها من الكليات.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يتناول هذا المطلب اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج وفقا لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الدراسة، ليتم تأكيدها أو تفنيدها.

الفرع الأول: مناقشة الفرضية الأولى

– **الفرضية الأولى:** "ساهم تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.:

أكدت الدراسات على أن هناك علاقة وطيدة بين إنتاجية المجتمعات ومؤسسات الجودة المعرفية وارتفاع مستوى التعليم العالي، فكلما زادت جودة التعليم في المجتمع ازدادت إنتاجيته، فالعلاقة بين التعليم العالي والعمل علاقة قوية، حيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، ولذلك تضطر المؤسسات التعليمية إلى استحداث برامج تعليمية وتدريبية وتأهيلية لرفع مستويات المتعلمين، وذلك لمسايرة احتياجات سوق العمل والوفاء باحتياجاته.[1]

وإن الاقتصاد في الوقت الحالي يتجه من اقتصاد معتمد على الموارد غير المتجددة (العمالة ورأس المال)، إلى اقتصاد يعتمد على تنمية المعارف وتنوعها والسعي لتوظيف كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الوثبة التنموية المطلوبة، وعلى رأس هذه الإمكانيات الحصول على المعرفة وتوظيفها واستثمارها بأسلوب رشيد، بهدف تحسين نوعية الحياة في شتى المجالات، وكذا استثمار ما يتيحه البحث العلمي من نتائج علمية بغرض إحداث جملة من التغيرات في طبيعة المحيط الاقتصادي، فتحقيق التنمية الاقتصادية لم يعد من

[1]– الزين منصوري، "الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح الجامعي الجزائري في تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل (بحوث وأوراق عمل مؤتمر استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية، القاهرة، أبريل، 2012)، ص. 289.

الممكن دون علم وتكنولوجيا،[1] ففي حال ما انفتح البحث العلمي على المحيط وكانت المشكلات التي يعالجها على مستوى الجامعات من واقع المجتمع، لكان هناك حلول وتخفيف للأضرار التي كانت ستنجم عن هذه المشاكل، ولكانت الجامعة في خدمة المجتمع وتوطدت العلاقات بينهما.

والمتتبع لتطور سياسة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، يجدها بالأساس لم تقم على رؤية واضحة المعالم لأهدافها وتوجهاتها ووظائفها العلمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية، ما جعلها تفقد دورها التنموي والتحديثي الريادي، ذلك أن الجامعة الجزائرية لم تتمكن بعد رغم الإصلاحات التي شهدتها من تكوين بناء معرفي صلب يجيب عن أسئلة التنمية الشاملة والمحلية، ومن وضع خطة بحثية متكاملة تسعى من خلالها إلى ربط منتجاتها البحثية ورؤاها الأكاديمية باحتياجات ومشكلات واقعها المجتمعي بكل أنساقه الفرعية. وإن نظام (LMD) وان حقق نتائج مهمة في الدول المتقدمة، فإنه في الجزائر مازال يطرح إشكالا واسعا، خاصة في ظل عدم ملاءمته مع المحيط السوسيو–اقتصادي للجامعة الجزائرية، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري وإجراءات تطبيقه في الواقع.[2]

وللتحقق من صحة هذه الفرضية المطروحة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ "**دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية**،" ويتوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]– سليمة بلخيري، وفاء قاسمي، وليد بخوش، "دور الشراكة المجتمعية في تفعيل علاقة البحث العلمي والرأس المال الفكري بالتنمية،" **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع** 7 (سبتمبر 2017): 185.

[2]– المرجع نفسه، ص. 189.

- الجدول رقم (60): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الأول: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية"

	المحور الأول دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	تكسب الكلية /القسم /الجامعة خريجيها المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل.	2.77	0.978	**14**	
02	خريج الكلية /القسم /الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية.	2.87	0.954	**13**	
03	هناك توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.	3.32	0.923	**6**	
04	ترتبط محتويات البرامج التعليمية الجامعية بالمحيط السوسيو–اقتصادي.	3.04	0.893	**11**	
05	إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل.	2.73	1.443	**15**	
06	تساهم فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة.	3.10	1.110	**10**	
07	تأخذ المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على مستوى الجامعة حتى تطور من مستوى أدائها.	3.61	1.009	**2**	
08	تستعين مؤسسات المجتمع بالكلية /بالقسم /بالجامعة لأخذ الاستشارات المتنوعة في المجالات والقضايا المختلفة التي تهمها.	3.58	1.058	**3**	
09	تشجع الجامعة البحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي.	2.72	1.053	**16**	
10	- تتبنى الكلية/ القسم/ الجامعة خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية يتم بموجبها السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج.	2.90	1.086	**12**	

11	يتم التنسيق بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات.	3.79	1.101	1	
12	تعقد الجامعة دورات تدريبية علمية وتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي المؤسسات الشريكة.	3.29	1.054	7	
13	تهتم الكلية /القسم /الجامعة بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار وزيادة الوعي بأهميتها لدى منتسبيها في جميع المجالات.	3.25	1.113	8	
14	تشجع الجامعة البحث العلمي بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي.	3.25	1.114	9	
15	تتبنى مؤسسات سوق العمل أفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة.	3.57	1.033	4	
16	تُثمن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و تسهل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها.	3.51	1.056	5	
	المجموع العام	**3.20**	**0.34**	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (60)، يتضح أن أفراد عينة الدراسة قد اتخذوا موقف الحياد، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد والبالغ (3.20)، بانحراف معياري قدره (0.34)، ما يشير إلى وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يمكن ترتيب فقرات المحور الخاص بدور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية تنازليا، من الاتجاه الأقوى إلى الاتجاه الأقل بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما يلي:

– جاءت الفقرة رقم (11) التي تضمنت: "يتم التنسيق بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها

من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.79)، بانحراف معياري قدره (1.10)، حيث وقعت في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.4- 4.1) بدرجة "موافق،" وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (07) التي تضمنت: "تأخذ المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات" في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.61) بانحراف معياري قدره (1.00)، حيث وقعت في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.4- 4.1) بدرجة "موافق،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (08) التي تضمنت: "تستعين مؤسسات المجتمع بالكلية/ بالقسم/ بالجامعة لأخذ الاستشارات المتنوعة في المجالات والقضايا المختلفة التي تهمها" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.58) بانحراف معياري قدره (1.05)، حيث وقعت في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.4- 4.1) بدرجة "موافق،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (15) التي تضمنت: "تتبنى مؤسسات سوق العمل أفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.57) بانحراف معياري قدره (1.03)، حيث وقعت في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.4- 4.1) بدرجة "موافق،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الطرح.

- جاءت الفقرة رقم (16) التي تضمنت: "تُثمن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسهل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة

عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.51) بانحراف معياري قدره (1.05)، حيث وقعت في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.4- 4.1) بدرجة "موافق،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (03) التي تضمنت: "هناك توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل" في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.32) بانحراف معياري قدره (0.92)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد."

- جاءت الفقرة رقم (12) التي تضمنت: "تعقد الجامعة دورات تدريبية علمية وتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي المؤسسات الشريكة" في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.29) بانحراف معياري قدره (1.05)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد."

- جاءت الفقرة رقم (13) التي تضمنت: "تهتم الكلية/ القسم/ الجامعة بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار وزيادة الوعي بأهميتها لدى منتسبيها في جميع المجالات" في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.25) بانحراف معياري قدره (1.11)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد."

- جاءت الفقرة رقم (14) التي تضمنت: "تشجع الجامعة البحث العلمي بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي" في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.25) بانحراف معياري قدره (1.11)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6-3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (06) التي تضمنت: "تساهم فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الكلية/ القسم/ الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها" في المرتبة العاشرة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.10) بانحراف معياري قدره (1.11)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (04) التي تضمنت؛ "ترتبط محتويات البرامج التعليمية الجامعية بالمحيط السوسيو– اقتصادي" في المرتبة الحادي عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.04) بانحراف معياري قدره (0.89)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6–3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (10) التي تضمنت: "تتبنى الكلية/ القسم/ الجامعة خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية، يتم بموجبها السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج" في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.90) بانحراف معياري قدره (1.08)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (02) التي تضمنت: "خريج الكلية/ القسم/ الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية" في المرتبة الثالثة عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.87) بانحراف معياري قدره (0.95)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6–3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (01) التي تضمنت: "تكسب الكلية/ القسم/ الجامعة خريجيها المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل" في المرتبة الرابعة عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة،

حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.77) بانحراف معياري قدره (0.97)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (05) التي تضمنت: "إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل" في المرتبة الخامسة عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.73) بانحراف معياري قدره (1.44)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد."

– جاءت الفقرة رقم (09) التي تضمنت: "تشجع الجامعة البحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي" في المرتبة السادسة عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.72) بانحراف معياري قدره (1.05)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي، والتي تتراوح ما بين (2.6–3.39) بدرجة "محايد."

– الجدول رقم (61): يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T–test	المتوسط النموذجي	df	sig	α 0.05	الدلالة
المحور الأول	191	51.30	10.11	70.11	64	190	0.00	0.05	دال

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمحور الأول قد بلغ 51.30، بانحراف معياري قدره 10.11، بينما قيمة **T–test** (70.11) عند درجة حرية 190، وقيمة الدلالة المعنوية 0.00 عند مستوى الدلالة 0.05، والمتوسط النموذجي 64.

وبما أن قيمة الدلالة المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.05 فإن هذا دال إحصائيا، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط النموذجي (64)، فإن هذا يعني أن تعزيز جامعة عنابة شراكتها مع مؤسسات المجتمع، ساهم بشكل متوسط في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، وهو ما يتعارض مع الفرضية التي تنص على: "**ساهم تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.**"

الفرع الثاني: مناقشة الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: "كلما عملت جامعة عنابة على تأهيل الأفراد اجتماعيا، كلما تحققت التنمية الاجتماعية."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة باجي مختار كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

- الجدول رقم (62): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الثاني: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية"

	المحور الثاني: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	تزود الكلية /القسم /الجامعة المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن.	3.16	0.982	4	
02	تربط الجامعة والمجتمع علاقات تعاون يتم من خلالها الإطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته.	3.37	0.941	2	
03	تنظم الجامعة مع شركائها مؤتمرات وندوات علمية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك (قضايا البيئة...الخ).	2.74	0.915	9	
04	تحث الجامعة باحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية.	2.74	1.077	10	
05	تطرح الجامعة برامج تعليمية في مجال محو الأمية.	3.38	0.920	1	
06	تنظم الجامعة ندوات لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية.	3.15	1.041	5	
07	تساهم الجامعة بانتظام في الحملات ذات المنفعة العامة.	3.01	0.995	8	
08	تشجع الجامعة منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات.	3.32	0.977	3	
09	تنشر الجامعة الوعي البيئي بين المواطنين.	3.11	1.038	6	
10	تتفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي في المجتمع المحلي وتسهم في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني.	3.07	0.949	7	
11	تعقد الجامعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع ندوات ودورات تحسيسية حول مكافحة الإدمان، معالجة السلوك المنحرف، نشر الوعي الصحي، كيفية التعامل مع بعض الأمراض المستعصية...الخ.	2.74	0.958	11	
	المجموع العام	**3.07**	**0.24**	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (62)، يتضح للباحثة أن أفراد عينة الدراسة قد اتخذوا موقف الحياد، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد والبالغ (3.07) بانحراف معياري قدره (0.24)، ما يشير إلى وجود تباين في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول السابق، يمكن ترتيب الفقرات المشكلة للمحور الخاص بـ "**دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية**" تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الاتجاه الأقل بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم (05) التي تضمنت: "تطرح الجامعة برامج تعليمية في مجال محو الأمية" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.38) بانحراف معياري قدره (0.92)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (02) التي تضمنت: "تربط الجامعة والمجتمع علاقات تعاون يتم من خلالها الاطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته" في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.37) بانحراف معياري قدره (0.94)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

- جاءت الفقرة رقم (08) التي تضمنت: "تشجع الجامعة منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.32) بانحراف معياري قدره (0.97)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي

والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (01) التي تضمنت: "تزود الكلية/ القسم/ الجامعة المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.16) بانحراف معياري قدره (0.98)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (06) التي تضمنت: "تنظم الجامعة ندوات لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.15) بانحراف معياري قدره (1.04)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6–3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (09) التي تضمنت: "تنشر الجامعة الوعي البيئي بين المواطنين" في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.11) بانحراف معياري قدره (1.03)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (10) التي تضمنت: "تتفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي في المجتمع المحلي وتسهم في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني" في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.07) بانحراف معياري قدره (0.94)،

حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (07) التي تضمنت: "تساهم الجامعة بانتظام في الحملات ذات المنفعة العامةّ في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.01) بانحراف معياري قدره (0.99)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (03) التي تضمنت: "تنظم الجامعة مع شركائها مؤتمرات وندوات علمية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك (قضايا البيئة...الخ)" في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.74) بانحراف معياري قدره (0.91)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (04) التي تضمنت: "تحث الجامعة باحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية" في المرتبة العاشرة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.74) بانحراف معياري قدره (1.07)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6–3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (11) التي تضمنت: "تعقد الجامعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع ندوات ودورات تحسيسية حول مكافحة الإدمان، معالجة السلوك المنحرف، نشر الوعي الصحي" في المرتبة الحادي عشر من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها

(2.74) بانحراف معياري قدره (0.95)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6- 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

- الجدول رقم (63): يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	المتوسط النموذجي	df	sig	α 0.05	الدلالة
المحور الثاني	191	33.78	7.65	60.97	33.00	190	0.00	0.05	دال

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني قد بلغ 33.78، بانحراف معياري قدره 7.65، بينما قيمة **T-test** (60.97) عند درجة حرية 190، وقيمة الدلالة المعنوية 0.00 عند مستوى الدلالة 0.05، والمتوسط النموذجي 33، وبما أن قيمة الدلالة المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.05 فإن هذا دال إحصائيا، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط النموذجي، فإن هذا يعني أن شراكة الجامعة مع مؤسسات المجتمع ساهم بشكل إيجابي في مجال التنمية السياسية، وبذلك يتأكد صدق الفرضية التي محتواها: "**كلما عملت جامعة عنابة على تأهيل الأفراد اجتماعيا، كلما تحققت التنمية الاجتماعية.**"

الفرع الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: "ساهم تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع في تحقيق التنمية السياسية."

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـ "**دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية**"، والجدول التالي يوضح ذلك:

- الجدول رقم (64): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الثالث: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية"

	المحور الثالث: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	تساهم الكلية /القسم /الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية.	3.21	1.030	3	
02	تدرج الجامعة مقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة سياسيا.	3.35	1.055	1	
03	تعمل الجامعة في إطار من الديمقراطية) انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية.	2.87	1.200	9	
04	يتم تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة.	3.15	1.038	4	
05	تساهم الجامعة في نشر روح المواطنة في المجتمع المحلي.	3.03	1.018	5	
06	تساهم الجامعة في معالجة القضايا السياسة المستجدة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات.	3.01	.946	6	
07	تسهم الجامعة في رسم التوجهات الإستراتيجية للمجتمع.	3.30	1.076	2	
08	تساهم الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع.	2.88	1.001	8	
09	تدعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن.	2.95	1.116	7	
	المجموع العام	**3.08**	**0.17**	/	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (64)، يتضح للباحثة أن أفراد عينة الدراسة قد اتخذوا موقف الحياد، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد والبالغ (3.08) بانحراف معياري قدره (0.17) مما يشير إلى وجود تباين كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة في الجدول السابق، يمكن ترتيب الفقرات المشكلة للمحور الخاص بـ"**دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية**" تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الاتجاه الأقل بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما يلي:

– جاءت الفقرة رقم (02) التي تضمنت: "تدرج الجامعة مقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة سياسيا" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.35) بانحراف معياري قدره (1.05)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (07) التي تضمنت: "تسهم الجامعة في رسم التوجهات الإستراتيجية للمجتمع" في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.30) بانحراف معياري قدره (1.07)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (01) التي تضمنت: "تساهم الكلية/ القسم/ الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.21) بانحراف معياري قدره (1.03)، حيث وقعت

في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (04) التي تضمنت: "يتم تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.15) بانحراف معياري قدره (1.03)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (05) التي تضمنت: "تساهم الجامعة في نشر روح المواطنة في المجتمع المحلي" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.03) بانحراف معياري قدره (1.01)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (06) التي تضمنت: "تساهم الجامعة في معالجة القضايا السياسة المستجدة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات" في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.01) بانحراف معياري قدره (0.94)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (09) التي تضمنت: "تدعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن" في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.95) بانحراف معياري قدره (1.11)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس

الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (08) التي تضمنت: "تساهم الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع" في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.88) بانحراف معياري قدره (1.00)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– جاءت الفقرة رقم (03) التي تضمنت: "تعمل الجامعة في إطار من الديمقراطية (انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية) في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (2.87) بانحراف معياري قدره (1.20)، حيث وقعت في الفئة الثالثة من المقياس الخماسي والتي تتراوح ما بين (2.6– 3.39) بدرجة "محايد،" وهو ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة اتخذوا موقف الحياد من نص الفقرة.

– الجدول رقم (65): يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T–test	المتوسط النموذجي	df	sig	α 0.05	الدلالة
المحور الثالث	191	27.73	6.93	55.27	27	190	0.00	0.05	دال

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (65)، أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث قد بلغ 27.73 بانحراف معياري 6.93، بينما قيمة **T–test** (55.27) عند درجة حرية 190، وقيمة الدلالة المعنوية 0.00 عند

مستوى الدلالة 0.05، والمتوسط النموذجي 27، وبما أن قيمة الدلالة المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.05، فإن هذا دال احصائيا، وبما أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط النموذجي، فإن هذا يعني أن شراكة الجامعة مع مؤسسات المجتمع ساهم بشكل إيجابي في مجال التنمية السياسية، وبذلك يتأكد صدق الفرضية التي محتواها: "**ساهم تعزيز شراكة جامعة عنابة مع مؤسسات المجتمع في تحقيق التنمية السياسية.**"

خاتمة الفصل:

تعتبر جامعة عنابة من بين الجامعات السباقة في تبني نظام الشهادات (LMD)، حيث عملت جاهدة على توثيق صلتها بمؤسسات المجتمع والانفتاح على محيطها السوسيو–اقتصادي من أجل تحقيق التميز والنهوض بتنمية المجتمع المحلي، لذا جاء هذا الفصل الذي حاولنا من خلاله معرفة دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ولهذا الغرض تم تصميم استمارة لجمع المعلومات والبيانات كانت على درجة عالية من الصدق والثبات، والتي تم تطبيقها على عينة متكونة من (191) أستاذا وأستاذة من مختلف الرتب والكليات.

وبعد إجراء التحليلات الكمية والكيفية للبيانات المتحصل عليها، أظهرت النتائج المتوصل إليها والمرتبطة بالمحور الأول الذي يبحث في "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية،" أن دور جامعة عنابة في التنمية الاقتصادية متوسط ومحدود مقارنة بدورها في مجال التنمية الاجتماعية والسياسية، حيث اتضح أن للجامعة دور إيجابي في مجالي التنمية الاجتماعية والسياسية.

لذا كان لابد من البحث في الأسباب التي تحد من قيام شراكة فاعلة بين الطرفين ومحاولة إيجاد حلول لها.

الـخـاتمــة

تعتبر الجامعة في العصر الحديث إحدى أهم المؤسسات الفاعلة في أي مجتمع وقاطرته نحو التقدم والتنمية، وذلك لما تتفرد به من خصائص ومميزات تمكنها من التأثير في واقع المجتمعات وديناميكيتها، والجامعة الجزائرية تعتبر من بين الجامعات التي يعود لها الفضل في إرساء الكثير من معاقل المجتمع الفكرية والعملية، فبفضلها تم إعادة تعبئة البلاد بالقوى العاملة الماهرة المحلية، محافظة على هويتها المستلبة من طرف المستعمر الفرنسي، الذي حاول جاهدا طمس هويتها الوطنية وثقافتها المحلية طمسا جذريا.

وإن جامعات اليوم وفي عصر العولمة، بات مطلوبا منها مواكبة ومسايرة التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، مع أخذها في عين الاعتبار خصوصية بيئتها المحلية، حيث أن وظيفتها لم تعد مقتصرة على التدريس فحسب، وهذا ما نلاحظه في أغلب الجامعات العربية ومنها الجامعة الجزائرية، بل إن وظيفتها ومهمتها تجاوزت وظيفة التدريس والبحث العلمي إلى خدمة المجتمع والشراكة مع مؤسساته حتى تكون في خدمته والاستجابة لمتطلباته، لا أن تكون عبئا عليه بأن تخرج بطالين.

ولأن الجامعة وليدة المجتمع، وجدت لتكون في خدمته من خلال تكامل أدوارها مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، والتي تعمل على تلبية حاجات الفرد وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال ما أوكل لها من وظائف، اتجهت جامعة عنابة في إطار مواكبة البنية الجديدة للتعليم العالي إلى تبني الاستراتيجية الإصلاحية الجديدة المستلهمة من تجارب الدول الغربية، والمتمثلة في نظام الشهادات **(LMD)**، هذه الاستراتيجية التي أُريدَ بها الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والشراكة مع مؤسساته، وكلها أمل في أن يكون لها دور في النهوض بتنمية المجتمع المحلي والرقي به.

ومن خلال دراستنا لموضوع دور الجامعة الجزائرية كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية منذ تبني نظام (LMD) وتناول جامعة عنابة كدراسة حالة، قمنا بالدراسة والتحليل لمتغيرات الموضوع ثم محاولة التحقق منها في الواقع، من خلال إعداد استبيان لمعرفة آراء أساتذة جامعة عنابة حول دور جامعتهم كشريك

اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية، وقد خلصنا من خلال دراستنا ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة إلى النتائج التالية:

– للجامعة ثلاث وظائف تنموية، إذا ما أولتها نفس الاهتمام وفقت في أداء رسالتها التنموية.

– دور الجامعة لم يعد ذلك الدور التقليدي الذي يقتصر على وظيفة التدريس، وإنما أصبحت مؤسسة مجتمعية شريكة في تحقيق التنمية للمجتمع، وهو ما يحمّلها مسؤولية تقدم أو تخلف أي أمّة.

– إصلاح منظومة التعليم العالي ومحاولة ربط مخرجات الجامعة مع المحيط السوسيو–اقتصادي من أولى أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال، في محاولة منها جعل الجامعة في خدمة التنمية.

– تبني الجزائر نظام الشهادات (LMD) كان هدفه الانتقال بالجامعة الجزائرية إلى عهد الانفتاح والعصرنة.

– توجه الجامعة الجزائرية إلى استحداث دور المقاولاتية وإدماج الحاضنات التكنولوجية على مستواها خطوة نحو بناء شراكات مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وآلية من آليات ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية.

– تساهم جامعة عنابة كأحد الشركاء الاجتماعيين في التنمية الاجتماعية والسياسية حسب آراء أفراد عينة الدراسة، في حين يبقى دورها محدودا في مجال التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

بناء على النتائج المحصل عليها، ارتأت الباحثة اقتراح التوصيات التالية:

1– إدماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن رسالة الجامعة.

2– وجوب إعادة النظر في المناهج والبرامج المقدمة وإصلاحها وتحيينها، بهدف الربط بين التعليم العالي والتنمية المحلية.

3– منح أعضاء هيئة التدريس تحفيزات مقابل مشاركاتهم في أنشطة التنمية المحلية (نظام للحوافز).

4– استحداث حاضنة تكنولوجية ضمن الجامعة، لترجمة وتحويل أفكار الطلبة إلى منتج مادي يستفاد منه.

5- يجب أن تكون أبحاث الجامعة هادفة وخادمة لمصالح مؤسسات المجتمع، كأن تعالج التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة.

6- ضرورة عقد الملتقيات العلمية التي تجمع الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسلطات المحلية، بغية معالجة المشكلات وتحقيق التواصل وتنسيق الجهود واستغلالها بما يخدم المجتمع المحلي.

7- ضرورة عقد الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع وتفعيلها، فتستفيد المؤسسات من الجانب النظري للدراسات، ويستفيد الطلاب من التربصات التي تتم على مستوى هذه المؤسسات، فنكون أمام خريجين يجمعون بين التكوين النظري والميداني.

8- إعداد الجامعة لخطة عمل مشتركة مع شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين لمعرفة احتياجات القطاعات التنموية والإنتاجية، من أجل توفير ما تحتاجه من موارد بشرية مؤهلة لشغل الوظائف المتاحة.

9- أن تعمل الجامعة على استحداث قوانين وإيجاد آليات تنظم الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع، مع الاسترشاد بتجارب الجامعات الرائدة على المستوى الدولي في مجال شراكتها مع مؤسسات المجتمع.

10- العمل على استحداث قوانين تحفظ حقوق الملكية الفكرية للباحثين العاملين في عقود الشراكة.

11- العمل على ترسيخ ثقافة الفكر المقاولاتي وثقافة الشراكة البحثية لدى طلبة الجامعة.

12- على الجامعة أن تعمل على إقامة تحالفات مع حاضنة المشروعات بمدينة عنابة، وأن تعمل على تشجيع التواصل معها لإيجاد البيئة المحفزة لريادة الأعمال.

13- تبادل النشرات العلمية ونتائج بحوث الدراسات بين الجامعة والمؤسسات، بهدف تسويق البحث العلمي.

*** مقترحات للدراسات المستقبلية:**

1- القيام بدراسة تحليلية لإحدى نماذج الشراكة البحثية المحلية.

2- إجراء دراسة مقارنة بين شراكة الجامعات مع مؤسسات المجتمع في الجزائر مع نماذج دولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

❖ **المصادر:**

✓ **الوثائق الرسمية (المواد القانونية، المراسيم، الاتفاقيات):**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 10، 20 صفر عام 1429هـ الموافق لـ27 فبراير 2008م.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاقية إطار للتعاون والشراكة العلمية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية– المعهد التقني للخضر والمحاصيل الصناعية –أم البواقي-**، 30 نوفمبر 2017.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية أم البواقي وجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي**، جويلية 2017.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013، يحدد الخدمات و/ أو الخبرات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، زيادة على مهامها الرئيسية وكيفيات تخصيص الموارد المتصلة بها.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 05- 99 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15- 21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 30 ديسمبر 2015.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 98- 11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03- 279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 51، 24 غشت 2003.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03- 278 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، 24 غشت 2003.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13- 306 مؤرخ في 24 شوال 1434 الموافق 31 غشت 2013، يتضمن تنظيم التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 18 سبتمبر 2013.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 83- 544 مؤرخ في 17 ذي الحجة 1403، الموافق 24 سبتمبر 1983 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، **القوانين الأساسية للجامعة 1983- 2017.**

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98- 253 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت 1998، يعدل ويتمم المرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1403 الموافق 24 سبتمبر 1983، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 26 ربيع الثاني 1419هـ. العدد 60، 19 غشت 1998.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د**، جوان 2011.

14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي البحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012**، الجزائر، د.س.ن.

15-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998، المتضمن القانون لتوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10.

16- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أوت 2004، الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

✓ **القواميس والمعاجم:**

1- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، 2000.

❖ **<u>الكتب بالعربية</u>:**

1- ابراهيم، تامر محمد عبد الغني. "آليات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة 2030" في **سجل المنتدى: منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي- الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، 2017.

2- أحمد، حمدي علي. **مقدمة في علم اجتماع التربية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

3- أحمد، شريف محمد علي. **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (في ضوء تجارب دولية رائدة)**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2017.

4- أحمد، محمد جاد أحمد. **التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي**. الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2007.

5- آدم، عصام الدين برير. **التخطيط التربوي والتنمية البشرية**. بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2015.

6- اسماعيل، علي عبد ربه حسين. **البناء التنظيمي للأقسام العلمية الجامعية -الواقع والتصور-**. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

7- التل، سعيد وآخرون. **قواعد التدريس في الجامعة**. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

8- الخطيب، أحمد محمود ومعايعة، عادل سالم. **الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة**. الأردن: جدار للكتاب العالمي، 2006.

9- الربيعي، سعيد بن حمد. **التعليم العالي في عصر المعرفة -التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل-**. عمان: دار الشروق، 2007.

10- الربيعي، محمود داود. **الفكر الإداري المعاصر في التربية والتعليم**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2012.

11- السعودي، رمضان محمد محمد. **الإدارة الجامعية بين رصد الواقع والرؤى المستقبلية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2014.

12- الشمري، محمد جبر والعبادي، هاشم فوزي، "استقلالية الجامعة ودورها في تحقيق الإطار المعرفي للجودة في التعليم الجامعي -دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية" في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

13- العبادي، هاشم فوزي دباس والطائي، يوسف حجيم، وعبد علي، أفنان. **إدارة التعليم الجامعي -مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر-**. عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

14- العجيلي، محمد صالح ربيع. **التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.

15- الفتلاوي، سهيلة محسن كاظم والهلالي، أحمد. **المنهاج التعليمي والتوجه الإيديولوجي**. عمان: دار لشروق، 2005.

16- القوصي، محمد مفيد. **الإحصاء الوصفي والاستدلالي**. عمان: مركز الكتاب، 2013.

17- الكبيسي، عبد الواحد والحياني، صبري. **استراتيجيات التعليم الجامعي**. العراق: مركز ديبونو لتعليم التفكير، 2015.

18- الكواري، علي خليفة. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة "الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد قطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**." بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

19- الميلاد، زكي. **الجامع والجامعة والجماعة دراسة في المكونات المفاهيمية والتكامل المعرفي**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإنساني، 1998.

20- باشيخ، أسماء. **الجامعة الجزائرية "واقع وإصلاح" دراسة ميدانية**. الجزائر: دار الأوطان للثقافة والإبداع، 2017.

21- بدران، شبل والدهشان، جمال. **التجديد في التعليم الجامعي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

22- بكري، سعد علي والعقيلي، الحاج عبد الله بن سالم وبكري، زياة سعد الحاج. "تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو الشراكة في تحقيق الرؤية 2030." في "**سجل المنتدى: منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي –الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030-**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، 2017.

23- بن غضبان، فؤاد. **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

24- بن غنيمة، محمد السعيد. **سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962-2014**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018.

25- بهاء الدين، هاني محمد. **تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وأزمة التحول**. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2016.

26- بوزيدة، حميد. مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. في **التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

27- بوعبد الله، لحسن ومقداد، محمد. **تقويم العملية التكوينية في الجامعة -دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري-**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998.

28- بوفلجة، غياث. **التربية والتعليم بالجزائر**. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.

29- بومعزة، محمد. "نظام الـ (ل م د) من منظور الشراكة المجتمعية من أجل التنمية." في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

30- تركي، رابح. **أصول التربية والتعليم**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

31- حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوة، وعلي، فكرى محمد السيد، **التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل**. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008.

32- حسانين، عبد المنعم محمد حسين. **إشكالية التعليم في العالم العربي والإسلامي -دراسة تحليلية-**. د.ب.ن: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2015.

33- حسن محمد حسان وآخرون، **التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل**. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008.

34- خاطر، أحمد مصطفى. **تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتمع)**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

35- درويش، أحمد عبد الرؤوف. **مشكلات البحث العلمي في العالم العربي- دراسة في سوسيولوجيا التنظيم**. مصر: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2012.

36- دليو، فضيل ولوكيا، الهاشمي وميلود، سفاري. **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2006.

37- راشد، علي. **الجامعة والتدريس الجامعي**. بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2007.

38- زيدان، جمال. **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11/10**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

39- شروخ، صلاح الدين شروخ. **علم الاجتماع التربوي**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، د.س.ن.

40- شنوف، شعيب. "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف" في **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

41- صابر، فاطمة عوض وخفاجة، ميرفت علي. **أسس ومبادئ البحث العلمي**. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2002.

42- صادق، محمد. **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا..؟ ولماذا تراجعنا..؟**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

43- صالح، سامية خضر. "الجامعة والخصوصة الثقافية." في **مستقبل التعليم الجامعي العربي -رؤى تنموية- أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية**، تحرير. ضياء الدين زاهر. القاهرة: دار الضيافة، 2007.

44- صقر، عبد العزيز الغريب. **الجامعة والسلطة**. مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005.

45- عابدين، محمود عباس. **آفاق تربوية متجددة -قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية-**. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

46- عبد الحي، رمزي أحمد. **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحيات العالمية**. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2012.

47- عبد الرحمان، عبد الله محمد. **سوسيولوجيا التعليم الجامعي- دراسة في علم الاجتماع التربوي-**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.

48- عبد العال، أحمد محمد. **جغرافية التنمية - مفاهيم وأبعاد مكانية-**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

49- عبد الفتاح ،عز. **مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS**. د.د.ن: خوارزم العلمية، 2017.

50- عبيدات، أسامة محمد والعبادي، خيرية. "الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية." في **الشراكة والتنمية - دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة-**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

51- عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد ومبيضين، عقلة. **منهجية البحث العلمي -القواعد والمراحل والتطبيقات-**. عمان: دار وائل للنشر، 1999.

52- عمار، هالة محمد صالح. **آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج في ضوء النماذج العالمية المكتبة العصرية للنشر والتوزيع**. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2019.

53- عيواج، عذراء. **العلاقات العامة في المؤسسة الجامعية - بين النظرية والتطبيق-**. الجزائر: ألفا للوثائق، 2018.

54- فهمي، محمد سيف الدين. **التخطيط التعليمي -أسسه وأساليبه ومشكلاته-**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004.

55- قريشي، عبد الكريم. "التكوين في الجزائر بين استراتيجية الضرورة وضرورة الاستراتيجية." في **التكوين والتشغيل في الجزائر**. الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2011.

56- مصطفى، محمد أحمد عوض. "تجربة تنمية الهوية الثقافية بالجامعات الصينية وإمكانية الاستفادة منها بالجامعات المصرية." في **مستقبل التعليم الجامعي العربي –رؤى تنموية- أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية**، تحرير. ضياء الدين زاهر. القاهرة، دار الضيافة، 2007.

57- معتز خورشيد، "المردود التنموي لمنظومة البحث والابتكار" في **الابتكار أو الاندثار: التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية**، تحرير. أحمد فرحات، رفيق رضا صيداوي. لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2018.

58- مناجلية، الهذبة. "التعليم العالي في الجزائر وتلبية حاجات سوق العمل." في **التعليم العالي وتنمية المجتمع**، تحرير. عبد الرزاق بني هاني. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2016.

59- ناجي، عبد النور ناجي. **منهجية البحث السياسي**. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2001.

60- نقيب، فاروق. **حول سوسيولوجية التعليم العالي وبطالة الجامعيين في الجزائر**. الجزائر: دار المثقف للنشر والتوزيع، 2017.

61- هاشمي، بريقل. **الجامعة والتنمية الاجتماعية –دراسة نظرية-**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019.

62- ولد خليفة محمد العربي. **المناهج الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

❖ **المجلات والدوريات:**

1- "قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم، وتحديات تنتظر..،"*مجلة الأبحاث الاقتصادية*، 12 (2009): 28-31.

2- ابراهيمي، الطاهر. "الجامعة ورهانات عصر العولمة "الجامعة الجزائرية نموذجا""، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ع.08 (2003): 139- 167.

3- أبيض، ملكة. "التعليم العالي: تغيرات في السياق واستجابات لاحقة،" *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، ع.25 (14 يناير 1990): 7- 27.

4- الحسنية، سليم ابراهيم. "نحو بناء نظام تشاركية إبداعية بين الجامعة وقطاع الأعمال -تجارب ونموذج لدورة حياة مستدامة-،" *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ع.01 (2012): 327- 364.

5- السيد، جمعة والسيد، علي. "الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي،" *مجلة كلية التربية بالسويس*، م.05، ع.06 (أكتوبر 2012): 1- 30.

6- العيفة، جمال. "الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟،" *مجلة التواصل*، ع.22 (سبتمبر 2008): 91- 118.

7- المعموري، أحمد سامي والموسوي، محمد غالي الموسوي. "الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات،"*حولية المنتدى*، ع.07 (2011): 125- 143.

8- أمين، مصطفى أحمد. "الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع،" *مجلة الدراسات التربوية والإنسانية*، م.4، ع.4 (2012): 227- 286.

9- بختي، زهية وبن العربي، أمحمد. "تحسين الجودة في التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل م د،" *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.26 (2017): 161- 173.

10- بلخيري، سليمة وقاسمي، وفاء وبخوش، وليد. "دور الشراكة المجتمعية في تفعيل علاقة البحث العلمي والرأس المال الفكري بالتنمية،" *مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع*، ع.07 (سبتمبر 2017): 179- 194.

11- بلغيث، مداني ودويس، بن محمد الطيب. أهمية دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -أي دور ومساهمة للجامعة؟-"، *مجلة المؤسسة*، ع.4 (2014): 5- 27.

12- بوبطانة، عبد الله. "تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل،" *مجلة التربية الجديدة*، ع.49 (أفريل 1990):39- 55.

13- بوبطانة، عبد الله. "سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي،" *المجلة العربية للتعليم العالي*، ع.01 (ديسمبر 1996): 150- 170.

14- بوحديد، ليلى ويحياوي، إلهام وعبد الصمد، نجوى. "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص - التجربة اليابانية والماليزية نموذجا-،" *مجلة الباحث الاقتصادي*، ع.04 (جوان 2017): 7- 23.

15- بوطورة، فضيلة وقرامطية، زهية وسمايلي، نوفل. "دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية،" "*مجلة الإبداع*،" ع.01 (2019): 176- 195.

16- بوفالطة، محمد سيف الدين وموساوي، عبد النور. "اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة (الاستثمارية) كمصدر للتمويل الذاتي -دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة-،" *مجلة العلوم الإنسانية*، ع.43 (جوان 2015): 377- 392.

17- بولغب، وليد. "التنمية المحلية في الجزائر،" *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*، ع.03 (2018): 145- 164.

18- بيصار، عبد المطلب وشريط، حسين الأمين. "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية،" *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، ع.02 (2018): 38- 48.

19- جمعة السيد علي السيد، "الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي،" *مجلة كلية التربية بالسويس*، م.6، ع.12، (أكتوبر 2012): 1- 30.

20- حجاب، عبد الله. "التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها،" *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ع.6 (جوان 2017): 353- 366.

21- حمزاوي، سهى. "مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة -الدول النامية نموذجا-،" *دراسات اقتصادية*، ع.10 (مارس 2008): 87- 106.

22- زرقان، ليلى. "إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس -سطيف-،" *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، ع.16 (ديسمبر 2012): 189- 208.

23- زموري، كمال ومرداوي، كمال. "منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير" *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، ع.5 (جوان 2017): 342- 319.

24- زموري، كمال. "تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر "حقائق وآفاق"،ًمجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع.4 (ديسمبر 2018): 11- 31.

25- زيان، آمنة ودحماني، عزيز. "أهمية دعم الإبداع في الجزائر من خلال الشراكة بين الجامعة والصناعة،" *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، ع.03 (2018): 226- 238.

26- زيتوني، عمار وعايشي، كمال وبوحديد، ليلى. "آليات النهوض بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب)،" *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ع.29 (جانفي 2017): 30- 41.

27- صديق، أسماء أبو بكر. "مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية محافظة الوادي الجديد نموذجا،" *دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)*، ع.85 (أكتوبر 2014): 173- 227.

28- صيفور، سليم. "إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين محدودية الموارد ورهانات التنمية المستدامة،" *مجلة العلوم الإنسانية*، ع.03 (جوان 2015): 150- 163.

29- طعيمة، أحمد رشدي. "الجامعة وتعليم الكبار،" *مجلة تعليم الجماهير*، ع.48 (2001): 71- 129.

30- عامري، خديجة. "واقع إنتاج البحث العلمي في الجامعة الجزائرية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.8 (2014): 150- 160.

31- علوط، الباتول ومجبري، سلمة. "الجامعة وسوق العمل أي علاقة؟ وأيا استفادة؟،" *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية*، ع.1 (مارس 2015): 131- 150.

32- عمار، رواب وصباح، غربي. "الجامعة والبناء الاجتماعي،" *مجلة دفاتر المغرب*، ع.02 (2018): 122- 139.

33- عيواج، عذراء. "تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية"، *التواصل في العلوم الإنسانية*، ع.50 (جوان 2017): 94- 112.

34- فلاح، كريمة. وعرايبي، الحاج مداح. "البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير،" *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.15* (2016): 207- 228.

35- كبار، عبد الله. "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق،" *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع.16 (سبتمبر 2014): 299- 312.

36- كريمو، دراجي. "حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،" *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، ع.32 (2015): 173- 183.

37- لغويل، سميرة وزمالي، نوال. "التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي،" *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.20 (سبتمبر 2016): 153- 166.

38- مقري، زكية وشنة، آسيا "إطار مقترح لتسويق مخرجات البحث العلمي كآلية لدفع المشاريع الريادية في الجزائر"، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ع.22 (2015): 51- 74.

39- مقري، زكية وشنة، آسيا وفورار، إيمان. "تفعيل الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار المفتوح (دراسة ميدانية)"، *" المجلة العربية لضمان جودة التعليم*، ع.25 (2016): 193- 204.

❖ **<u>الملتقيات والندوات والمؤتمرات</u>:**

1- الشتيوي، حسين فرج. "دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة" ورقة بحث قدمت في الملتقى العربي حول "تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية" تونس، 12- 13 أكتوبر 2015.

2- بن الشيخ، توفيق ولعفيفي، الدراجي. "الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات" جامعة قالمة، 29- 30 أفريل 2018.

3- بن واضح، الهاشمي وحوحو، مصطفى. "دور الحاضنات التكنولوجية في بناء الاقتصاد المعرفي مع الإشارة إلى الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله" ورقة بحث قدمت في يوم دراسي حول "دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" جامعة المسيلة، 19 ديسمبر 2017.

4- بنقيب، أحمد وهباش، سامي. "واقع الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات الرهانات،" جامعة قالمة، 29- 30 أفريل 2018.

5- تيتة، ليلى وهواري، مختار. "البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وعلاقته بالمحيط الخارجي قبل وبعد 1998: قراءة تاريخية في آليات تجسيد الربط، النتائج المحققة والعراقيل المواجهة" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات" جامعة قالمة، 29- 30 أفريل 2018.

6- دلاسي، أمحند. "البحث العلمي مشروع التنمية المستدامة" ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى الدولي الأول حول "نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات الداخلية والاختيارات الذاتية" جامعة أم البواقي، 27- 28 نوفمبر 2005- 2006.

7- عبد الرزاق، فوزي. "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية-حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط،" أكاديمية البرامج التعليمية (الرياض)، 9- 11 سبتمبر 2014.

8- عبد اللاوي، مفيد. "حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك" جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، 04- 05 ديسمبر 2013.

9- عزوز، علي. "دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية" جامعة الجزائر1، 23- 24- 25-26 أفريل 2012.

10- عزي، الأخضر وإبراهيمي، نادية. "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)" ورقة بحث قدمت في المؤتمر العربي السادس "لضمان جودة التعليم العالي" جامعة الزرقاء، 9- 11 فبراير 2016.

11- كسناوي، محمود محمد عبد الله. "استراتيجية قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية (الواقع-رؤى مستقبلية)" ورقة بحث قدمت في **ندوة حول "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"**، 22- 25 فيفري 1998.

12- محمد، خالد. "الجامعة والمحيط المجتمعي" ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق" جامعة ورقلة، 07- 08 مارس 2012.

13- منصوري، الزين الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح الجامعي الجزائري في تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل، بحوث وأوراق عمل مؤتمر استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية" القاهرة، أبريل 2012.

❖ **التقارير**:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2014- 2016، نشرة 2017.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962- 2011.

3- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012- 2017، نشرة 2015- 2016- 2018.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962- 2011.

❖ **الرسائل الجامعية**:

1- الإمام، سلمى. **صنع السياسة العامة في الجزائر – دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999- 2007**-، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007- 2008.

2- القباري، جود بن علي عبد الله. **الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود: كلية التربية، 2018.

3- بلعيد، أمينة. **مكانة الابتكار ضمن إستراتيجية المؤسسة الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

4- بوعيسى، عفاف. **نظام ل م د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة زيان عاشور، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2018- 2019.

5- تنقوت، وفاء. **فعالية الاستثمار في قطاع التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

6- خنفري، خيضر. **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

7- كاهي، مبروك. **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

❖ **الجرائد:**

1- بن عروس، زهية. "جامعة المسيلة تخوض أول تجربة حاضنة أعمال وطنيا،" **جريدة الصوت الآخر**، ع.1861، 24 جوان 2019.

2- حارش، كهينة. "اتفاقية لاستحداث فرص التشغيل بين وزارة التعليم العالي ومؤسسات عمومية،" **جريدة الجمهورية**، 8 فيفري 2011.

3- حفيظي، ابتسام. "عقد اتفاقية شراكة وتنصيب حاضنة أعمال بين جامعة المسيلة وشركات اقتصادية،" **جريدة الصوت الآخر**، ع.1861، 24 جوان 2019.

4- عطار، نائلة حسين. "أنواع الحاضنات (2)،" **جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، 1 ماي 2009.

5- لحرش، نوارة. "عن مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية؟" **النصر**، 2 فبراير 2015.

6- مرشدي، وفاء. "الكناس يكشف عن عجز بـ 40 ألف أستاذ و300 ألف طالب دون مقعد،" **جريدة الجزائر**، ع.1929، 27 سبتمبر 2017.

7- ميزي، جمال. "حركية علمية وانفتاح على العالمية،" **يومية المساء**، 28 ماي 2018.

❖ **المواقع الإلكترونية**:

1- الحريري، خالد حسن. "الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي ..الواقع والتحديات،" في:

https://bit.ly/3fpqUfm

2- الحيدري، عبد الباقي عبد الجبار. "نظريات النمو الحضري والتحضر في المجتمع،" في:

https://bit.ly/2VnOi8H

3- الدلامي، مهنا عبد الله وجاد، صلاح سامي. "الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية (المعايير العالمية، الآليات، استراتيجيات التعلم والتجارب)،" في:

https://bit.ly/3gETUkV

4- الموقع الرسمي لجامعة باجي مختار –عنابة–، في:

https://bit.ly/3r6popP

5- الموقع الرسمي لجامعة باجي مختار –عنابة–، في:

https://bit.ly/3e9wAMC

6- بوضياف، علاء الدين وزبير، محمد. "دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي "ضمن المخطط الاستراتيجي لجامعة المسيلة 2017- 2022"،" في:

https://bit.ly/3a9T6C2

7- بوقاعدة، توفيق. "الجزائر تسعى إلى ربط البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية،" في:

https://bit.ly/3wCq7QV

8- بووشمة، الهادي. "الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيواقتصادي،" في:

https://bit.ly/3gHVemV

9- مديرية البحث العلمي التطوير التكنولوجي، "دليل المخابر البحثية،" في:

https://bit.ly/3hyOIBR

10- موقع حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة، "التعريف بحاضنة الأعمال لجامعة المسيلة،" في:

https://www.univ-msila.dz/bicu/about/

11- هشام، عبد الكريم. "الجامعة الجزائرية ومتطلبات تعزيز الشراكة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي،" في:

https://bit.ly/2PnXLXA

ثانيا: باللغة الأجنبية

❖ **Books:**

1- Wu**,** Yan. Qi Wang, Nian Cai Liu, '**World-Class Universities: Towards a Global Common Good and Seeking National and institutional contribution'** Boston: Brill sense, 2019.

2- Joyal,André. '**Le développement local; Comment stimuler l'économie des régions en difficulté'** Québec: l'IQRC,2002.

3- Grandguillaume, Gilbert. **'Arabisation et politique linguistique au Maghreb**' Paris: Maisonneuve et Larose, 1983.

4- Lajugie**,** joseph. Pierre Delfaud et Claude Lacour**.'Espace Régional et Aménagement du Territoire**' Paris: Eddition Dalloz, 1985.

❖ **Periodicals:**

1- Chalamalah, Mohamed. "L'université Algérienne : Genèse Des Contraintes Structurelles," Conditions Pour Une Mise à Niveau,"**Les cahiers du GREAD,**" N^{o} 77**,** 2006.

2- Proulx, Marc-Urbain. Milieux innovateurs et développement régional, "**Revue canadienne des science régionales,"** N^{o} 15, 1992.

3- SZAJNOWSKA-WYSOCKA, ALICJA. "THEORIES OF REGIONAL AND LOCAL DEVELOPMENT – ABRIDGED REVIEW," **Socio–economic Series,"** N^{o} 12, 2009.

❖ **Rapports:**

1- Eléments de la propriété intellectuelle et état des lieux des brevets 2017. DGRSDT.

2- Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et Recueil de brevet d'invention 2015 et 2016, DGRSDT, MESRS, ALGER, 2016.

3- Etat des lieux des brevets d'invention des chercheurs algériens, RSDT, 2018.

4- Recueil de brevet d invention, DGRSDT, MESERS, Avril 2014.

الملاحق

ملحق رقم 01: اتفاقية تعاون وشراكة بين جامعة باجي مختار –عنابة– وجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا–محمد بوضياف–

CONVENTION DE COLLABORATION
&
DE COOPERATION KATIONALES

ENTRE

L'Université Badji-Mokhtar d'Annaba représentée par son Recteur,

Monsieur Le Professeur Ammar HAIAHEM

d'une part;

ET

L'Université des Sciences et de la Technologie d'Oran Mohamed Boudiaf représentée par son Recteur, Madame Le Professeur Nassira BENHARRATS

d'autre part;

-/Considérant l'importance des liens d'amitié, de coopération et d'échanges entre nos deux universités

-/Partageant une volonté commune de vouloir insuffler une nouvelle dynamique à la coopération universitaire entre nos deux institutions dans les domaines scientifiques et techniques

-/Soucieux d'assurer aux étudiants, enseignants, chercheurs, et personnels techniques et administratifs des deux universités un cadre de coopération et d'échanges propice au développement d'un partenariat serein et mutuellement bénéfique

CONVENTION

Il a été convenu ce qui suit

Article/1. La présente convention a pour objectif d'entretenir les relations académiques et culturelles; et de développer les programmes d'échanges et de coopération pédagogiques, scientifiques et techniques entre nos deux universités. Pour ce faire les deux institutions devront définir ensemble les conditions générales et les procédures de mise en œuvre des actions de coopération et d'identifier les domaines d'intérêts communs.

Article/2. Les deux universités devront encourager l'échange et l'accueil d'étudiants, enseignants, chercheurs, et personnels techniques et administratifs en leur facilitant le séjour et l'accès aux services académiques, scientifiques et techniques des deux institutions, dans les limites établies par la législation en vigueur dans notre pays.

Article/3. Des rencontres périodiques entre administrateurs et enseignants chercheurs de domaines similaires de spécialisation des deux institutions seront organisées, dans le but d'échanger leurs expériences et connaissances ainsi que de faciliter leurs collaborations dans des projets communs.

Article/4. Encourager les échanges d'expériences en matière de gouvernance pédagogique et développer les échanges d'expertise en matière de gestion du système LMD, la professionnalisation des offres de formation, de promouvoir l'utilisation des technologies de l'information et de la communication dans l'enseignement (TICE) et divers d'autres domaines d'intérêt commun.

Article/5. Promouvoir le jumelage des laboratoires de recherche et des pôles d'excellence entre les deux universités. Développer et dynamiser les cotutelles des doctorants dans divers domaines.

Article/6. Echanger les ouvrages et la documentation pédagogique et scientifique et encourager la publication conjointe de livres et de travaux de recherche dans des journaux et revues spécialisés.

Article/7. Encourager l'organisation bilatérale de manifestations scientifiques et culturelles et/ou de conférences sur des thèmes fixés au préalable d'un commun accord.

Article 8. Tout accord de transfert de technologie et de valorisation des travaux de recherche et des publications communes seront soumis à des conventions particulières qui seront fixées par des modalités spécifiques, notamment en matière de propriété intellectuelle. Les deux universités s'engagent à protéger cette propriété intellectuelle conformément à la législation en vigueur dans notre pays.

Article/9. Encourager les coopérations internationales communes et veiller à promouvoir l'enseignement supérieur algérien à l'échelle internationale.

Article/10. Les chefs d'établissements des deux universités conviennent d'un commun accord de créer une commission conjointe, qui établira les programmes concrets d'échange et de coopération décidés par les deux institutions et qui devra veiller aussi bien à la mise en pratique qu'à l'éventuelle amélioration de cette convention.

Article/11. La commission citée à l'article 10 a pour mission d'élaborer, de mettre en œuvre, de suivre et d'évaluer les protocoles de coopération entre les deux universités et de détailler les activités à réaliser, les institutions et les personnes concernés, la durée, les moyens disponibles et éventuellement le devis et le financement de cette convention.

Article/12. La dite commission conviendra d'un commun accord de la date d'examen et d'évaluation des actions de coopération mises en œuvre dans le cadre de cette convention.

Article/13. La présente convention entrera en vigueur à compter de la date de sa signature par les deux parties et est renouvelable tacitement. Toute modification de la présente convention nécessite l'approbation écrite des chefs d'établissements des deux universités contractantes.

Article/14. La présente convention pourra être dénoncée par l'une ou l'autre des parties avec un préavis de six mois, la notification devant être écrite et signée par les deux parties. Néanmoins, la résiliation de cet accord doit se faire à l'amiable et ne peut en aucun cas porter préjudice aux collaborations en cours.

Article/15. La présente convention est établie en deux (02) exemplaires originaux en langue française aux dates mentionnées ci-dessous et y apposent le cachet de chaque université et la signature de son Recteur.

CONVENTION

Pour l'Université Badji-Mokhtar d'Annaba	Pour l'Université des Sciences et de la Technologie d'Oran Mohamed Boudiaf (USTO-MB)
Monsieur le Recteur Pr Ammar HAIAHEM	Madame la Rectrice Pr Nassira BENHARRATS
Date, Cachet et Signature	Date, Cachet et Signature

ملحق رقم 02: اتفاقية إطار بين جامعة باجي مختار –عنابة– والمركز الجامعي لتامنغست

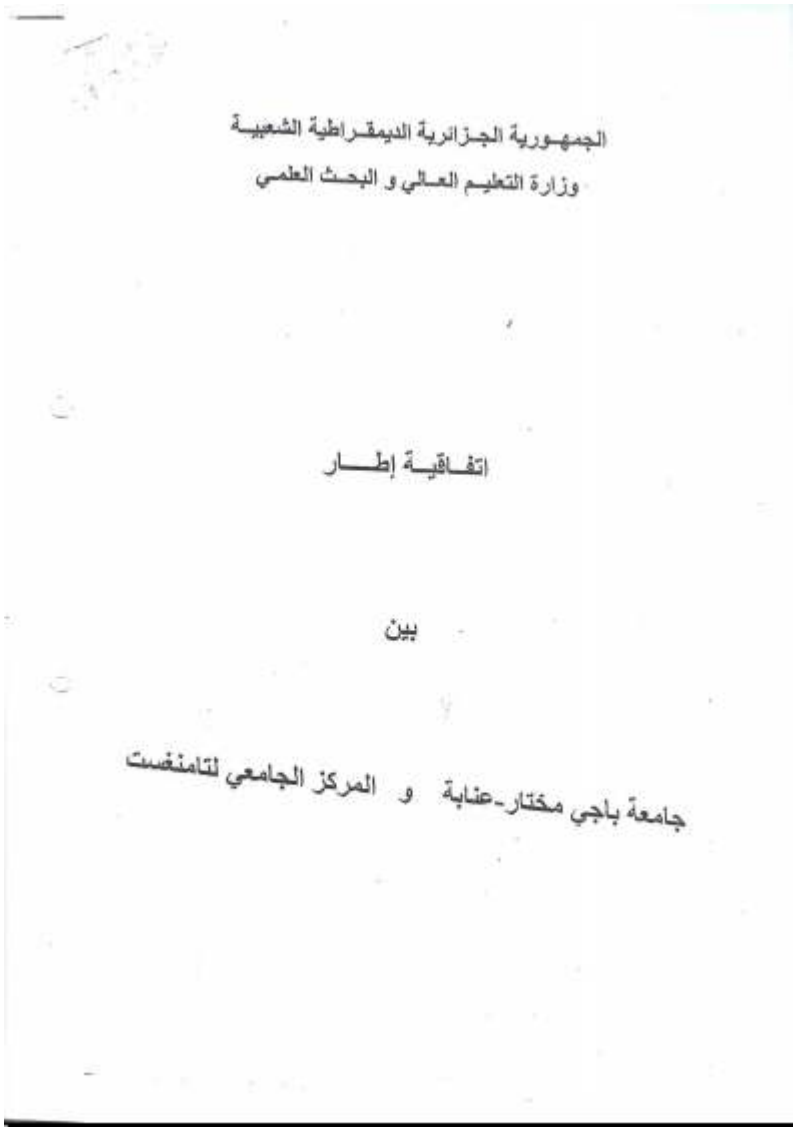

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

إتفاقية إطار

بين

جامعة باجي مختار-عنابة و المركز الجامعي لتامنغست

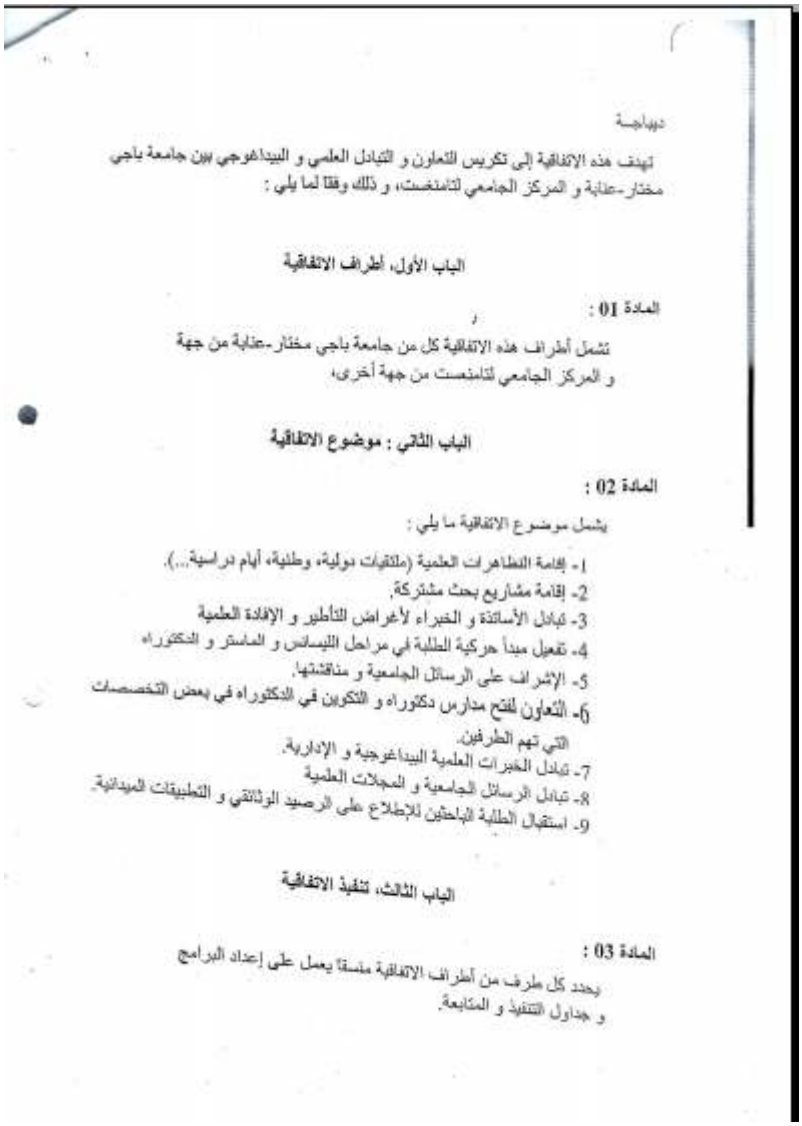

ديباجـة

تهدف هذه الاتفاقية إلى تكريس التعاون و التبادل العلمي و البيداغوجي بين جامعة باجي مختار-عنابة و المركز الجامعي لتامنغست، و ذلك وفقا لما يلي :

الباب الأول، أطراف الاتفاقية

المادة 01 :

تشمل أطراف هذه الاتفاقية كل من جامعة باجي مختار-عنابة من جهة و المركز الجامعي لتامنغست من جهة أخرى،

الباب الثاني : موضوع الاتفاقية

المادة 02 :

يشمل موضوع الاتفاقية ما يلي :

1- إقامة التظاهرات العلمية (ملتقيات دولية، وطنية، أيام دراسية...).
2- إقامة مشاريع بحث مشتركة.
3- تبادل الأساتذة و الخبراء لأغراض التأطير و الإفادة العلمية
4- تفعيل مبدأ حركية الطلبة في مراحل الليسانس و الماستر و الدكتوراه
5- الإشراف على الرسائل الجامعية و مناقشتها.
6- التعاون لفتح مدارس دكتوراه و التكوين في الدكتوراه في بعض التخصصات التي تهم الطرفين.
7- تبادل الخبرات العلمية البيداغوجية و الإدارية.
8- تبادل الرسائل الجامعية و المجلات العلمية
9- استقبال الطلبة الباحثين للإطلاع على الرصيد الوثائقي و التطبيقات الميدانية.

الباب الثالث، تنفيذ الاتفاقية

المادة 03 :

يحدد كل طرف من أطراف الاتفاقية منسقا يعمل على إعداد البرامج و جداول التنفيذ و المتابعة.

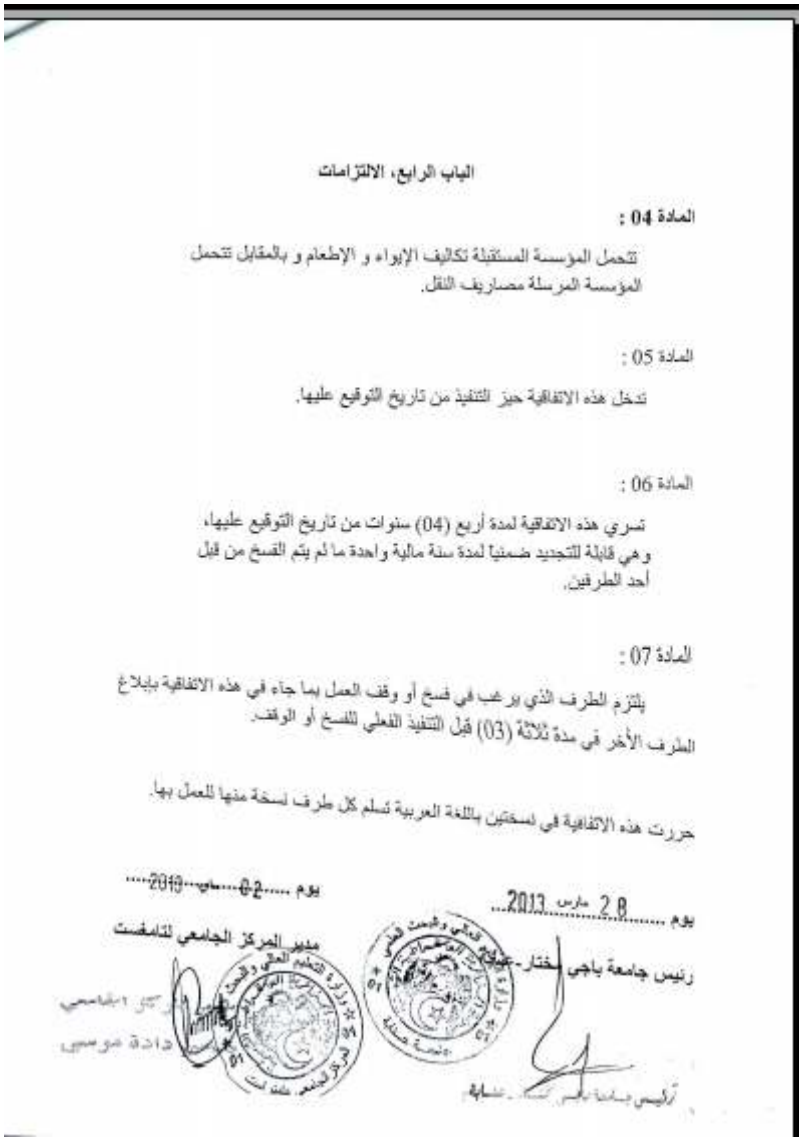

الباب الرابع، الالتزامات

المادة 04 :

تتحمل المؤسسة المستقبلة تكاليف الإيواء و الإطعام و بالمقابل تتحمل المؤسسة المرسلة مصاريف النقل.

المادة 05 :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها.

المادة 06 :

تسري هذه الاتفاقية لمدة أربع (04) سنوات من تاريخ التوقيع عليها، وهي قابلة للتجديد ضمنيا لمدة سنة مالية واحدة ما لم يتم الفسخ من قبل أحد الطرفين.

المادة 07 :

يلتزم الطرف الذي يرغب في فسخ أو وقف العمل بما جاء في هذه الاتفاقية بإبلاغ الطرف الأخر في مدة ثلاثة (03) قبل التنفيذ الفعلي للفسخ أو الوقف.

حررت هذه الاتفاقية في نسختين باللغة العربية تسلم كل طرف نسخة منها للعمل بها.

يوم .....2013 مارس 28.....

رئيس جامعة باجي مختار - عنابة

يوم .....2013 ماي 02.....

مدير المركز الجامعي لتامنغست

ملحق رقم 03: اتفاقية تعاون وشراكة وطنية بين جامعة باجي مختار عنابة و جامعة عباس الغرور –خنشلة–

Article/10. Les chefs d'établissements des deux universités conviennent d'un commun accord de créer une commission conjointe, qui établira les programmes concrets d'échange et de coopération décidés par les deux institutions et qui devra veiller aussi bien à la mise en pratique qu'à l'éventuelle amélioration de cette convention.

Article/11. La commission citée à l'article 10 a pour mission d'élaborer, de mettre en œuvre, de suivre et d'évaluer les protocoles de coopération entre les deux universités et de détailler les activités à réaliser, les institutions et les personnes concernés, la durée, les moyens disponibles et éventuellement le devis et le financement de cette convention.

Article/12. La dite commission conviendra d'un commun accord de la date d'examen et d'évaluation des actions de coopération mises en ouvre dans le cadre de cette convention.

Article/13. La présente convention entrera en vigueur à compter de la date de sa signature par les deux parties renouvelable tacitement. Toute modification de la présente convention nécessite l'approbation écrite des chefs d'établissements des deux universités contractantes.

Article/14. La présente convention pourra être dénoncée par l'une ou l'autre des parties avec un préavis de six mois, la notification devant être écrite et signée par les deux parties. Néanmoins, la résiliation de cet accord doit se faire à l'amiable et ne peut en aucun cas porter préjudice aux collaborations en cours.

Article/15. La présente convention est établie en deux exemplaires originaux en langue française aux dates mentionnées ci-dessous et y apposent le cachet de chaque université et la signature de son Recteur.

Pour l'Université Badji-Mokhtar d'Annaba

Le Recteur Monsieur Le Professeur
Ammar HAIAHEM

Date, Cachet et Signature

Pr. Ammar HAIAHEM
Recteur de l'Université
Badji Mokhtar - Annaba

Pour l'Université Abbes Laghrour de Khenchela

Le Recteur Monsieur Le Professeur
Abdelaziz BLAIECHE

Date, Cachet et Signature

Article/1. La présente convention a pour objectif d'entretenir les relations académiques et culturelles; et de développer les programmes d'échanges et de coopération pédagogiques, scientifiques et techniques entre nos deux universités. Pour ce faire les deux institutions devront définir ensemble les conditions générales et les procédures de mise en œuvre des actions de coopération et d'identifier les domaines d'intérêts communs.

Article/2. Les deux universités devront encourager l'échange et l'accueil d'étudiants, enseignants, chercheurs, et personnels techniques et administratifs en leurs facilitant le séjour et l'accès aux services académiques, scientifiques et techniques des deux institutions, dans les limites établies par la législation en vigueur dans notre pays.

Article/3. Des rencontres périodiques entre administrateurs et enseignants chercheurs de domaines similaires de spécialisation des deux institutions seront organisées, dans le but d'échanger leurs expériences et connaissances ainsi que de faciliter leurs collaborations dans des projets communs.

Article/4. Encourager les échanges d'expériences en matière de gouvernance pédagogique et développer les échanges d'expertise en matière de gestion du système LMD, la professionnalisation des offres de formation, de promouvoir l'utilisation des technologies de l'information et de la communication dans l'enseignement (TICE) et divers d'autres domaines d'intérêt commun.

Article/5. Promouvoir le jumelage des laboratoires de recherche et des pôles d'excellence entre les deux universités. Développer et Dynamiser les cotutelles des doctorants dans divers domaines.

Article/6. Echanger les ouvrages et la documentation pédagogique et scientifique et encourager la publication conjointe de livres et de travaux de recherche dans des journaux et revues spécialisés.

Article/7. Encourager l'organisation bilatérale de manifestations scientifiques et culturelles et/ou de conférences sur des thèmes fixés au préalable d'un commun accord.

Article 8. Tout accord de transfert de technologie et de valorisation des travaux de recherche et des publications communes seront soumis à des conventions particulières qui seront fixées par des modalités spécifiques, notamment en matière de propriété intellectuelle. Les deux universités s'engagent à protéger cette propriété intellectuelle conformément à la législation en vigueur dans notre pays.

Article/9. Encourager les coopérations internationales communes et veiller à promouvoir l'enseignement supérieur algérien à l'échelle internationale.

Article/10. Les chefs d'établissements des deux universités conviennent d'un commun accord de créer une commission conjointe, qui établira les programmes concrets d'échange et de coopération décidés par les deux institutions et qui devra veiller aussi bien à la mise en pratique qu'à l'éventuelle amélioration de cette convention.

Article/11. La commission citée à l'article 10 a pour mission d'élaborer, de mettre en œuvre, de suivre et d'évaluer les protocoles de coopération entre les deux universités et de détailler les activités à réaliser, les institutions et les personnes concernés, la durée, les moyens disponibles et éventuellement le devis et le financement de cette convention.

Article/12. La dite commission conviendra d'un commun accord de la date d'examen et d'évaluation des actions de coopération mises en ouvre dans le cadre de cette convention.

Article/13. La présente convention entrera en vigueur à compter de la date de sa signature par les deux parties renouvelable tacitement. Toute modification de la présente convention nécessite l'approbation écrite des chefs d'établissements des deux universités contractantes.

Article/14. La présente convention pourra être dénoncée par l'une ou l'autre des parties avec un préavis de six mois, la notification devant être écrite et signée par les deux parties. Néanmoins, la résiliation de cet accord doit se faire à l'amiable et ne peut en aucun cas porter préjudice aux collaborations en cours.

Article/15. La présente convention est établie en deux exemplaires originaux en langue française aux dates mentionnées ci-dessous et y apposent le cachet de chaque université et la signature de son Recteur.

Pour l'Université Badji-Mokhtar d'Annaba

Le Recteur Monsieur Le Professeur
Ammar HAIAHEM

Date, Cachet et Signature

Pr. Ammar HAIAHEM
Recteur de l'Université
Badji Mokhtar - Annaba

Pour l'Université Abbes Laghrour de Khenchela

Le Recteur Monsieur Le Professeur
Abdelaziz BLAIECHE

Date, Cachet et Signature

مدير الجامعة بالنيابة
أ.د العايب عبد العزيز

ملحق رقم 04: اتفاقية ثقافية وعلمية بين جامعة بورتو وجامعة باجي مختار –عنابة–

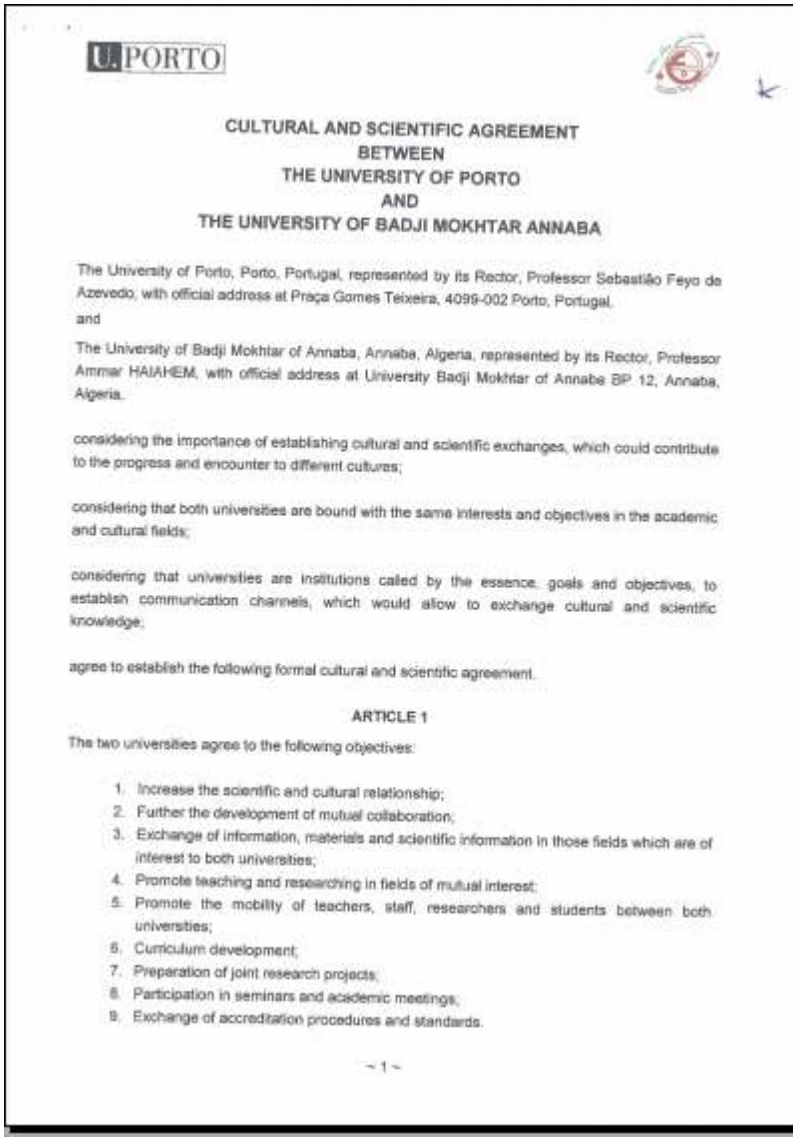

U.PORTO

CULTURAL AND SCIENTIFIC AGREEMENT
BETWEEN
THE UNIVERSITY OF PORTO
AND
THE UNIVERSITY OF BADJI MOKHTAR ANNABA

The University of Porto, Porto, Portugal, represented by its Rector, Professor Sebastião Feyo de Azevedo, with official address at Praça Gomes Teixeira, 4099-002 Porto, Portugal,

and

The University of Badji Mokhtar of Annaba, Annaba, Algeria, represented by its Rector, Professor Ammar HAIAHEM, with official address at University Badji Mokhtar of Annaba BP 12, Annaba, Algeria,

considering the importance of establishing cultural and scientific exchanges, which could contribute to the progress and encounter to different cultures;

considering that both universities are bound with the same interests and objectives in the academic and cultural fields;

considering that universities are institutions called by the essence, goals and objectives, to establish communication channels, which would allow to exchange cultural and scientific knowledge;

agree to establish the following formal cultural and scientific agreement.

ARTICLE 1

The two universities agree to the following objectives:

1. Increase the scientific and cultural relationship;
2. Further the development of mutual collaboration;
3. Exchange of information, materials and scientific information in those fields which are of interest to both universities;
4. Promote teaching and researching in fields of mutual interest;
5. Promote the mobility of teachers, staff, researchers and students between both universities;
6. Curriculum development;
7. Preparation of joint research projects;
8. Participation in seminars and academic meetings;
9. Exchange of accreditation procedures and standards.

~ 1 ~

U.PORTO

ARTICLE 2

The two universities agree to identify specific areas of collaboration and to design projects of academic collaboration that shall be determined by mutual accord in writing (addendums) and will not exceed the validity of the present agreement.

ARTICLE 3

Matters arising in relation to the implementation of the joint academic projects shall be negotiated and dealt with between the two universities on a case-by-case basis.

All the expenses in executing the agreement will be negotiated and subject to the approval of the involved faculties, schools, institutes or departments of both Universities.

ARTICLE 4

The present agreement becomes effective on the date of its signature and is valid for the period of five (5) years after which it will be automatically terminated.

The agreement may be renewed upon mutual written consent by both universities at least six (6) months prior to the date of termination.

ARTICLE 5

Any modification to the present agreement shall be undertaken by mutual decision in writing and any new changes will start on a date agreed by both universities.

ARTICLE 6

Either university may terminate this agreement by giving six (6) months' notice in writing. Termination of the agreement is subject to finalization of decided common projects and activities.

Fully accepting the articles stated above, the parties hereby sign this agreement in two (2) equally dated copies, in English language, with a copy to each part.

Porto, in 31/03/2017

Prof. Sebastião Feyo de Azevedo
Rector
University of Porto

Annaba, in

Prof. Ammar Hasnaoui
Rector
University of Badji Mokhtar of Annaba

Pr. Ammar HASNAOUI
Recteur de l'Université
Badji Mokhtar - Annaba

ملحق رقم 05: اتفاقية تعاون بين جامعة باجي مختار –عنابة– ممثلة من قبل رئيس الجامعة عمار حياهم وجامعةBABES–BOLYAI DE CLUJ–NAPOCA

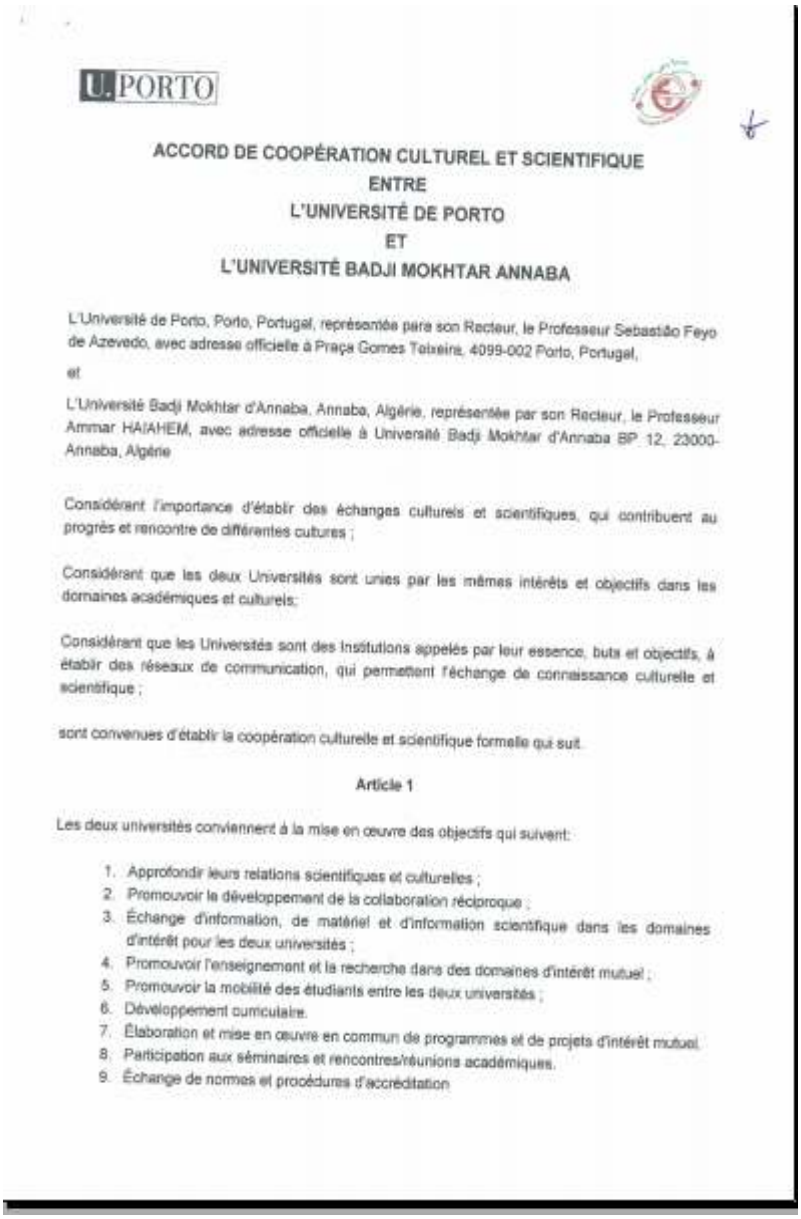

U.PORTO

ACCORD DE COOPÉRATION CULTUREL ET SCIENTIFIQUE
ENTRE
L'UNIVERSITÉ DE PORTO
ET
L'UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR ANNABA

L'Université de Porto, Porto, Portugal, représentée para son Recteur, le Professeur Sebastião Feyo de Azevedo, avec adresse officielle à Praça Gomes Teixeira, 4099-002 Porto, Portugal,

et

L'Université Badji Mokhtar d'Annaba, Annaba, Algérie, représentée par son Recteur, le Professeur Ammar HAIAHEM, avec adresse officielle à Université Badji Mokhtar d'Annaba BP 12, 23000-Annaba, Algérie

Considérant l'importance d'établir des échanges culturels et scientifiques, qui contribuent au progrès et rencontre de différentes cultures ;

Considérant que les deux Universités sont unies par les mêmes intérêts et objectifs dans les domaines académiques et culturels;

Considérant que les Universités sont des Institutions appelés par leur essence, buts et objectifs, à établir des réseaux de communication, qui permettent l'échange de connaissance culturelle et scientifique ;

sont convenues d'établir la coopération culturelle et scientifique formelle qui suit.

Article 1

Les deux universités conviennent à la mise en œuvre des objectifs qui suivent:

1. Approfondir leurs relations scientifiques et culturelles ;
2. Promouvoir le développement de la collaboration réciproque ;
3. Échange d'information, de matériel et d'information scientifique dans les domaines d'intérêt pour les deux universités ;
4. Promouvoir l'enseignement et la recherche dans des domaines d'intérêt mutuel ;
5. Promouvoir la mobilité des étudiants entre les deux universités ;
6. Développement cumulaire.
7. Élaboration et mise en œuvre en commun de programmes et de projets d'intérêt mutuel.
8. Participation aux séminaires et rencontres/réunions académiques.
9. Échange de normes et procédures d'accréditation

UNIVERSITATEA BABEŞ-BOLYAI

ACCORD DE COLLABORATION

Entre les soussignés :

L'UNIVERSITE BADJI MOKHTAR ANNABA
BP 12, Annaba 23000, Algérie

représentée par son Recteur, Prof. Dr. Ammar HAIAHEM

et

L'UNIVERSITE BABEŞ-BOLYAI DE CLUJ-NAPOCA
Str. Kogalniceanu 1, RO-400084 CLUJ-NAPOCA, Roumanie

représentée par son Recteur, Acad. Prof. dr. Ioan Aurel POP

PREAMBULE

Considérant :

Les excellentes relations traditionnelles entre l'Algérie et la Roumanie et les besoins liés à la coopération entre nos établissements d'enseignement supérieur et de recherche

Il est convenu ce qui suit :

Article 1 – OBJET

Le but de la coopération est la communication réciproque d'informations, l'amélioration des programmes de recherche et d'éducation, l'échange d'étudiants, d'enseignants, de chercheurs et de personnels, la promotion des relations régulières dans les domaines relevant de leurs compétences, l'intensification des liens d'amitié et de la compréhension mutuelle.

Article 2 – CONDITIONS D'EXECUTION ET REALISATION

Cette convention est un accord de principe qui règle de manière générale les relations entre les parties. Les modalités particulières d'exécution seront définies dans des conventions spécifiques.

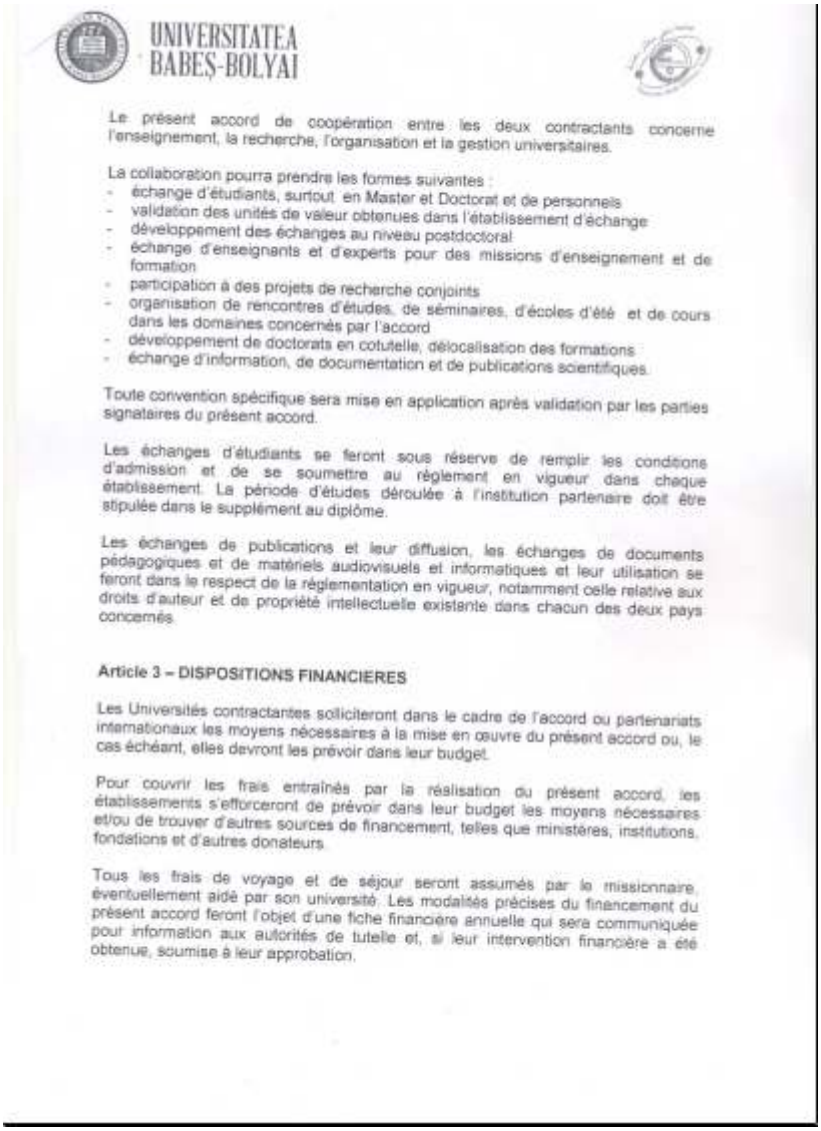

UNIVERSITATEA BABEŞ-BOLYAI

Le présent accord de coopération entre les deux contractants concerne l'enseignement, la recherche, l'organisation et la gestion universitaires.

La collaboration pourra prendre les formes suivantes :
- échange d'étudiants, surtout en Master et Doctorat et de personnels
- validation des unités de valeur obtenues dans l'établissement d'échange
- développement des échanges au niveau postdoctoral
- échange d'enseignants et d'experts pour des missions d'enseignement et de formation
- participation à des projets de recherche conjoints
- organisation de rencontres d'études, de séminaires, d'écoles d'été et de cours dans les domaines concernés par l'accord
- développement de doctorats en cotutelle, délocalisation des formations
- échange d'information, de documentation et de publications scientifiques.

Toute convention spécifique sera mise en application après validation par les parties signataires du présent accord.

Les échanges d'étudiants se feront sous réserve de remplir les conditions d'admission et de se soumettre au règlement en vigueur dans chaque établissement. La période d'études déroulée à l'institution partenaire doit être stipulée dans le supplément au diplôme.

Les échanges de publications et leur diffusion, les échanges de documents pédagogiques et de matériels audiovisuels et informatiques et leur utilisation se feront dans le respect de la réglementation en vigueur, notamment celle relative aux droits d'auteur et de propriété intellectuelle existante dans chacun des deux pays concernés.

Article 3 – DISPOSITIONS FINANCIERES

Les Universités contractantes solliciteront dans le cadre de l'accord ou partenariats internationaux les moyens nécessaires à la mise en œuvre du présent accord ou, le cas échéant, elles devront les prévoir dans leur budget.

Pour couvrir les frais entraînés par la réalisation du présent accord, les établissements s'efforceront de prévoir dans leur budget les moyens nécessaires et/ou de trouver d'autres sources de financement, telles que ministères, institutions, fondations et d'autres donateurs.

Tous les frais de voyage et de séjour seront assumés par le missionnaire, éventuellement aidé par son université. Les modalités précises du financement du présent accord feront l'objet d'une fiche financière annuelle qui sera communiquée pour information aux autorités de tutelle et, si leur intervention financière a été obtenue, soumise à leur approbation.

UNIVERSITATEA BABEŞ-BOLYAI

Les étudiants sont dispensés des droits d'inscription dans le cadre d'un nombre équivalent d'étudiants de chacune des deux universités; au-delà de ce nombre, ils devront acquitter les droits d'inscription de l'université d'accueil.

La mise en œuvre du présent accord est subordonnée aux moyens en personnel, aux moyens de formation et de recherche et aux ressources financières dont peuvent disposer les universités contractantes et elle s'effectuera dans le respect des réglementations propres à chacune d'entre elles.

Un bilan sera dressé à la fin de chaque année universitaire et sera soumis aux deux universités concernées.

Article 4 – RESPONSABILITE

Les règles administratives de sécurité et notamment le règlement intérieur de l'organisme d'accueil s'appliquent aux échanges d'étudiants et de personnels. Les parties signataires prennent l'engagement de faire assurer la responsabilité civile et du personnel qu'elles envoient pendant la durée de leur séjour au sein de l'organisme d'accueil.

Article 5 – DUREE, CONDITIONS DE RECONDUCTION ET RESILIATION

Le présent accord est établi pour une période de cinq ans à partir de son entrée en vigueur (date de sa signature). En cas de renouvellement, il pourra être renouvelable avec l'accord écrit des deux parties.

Il pourra être dénoncé préalablement par l'une des parties avec un préavis de trois mois, la notification de la dénonciation pouvant être faite à tout moment.

La résiliation ne peut porter préjudice aux actions déjà engagées et ce jusqu'au terme de celles-ci.

Tout avenant ou toute modification au présent texte, apportés d'un commun accord par les contractants, devront être soumis à l'appréciation des autorités académiques.

Article 6 – REGLEMENT DES LITIGES

En cas de litige portant sur l'application ou l'interprétation du présent accord, les signataires conviennent de s'en remettre à l'appréciation de l'instance compétente du pays du réclamant, après épuisement des voies amiables.

UNIVERSITATEA BABEŞ-BOLYAI

Article 7 – DISPOSITIONS FINALES

Les Doyens des Facultés, les Directeurs des Unités de Formation et de Recherche, Instituts, Ecoles, Départements, Centres, Laboratoires et Services concernés sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de la mise en œuvre du présent accord.

Fait à Annaba
le

Fait à Cluj-Napoca
le 08.06.2017

En deux exemplaires originaux rédigés en langue française.

Le Recteur de
l'Université Badji Mokhtar Annaba

Prof. Dr. Ammar HAIAHEM

SIGNATURE

Pr. Ammar HAIAHEM
Recteur de l'Université
Badji Mokhtar - Annaba

Le Recteur de
l'Université Babeş-Bolyai

Acad. Prof. dr. Ioan Aurel POP

SIGNATURE

ملحق رقم 06: اتفاقية تعاون بين جامعة باجي مختار وجامعة فيلادلفيا-الأردن-

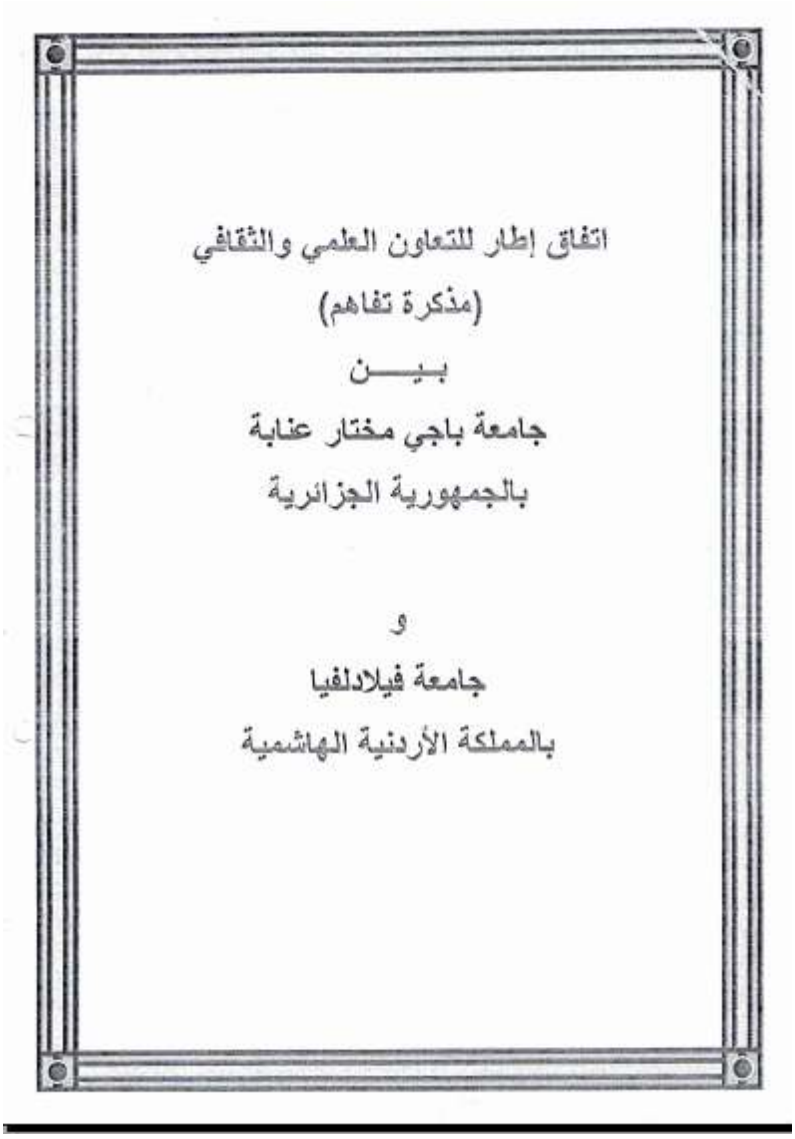

اتفاق إطار للتعاون العلمي والثقافي

(مذكرة تفاهم)

بـيـــن

جامعة باجي مختار عنابة

بالجمهورية الجزائرية

و

جامعة فيلادلفيا

بالمملكة الأردنية الهاشمية

اتفاق إطار للتعاون العلمي والثقافي

بـيـــن

جامعة باجي مختار عنابة بالجمهورية الجزائرية

وجامعة فيلادلفيا بالمملكة الأردنية الهاشمية

- بناء على الرغبة المتبادلة بين الفريقين في تعميق وتطوير علاقات التعاون الثقافي والعلمي والتبادل الأكاديمي بينهما.
- وإدراكا من الطرفين الفريقين لتنوع المجالات المشتركة للتعاون ووحدة الأهداف الأكاديمية والعلمية والثقافية.

فإن جامعة باجي مختار عنابة ممثلة في شخص مديرها الأستاذ الدكتور عبد الكريم قاضي وجامعة فيلادلفيا ممثلة في شخص رئيسها الأستاذ الدكتور مروان راسم كمال، قررتا إبرام مذكرة التفاهم هذه بينهما والتي تهدف إلى التعاون والتبادل في مختلف النشاطات الجامعية، واتفقتا من أجل ذلك على ما يلي:

المادة الأولى: التخصصات العلمية

تشمل هذه الاتفاقية التخصصات العلمية في : الحقوق -الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – الاقتصاد والتجارة – الطب – العلوم – الهندسة.

كما يمكن للجامعتين إضافة تخصصات أخرى غير مشمولة بهذه الاتفاقية على أن يجري الاتفاق على ذلك عن طريق المراسلات الرسمية بين الجامعتين.

المادة الثانية : البحث العلمي والدراسات العليا

1- يعمل الفريقان على تنفيذ وتطوير مشاريع بحث مشتركة يتم الاتفاق عليها وتبادل المعلومات بشأنها من خلال الاتصال المباشر بين المؤسسات والأقسام المعنية.

2- يبدي كل من الفريقين استعداده للإسهام في الإشراف المشترك على بعض رسائل طلبة الدراسات العليا بناءا على طلب الفريق الآخر في التخصصات المشمولة بهذه المذكرة ويتخذ قرار تسمية المشرف المشارك وفق نظام الدراسات العليا المعمول به.

3- يبدي كل من الفريقين استعداده للمشاركة في لجان امتحانات بعض رسائل الدراسات العليا ويتخذ قرار تسمية العضو المشارك وفق نظام الدراسات المعمول به.

4- يعمل الفريقان بمشاركة الجهات الحكومية المختصة على تنظيم أحكام الاعتراف المتبادل وشروطه لمراحل الدراسة وللدرجات العلمية بما يسمح لطلبة وخريجي جامعة أي من الفريقين باستكمال ومتابعة دراستهم في الجامعة الأخرى، وتأخذ الجامعتان بعين الاعتبار الأنظمة المطبقة بهذا الشأن.

5- تقوم كل جامعة برعاية موفديها صحيا واجتماعيا.

6- تعمل الجامعتان على تشجيع البحث في الدراسات العربية.

7- تعمل الجامعتان بناء على طلب كل منهما على دعوة الأساتذة المختصين لإلقاء محاضرات في التخصصات المشمولة بالمذكرة.

المادة الثالثة : النشر العلمي وتبادل المنشورات و الوثائق العلمية

1- تتبادل الجامعتان المطبوعات والنشرات والدوريات التي تصدر في كل منها .

كما تتبادل رسائل الماجستير والدكتوراه.

2- تتبادل الجامعتان الخطط الدراسية والمناهج والتنظيمات والقواعد المتعلقة بالمعلومات العلمية، خاصة في الاختصاصات المشمولة في هذه المذكرة.

3- تتبادل الجامعتان قوائم المراجع المتخصصة ذات العلاقة بمناهج الدراسات العليا.

4- تشجع الجامعتان على نشر البحوث والمقالات العلمية التي تصدرها إحدى الجامعتان في الدوريات والمجلات العلمية التي تصدر في جامعة البلد الآخر.

5- تتبادل الجامعتان المعلومات والمصادر العلمية في الموضوعات المختلفة ذات الفائدة المشتركة بغية تأسيس بنك معلومات في هذا المجال.

المادة الرابعة: البرنامج التنفيذي

يقوم الفريقان بعد توقيع هذه المذكرة باعتماد برنامج تنفيذي مدته أربع سنوات يتضمن تحديدا دقيقا لمختلف التفاصيل التي يتطلبها تنفيذ هذه المذكرة كالمدة الزمنية وعدد ونوع الزيارات المتبادلة والبحوث المشتركة، وأسس وشروط انتقاء الطلاب الذين سيتم تبادلهم بين الجامعتين.

المادة الخامسة: الأحكام المالية

لا تترتب على هذه المذكرة أي التزامات مالية، على أي من الفريقين باستثناء ما تعلق بالزيارات المتبادلة، وذلك كما يلي:

1- تتحمل الجهة الموفدة نفقات سفر موفديها.

2- تتحمل الجهة المستقبلة نفقات الإقامة والإعاشة في حالة تبادل أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين وفق إجراءات يتم الاتفاق عليها في كل حالة.

3- يتم الاتفاق رسميا على القواعد المنظمة لتحمل جميع نفقات الدعوات للمشاركة في النشاطات الجامعية وغيرها.

المادة السادسة: مدة صلاحية المذكرة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بدءا من تاريخ توقيعها ويسري العمل بمحتواها لمدة سنتين قابلة للتجديد بصفة تلقائية ما لم يبد أحد الفريقين رغبه بإلغائها على أن يتم إشعار الفريق الآخر بذلك بموجب كتاب رسمي قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها، وتبقى هذه المذكرة بعد إلغائها سارية المفعول بشأن الموفدين بموجبها حتى انتهاء تنفيذها.

يجوز إضافة مواد جديدة إلى هذه المذكرة خلال مدة سريانها بعد موافقة الفريقين بموجب كتاب رسمي.

تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من تاريخ توقيع رئيسي الجامعتين عليها.

عنابة في: 29 أفريل 2010

جامعة باجي مختار عنابة	جامعة فيلادلفيا الأردن
رئيس الجامعة	رئيس الجامعة
أ.د.عبد الكريم قاضي	أ.د. مروان راسم كمال

ملحق رقم 07: رسالة تحكيم استمارة الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة–

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

الدكتور:.....

الجامعة:.....

الرتبة العلمية:.....

الموضوع: طلب تحكيم استبانة

تحية طيبة وبعد،،

تشجيعا واستجابة لمتطلبات البحث العلمي، يشرفني أن أطلب من سيادتكم المحترمة التكرم بتحكيم الاستبانة المعدة لهدف تبيان العلاقة بين متغيري دراستنا والمعنونة بـ: "**دور الجامعة الجزائرية كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة جامعة عنابة 2004–2019**–" وإعطاء التوصيات اللازمة لما يمثله رأيكم من أهمية بالغة بالنسبة لنا، نظرا لخبرتكم في هذا المجال ولما لرأيكم من أهمية واضحة في دعم وتنمية البحث العلمي.

شاكرين حسن تعاونكم،،،

ولكم منا فائق عبارات الاحترام،،،

إعداد الطالبة: حمايزية راندة **إشراف د: مفيدة بن لعبيدي**

ملحق رقم 08: قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الدراسة

	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
01	علي بلعربي	أستاذ محاضر –ب–	–العلوم السياسية والعلاقات الدولية–	عبد الحميد ابن باديس –مستغانم–
02	أحمد مير	أستاذ محاضر –أ–	–العلوم اقتصادية–	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
03	عذراء عيواج	أستاذ محاضر –أ–	–اتصال وعلاقات عامة–	جامعة –العربي بن مهيدي – أم البواقي–
04	هشام كربوش	أستاذ محاضر –أ–	–علوم اجتماعية–	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
05	زين العابدين معو	أستاذ محاضر – أ–	–العلوم السياسية–	جامعة باتنة 01

ملحق رقم 09: استمارة الدراسة باللغة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أستاذي الفاضل، أستاذتي الفاضلة...

تحية طيبة

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تهدف إلى معرفة "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية المحلية،" لذا يرجى منك الأستاذ (ة) الفاضل (ة) الإجابة على بنودها حسب واقع الحال بوضع الإشارة (X) في الخانة المناسبة، ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

وأحيطكم علما أن البيانات والمعلومات المتحصل عليها من خلال هذه الاستمارة ستكون سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

إعداد الطالبة: حمايزية راندة **تحت إشراف د: مفيدة بن لعبيدي**

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

- ذكر □
- أنثى □

2- السن:

- أقل من 30 سنة □
- من 30 إلى أقل من 40 سنة □
- من 40 إلى أقل من 50 سنة □
- من 50 سنة فأكثر □

3- الكلية:

- كلية العلوم □
- كلية علوم الأرض □
- كلية الطب □
- كلية الهندسة □
- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير □
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية □
- كلية الحقوق والعلوم السياسية □

4- الدرجة العلمية:

- أستاذ مساعد-ب- □
- أستاذ مساعد-أ- □
- أستاذ محاضر-ب- □
- أستاذ محاضر-أ- □
- أستاذ التعليم العالي □

5- سنوات الخبرة في العمل:

- أقل من 5 سنوات □
- من 5 إلى 10سنوات □
- أكثر من 10 سنوات □

6- نظام الدراسة:

- نظام كلاسيكي □
- نظام LMD □

الجزء الثاني: بيانات تتعلق بمتغيرات الدراسة

– المحور الأول: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاقتصادية

الرقم	نص الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
1	– تكسب الكلية/ القسم/ الجامعة خريجيها المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل.					
2	– خريج الكلية/ القسم/ الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية.					
3	– هناك توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.					
4	– ترتبط محتويات البرامج التعليمية الجامعية بالمحيط السوسيو–اقتصادي.					
5	– إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل.					
6	– تساهم فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الكلية/ القسم/ الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة.					
7	– تأخذ المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على مستوى الجامعة حتى تطور من مستوى أدائها.					
8	– تستعين مؤسسات المجتمع بالكلية/ بالقسم/ بالجامعة لأخذ الاستشارات المتنوعة في المجالات والقضايا المختلفة التي تهمها.					
9	– تشجع الجامعة البحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي.					

10	– تتبنى الكلية/ القسم/ الجامعة خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية يتم بموجبها السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج.					
11	– يتم التنسيق بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات.					
12	– تعقد الجامعة دورات تدريبية علمية وتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي المؤسسات الشريكة.					
13	– تهتم الكلية/ القسم/ الجامعة بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار وزيادة الوعي بأهميتها لدى منتسبيها في جميع المجالات.					
14	– تشجع الجامعة البحث العلمي بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي.					
15	– تتبنى مؤسسات سوق العمل أفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة.					
16	– تُثمن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و تسهل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي. والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها.					

- المحور الثاني: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية

الرقم	نص الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
17	- تزود الكلية/ القسم/ الجامعة المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن.					
18	- تربط الجامعة والمجتمع علاقات تعاون يتم من خلالها الإطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته.					
19	- تنظم الجامعة مع شركائها مؤتمرات وندوات علمية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك (قضايا البيئة...الخ).					
20	- تحث الجامعة باحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية.					
21	- تطرح الجامعة برامج تعليمية في مجال محو الأمية.					
22	- تنظم الجامعة ندوات لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية.					
23	- تساهم الجامعة بانتظام في الحملات ذات المنفعة العامة.					
24	- تشجع الجامعة منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات.					
25	- تنشر الجامعة الوعي البيئي بين المواطنين.					
26	- تتفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي في المجتمع المحلي وتسهم في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني.					
27	- تعقد الجامعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع ندوات ودورات تحسيسية حول مكافحة الإدمان، معالجة السلوك المنحرف، نشر الوعي الصحي، كيفية التعامل مع بعض الأمراض المستعصية...الخ.					

- المحور الثالث: دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية

الرقم	نص الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
28	- تساهم الكلية/ القسم/ الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية.					
29	- تدرج الجامعة مقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة سياسيا.					
30	- تعمل الجامعة في إطار من الديمقراطية (انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية).					
31	- يتم تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة.					
32	- تساهم الجامعة في نشر روح المواطنة في المجتمع المحلي.					
33	- تساهم الجامعة في معالجة القضايا السياسة المستجدة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات.					
34	- تسهم الجامعة في رسم التوجهات الإستراتيجية للمجتمع.					
35	- تساهم الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع.					
36	- تدعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن.					

République algérienne démocratique et populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Badji Mokhtar - Annaba -

La faculté de droit

Département de science politique

Mon estimé professeur...

Salutations

J'ai l'honneur de mettre entre vos mains ce formulaire, qui a pour objectif de connaître le "rôle de l'Université d'Annaba en tant que partenaire social dans la réalisation du développement local", vous êtes donc prié de bien vouloir, Monsieur, d'en répondre selon les termes la réalité de la situation en cochant un (**x**) dans la case appropriée, et vous nos remerciements et notre appréciation.

Je vous informe que les données et informations obtenues via ce formulaire seront confidentielles et ne seront utilisées qu'à des fins de recherche scientifique.

Préparé par l'étudiante: Hamaizia Randa **sous la direction du Dr:** Moufida Ben Labidi

-La première partie: Les données personnelles

1- Sexe:

- Masculin □

- femelle □

2- Âge:

- moins de 30 ans □

- De 30 à moins de 40 ans □

- De 40 à moins de 50 ans □

- 50 ans et plus □

3- Collège:

- Faculté des sciences □

- Faculté des sciences de la terre □

- Faculté de médecine □

- Faculté d'architecture

- Faculté des Sciences Économiques et des Sciences de Gestion □

- Faculté des Lettres, des Sciences Humaines et des Sciences Sociales

- Faculté de droit et de science politique □

4- Degré:

- Professeur adjoint -B- □

- Professeur adjoint - A- □

- Conférencier -B- □

- Conférencier-A- □

- Professeur d'enseignement supérieur □

5- Années d'expérience professionnelle:

- Moins de 5 ans □

- De 5 à 10 ans □

- Plus de 10 ans □

6- Système d'études:

- Système classique □

- Système LMD □

- deuxième partie: les données relatives aux variables d'étude:

- Le premier axe: Le rôle de l'université d'Annaba en tant que partenaire sociale dans le développent économique.

N°	Texte du paragraphe	Très	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
01	- collège/ le département/ l'université fait acquérir aux diplômés des compétences nécessaires requises par le marché du travail.					
02	- Un diplômé de la faculté/ de l'université est professionnellement qualifié pour contribuer au succès des plans de développement local.					
03	- Il existe une compatibilité entre les résultats de l'université et les exigences du marché du travail.					
04	- Le contenu des programmes d'enseignement universitaire est lié à l'environnement socio-économique.					
05	- Préparer et développer des méthodes et des programmes d'enseignement universitaire se fait en coopération avec les institutions du marché du travail.					
06	- Les équipes de recherche des laboratoires au niveau du collège/ département/ université contribuent à étudier et à proposer des solutions aux problèmes affrontés par les institutions communément partenaires de l'université.					
07	- Les institutions économiques et de services utilisent les résultats et les recommandations des réunions et conférences scientifiques tenues au niveau universitaire pour développer à partir de leur niveau de performance.					
08	- Les institutions communautaires utilisent le collège / département / université pour mener diverses consultations dans					

	divers domaines et questions les concernant.					
09	- L'Université encourage la recherche appliquée dont les thèmes tournent autour des problèmes de développement de la communauté locale.					
10	- Le collège / le département / l'université adopte un plan de travail commun avec les institutions économiques et de services, selon lequel les étudiants ont la possibilité de suivre une formation appliquée à leur niveau pour préparer des mémoires de fin d'études.					
11	- Une coordination est en cours entre l'institution universitaire et les institutions du marché du travail afin d'employer des étudiants diplômés qui ont suivi leur formation dans ces institutions.					
12	- L'université organise des cours de formation scientifique e qualifiante dans le domaine de l'éducation et du développement de compétences scientifiques pour les employés des établissement partenaires.					
13	- Le collège / département / université est soucieux de développer une culture de créativité et d'innovation et de faire prendre conscience de son importance auprès de ses employés dans tous les domaines.					
14	- L'Université encourage la recherche scientifique en accordant des incitations spéciales dans le domaine des innovations industriellement applicables.					
15	- Les institutions du marché du travail adoptent les idées et les innovations des étudiants ainsi que les diplômés universitaires.					
16	- Les résultats de la recherche scientifique et du développement technologique sont valorisés et facilitent leur transfert aux secteurs social et économique pour l'exploitation et la généralisation.					

- Le deuxième axe: Le rôle de l'université d'Annaba en tant que partenaire sociale dans le développent social.

N°	Texte du paragraphe	Très d'accord	D'accord	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas du tout d'accord
17	- Le collège / département / université offre à la communauté locale une main-d'œuvre qualifiée et formée qui convient à la nature des professions.					
18	- L'Université et la communauté entretiennent des relations de coopération permettant de connaître les problèmes de la communauté locale et d'évaluer ses besoins.					
19	- L'Université organise conjointement avec ses partenaires des conférences scientifiques et des séminaires sur des sujets d'intérêt commun (questions environnementales ...).					
20	- L'université invite ses chercheurs à publier les résultats de recherches en partenariat dans des revues scientifiques.					
21	- L'université propose des programmes éducatifs dans le domaine de l'alphabétisation.					
22	- Le collège / département / université organise des séminaires pour informer les membres de la communauté de leurs rôles sociaux.					
23	- L'Université participe régulièrement à des campagnes d'intérêt public.					
24	- L'université encourage ses membres à adhérer et à ouvrir des syndicats.					
25	-L'université promeut la sensibilisation à l'environnement auprès des citoyens.					

26	- L'université interagit avec les associations et clubs de jeunes de la communauté locale et contribue aux activités des institutions de la société civile.					
27	- L'Université, en partenariat avec les institutions communautaires, organise des symposiums et des séances de sensibilisation sur la toxicomanie, la gestion des comportements déviants, la sensibilisation à la santé, la façon de traiter certaines maladies incurables, etc...					

- Le troisième axe: Le rôle de l'université d'Annaba en tant que partenaire sociale dans la réalisation du développement politique.

N°	Texte du paragraphe	Très d'accord	D'accord	Neutre	je ne suis pas	Pas du tout d'accord
28	- Le collège / département / université contribue à développer l conscience politique de la société en organisant périodiquemen des séminaires et des forums.					
29	- L'université comprend des normes éducatives qui contribuent à l'éducation politique des étudiants.					
30	- L'université fonctionne dans un cadre démocratique (élection des conseils scientifiques et non scientifiques).					
31	-Les conseils locaux sont élus au niveau universitaire.					
32	-L'université contribue à diffuser l'esprit de citoyenneté dans la communauté locale.					
33	- L'université contribue à résoudre les problèmes politiques émergents en organisant des séminaires et des conférences.					
34	- L'université contribue à tracer des orientations stratégiques					

	pour la société.					
35	- L'université contribue à diffuser une culture de paix et à rejeter la violence parmi les membres de la société.					
36	- L'Université soutient les droits et la liberté des individus en organisant des événements dans ce sujet.					

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يوضح تطور معامل التأطير على مستوى قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1970- 2015).	115
02	يوضح تطور عدد المسجلين في التعليم العالي خلال الفترة (1962- 2017).	117
03	يوضح تطور عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (1962- 2018).	119
04	يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس حسب الرتب خلال الفترة (1970- 2016).	120
05	يوضح التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية سنة 2012.	123
06	يوضح عدد براءات الاختراع الخاصة بالباحثين المحليين الوطني (2012- 2015).	125
07	يوضح تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة من صادرات السلع لمصنوعة خلال الفترة (2000- 2015).	129
08	يوضح معدل الشراكة بين الجامعات والصناعة في الجزائر خلال الفترة (2012- 2016).	150
09	يوضح مراحل احتضان المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة.	154
10	توزيع مخابر البحث العلمي بجامعة باجي مختار على الكليات.	167
11	يوضح مجتمع الدراسة.	179
12	يوضح عينة الدراسة.	180
13	يوضح مقياس ليكرت (Likert) الخماسي.	183
14	يوضح المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها.	183
15	يوضح المتوسطات المرجحة للأبعاد و المتغيرات و المستويات الموافقة لها.	185
16	يوضح صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والدرجة الكلية.	187
17	يوضح نتائج معامل ثبات مقياس الذكاء الوجداني بألفا كرونباخ.	189
18	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	191
19	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	192
20	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية.	194
21	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية.	195
22	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل.	196
23	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نظام الدراسة.	198
24	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تكسب الكلية/ القسم/ الجامعة خريجيها المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل."	199
25	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "خريج الكلية/ القسم/ الجامعة مؤهل مهنيا للمساهمة في إنجاح مخططات التنمية المحلية."	200
26	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "هناك توافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل."	201
27	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "ترتبط محتويات البرامج التعليمية الجامعية بالمحيط السوسيو-اقتصادي."	202
28	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "إعداد مناهج وبرامج التعليم الجامعي وتطويرها يكون بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل."	203
29	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم فرق البحث الموجودة بالمخابر على مستوى الكلية/ القسم/ الجامعة في دراسة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجهها مؤسسات المجتمع الشريكة للجامعة."	204

30	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تأخذ المؤسسات الاقتصادية والخدماتية بالنتائج والتوصيات التي تخلص إليها الملتقيات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على مستوى الجامعة حتى تطور من مستوى أدائها."	205
31	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تستعين مؤسسات المجتمع بالكلية/ بالقسم/ بالجامعة لأخذ الاستشارات المتنوعة في المجالات والقضايا المختلفة التي تهمها."	206
32	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة البحوث التطبيقية التي تتمحور مواضيعها حول المشكلات التنموية للمجتمع المحلي."	207
33	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتبنى الكلية/ القسم/ الجامعة خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية يتم بموجبها السماح للطلبة بالقيام بالتربصات التطبيقية على مستواها لإعداد مذكرات التخرج."	208
34	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "يتم التنسيق بين مؤسسة الجامعة ومؤسسات سوق العمل لتوظيف الطلبة المتخرجين الذين أجروا تربصاتهم بهذه المؤسسات."	209
35	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعقد الجامعة دورات تدريبية علمية وتأهيلية في مجال التحصيل العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لموظفي المؤسسات الشريكة."	209
36	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تهتم الكلية/ القسم/ الجامعة بتطوير ثقافة الإبداع والابتكار وزيادة الوعي بأهميتها لدى منتسبيها في جميع المجالات."	210
37	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة البحث العلمي بمنح تحفيزات خاصة في مجال الابتكارات القابلة للتطبيق الصناعي."	211
38	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتبنى مؤسسات سوق العمل أفكار وابتكارات طلبة وخريجي الجامعة."	212
39	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تُثمن نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و تسهل عملية نقلها نحو القطاعين الاجتماعي والاقتصادي لاستغلالها وتعميمها."	212
40	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تزود الكلية/ القسم/ الجامعة المجتمع المحلي بالقوى العاملة الماهرة والكفأة والمدربة تدريبا يتناسب وطبيعة المهن."	213
41	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تربط الجامعة والمجتمع علاقات تعاون يتم من خلالها الإطلاع على مشكلات المجتمع المحلي وتقدير احتياجاته."	214
42	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنظم الجامعة مع شركائها مؤتمرات وندوات علمية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك (قضايا البيئة...)."	215
43	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تحث الجامعة باحثيها على نشر نتائج أبحاث الشراكة في المجلات العلمية."	216
44	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تطرح الجامعة برامج تعليمية في مجال محو الأمية."	216
45	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنظم الجامعة ندوات لتوعية أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية."	217
46	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة بانتظام في الحملات ذات المنفعة العامة."	218
47	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تشجع الجامعة منتسبيها على الانخراط والانفتاح على النقابات."	219
48	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تنشر الجامعة الوعي البيئي بين المواطنين."	219
49	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تتفاعل الجامعة مع الجمعيات الشبابية والنوادي في المجتمع المحلي وتسهم في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني."	220
50	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعقد الجامعة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع ندوات ودورات تحسيسية حول مكافحة الإدمان، معالجة السلوك المنحرف، نشر الوعي الصحي، كيفية التعامل مع بعض الأمراض	221

	المستعصية...الخ."	
51	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الكلية/ القسم/ الجامعة في تنمية الوعي السياسي للمجتمع عن طريق عقد الندوات والملتقيات الدورية."	222
52	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تدرج الجامعة مقاييس بيداغوجية تساهم في تكوين الطلبة سياسيا."	223
53	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تعمل الجامعة في إطار من الديمقراطية (انتخاب المجالس العلمية وغير العلمية)."	224
54	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "يتم تكوين منتخبي المجالس المحلية على مستوى الجامعة."	225
55	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في نشر روح المواطنة في المجتمع المحلي."	225
56	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في معالجة القضايا السياسة المستجدة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات."	226
57	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تسهم الجامعة في رسم التوجهات الاستراتيجية للمجتمع."	227
58	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تساهم الجامعة في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف بين أفراد المجتمع."	228
59	يوضح استجابات المبحوثين حول فقرة "تدعم الجامعة حقوق وحريات الأفراد بتنظيم فعاليات في هذا الشأن."	229
60	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الأول: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية."	232
61	يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة.	237
62	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الثاني: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية الاجتماعية."	239
63	يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة.	243
64	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للمحور الثالث: "دور جامعة عنابة كشريك اجتماعي في التنمية السياسية."	244
65	يمثل اختبار T-test لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط النموذجي للعينة.	247

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	يوضح العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال.	146
02	يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الجامعة.	168
03	يوضح الأمانة العامة للجامعة.	169
04	يوضح الهيكل التنظيمي للكلية بالجامعة.	170
05	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس.	192
06	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن.	193
07	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير كلية الانتماء.	195
08	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الدرجة العلمية.	196
09	يوضح توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة في العمل.	197
10	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير نظام الدراسة.	198

الفهـــرس

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير.....	-
الإهداء.....	-
خطة البحث.....	-
مقدمة.....	**10-1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجامعة والتنمية المحلية...	**78 -12**
المبحث الأول: مفهوم الجامعة.....	13
المطلب الأول: تعريف الجامعة.....	13
المطلب الثاني: وظائف الجامعة.....	16
الفرع الأول: وظيفة التعليم (التدريس).....	17
الفرع الثاني: وظيفة البحث العلمي.....	17
الفرع الثالث: وظيفة خدمة المجتمع.....	21
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة.....	24
الفرع الأول: الاتجاهات التقليدية (الاتجاه البنائي الوظيفي).....	24
الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية الحديثة.....	28
الفرع الثالث: الاتجاهات النظرية المعاصرة.....	31
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.....	34
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.....	34
المطلب الثاني: أسس ومقومات التنمية المحلية.....	35
الفرع الأول: أسس التنمية المحلية.....	35
الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية.....	37
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية المحلية.....	40
الفرع الأول: نظرية أقطاب النمو	40
الفرع الثاني: نظرية القاعدة الاقتصادية	42
الفرع الثالث: نظرية الوسط المتجدد.....	43

المبحث الثالث: مفهوم الشراكة المجتمعية.....	44
المطلب الأول: تعريف الشراكة المجتمعية.....	45
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للشراكة.....	45
الفرع الثاني: تعريف الشراكة المجتمعية في إطار الجامعات.....	46
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.....	48
الفرع الأول: أهمية الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.....	48
الفرع الثاني: أهداف الشراكة المجتمعية في مجال الجامعات.....	51
المطلب الثالث: نماذج أجنبية في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.....	52
الفرع الأول: أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.....	52
الفرع الثاني: الخبرات الأجنبية في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.....	57
المبحث الرابع: مسؤولية الجامعة اتجاه المجتمع المحلي.....	63
المطلب الأول: المسؤولية الاقتصادية للجامعة.....	63
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للجامعة.....	67
المطلب الثالث: المسؤولية السياسية للجامعة.....	70
المطلب الرابع: المسؤولية الثقافية للجامعة.....	72
الفصل الثاني: دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية.....	**80- 163**
المبحث الأول: الجامعة الجزائرية: النشأة والمسار	81
المطلب الأول: الجامعة ومهامها في التشريع الجزائري.....	81
الفرع الأول: الجامعة الجزائرية "التعريف والنشأة".....	81
الفرع الثاني: مهام الجامعة الجزائرية.....	84
المطلب الثاني: تطور الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال.....	86
الفرع الأول: المرحلة الأولى (1962-1970).....	86
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1970-1998).....	89
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1998 – إلى يومنا).....	95

المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية للجامعة الجزائرية.....	101
المبحث الثاني: وظائف الجامعة الجزائرية.....	110
المطلب الأول: وظيفة التعليم (التدريس).....	110
المطلب الثاني: وظيفة البحث العلمي	122
المطلب الثالث: وظيفة خدمة المجتمع.....	131
المبحث الثالث: شراكة الجامعة الجزائرية مع مؤسسات المجتمع.....	135
المطلب الأول: الشراكة المجتمعية في التشريع الجزائري.....	136
الفرع الأول: الشراكة المجتمعية من خلال القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 1998 وسنة 2008.....	136
الفرع الثاني: العلاقة بين الجامعة والمؤسسة في القانون التوجيهي لسنة 2015.....	140
المطلب الثاني: شراكة الجامعة – مؤسسة في ظل نظام (LMD).....	143
المطلب الثالث: نماذج وطنية عن الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.....	151
الفرع الأول: التعاون بين جامعة قسنطينة والمؤسسات الاقتصادية (تبني نموذج الجامعة المنتجة).....	151
الفرع الثاني: جامعة المسيلة (حاضنة أعمال جامعة المسيلة).....	153
الفرع الثالث: الاتفاقيات المبرمة بين جامعة أم البواقي وبعض المؤسسات.....	157
الفصل الثالث: الفصل الثالث: الدراسة الميدانية بجامعة عنابة	**165- 249**
المبحث الأول: تقديم جامعة باجي مختار والمؤسسات الشريكة لها.....	166
المطلب الأول: تعريف جامعة –باجي مختار–	166
المطلب الثاني: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات المحلية والأجنبية.....	171
الفرع الأول: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات الوطنية.....	171
الفرع الثاني: اتفاقيات جامعة عنابة مع الجامعات الأجنبية.....	174
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات.....	177
المطلب الأول: مجالات الدراسة.....	177

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينته وأدوات جمع البيانات.....	179
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية.....	186
الفرع الأول: صدق وثبات أداة الدراسة.....	186
الفرع الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية.....	189
الفرع الثالث: إجراءات تطبيق أداة الدراسة.....	190
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة.....	191
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج دراسة الحالة.....	191
الفرع الأول: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.....	191
الفرع الثاني: عرض وتحليل فقرات محاور الدراسة.....	199
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....	230
الفرع الأول: مناقشة الفرضية الأولى.....	230
الفرع الثاني: مناقشة الفرضية الثانية.....	238
الفرع الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة.....	244
الخاتمة.....	**251**
قائمة المصادر والمراجع.....	**255**
الملاحق.....	**275**
فهرس الجداول والأشكال.....	**312**
الفهرس.....	**316**